مُناقشة الخطة الخمسية الثالثة لدولة الكويت

مجموعة محاضرات الموسم الثقافي السابع عشر
لرابطة الإجتماعيين في الكويت
١٩٨٦

- الدكتور عبد الهادي محمد العوضي
- أ. يوسف ابراهيم الغانم
- الدكتور يوسف حمد ابراهيم
- أ. علي الموسى
- الدكتور موضي الحمود
- الدكتور محمد الرميحي
- الدكتور عبد الرحمن عبد الله العوضي

مطبوعات رابطة الإجتماعيين - الكويت

ص.ب : ٣٤١٠٠ - العديلية
الرمز البريدي: ٧٣٢٥١ الكويت
هاتف : ٢٥١٣٠٤٣ - ٢٥٢٩٢١٢

مُناقشة الخطة الخمسية الثالثة لدولة الكويت

مجموعة محاضرات الموسم الثقافي السابع عشر
لرابطة الاجتماعيين في الكويت
١٩٨٦

- الدكتور عبد الهادي محمد العوضي
- أ. يوسف ابراهيم الغانم
- الدكتور يوسف حمد ابراهيم
- أ. علي الموسى
- الدكتور موضي الحمود
- الدكتور محمد الرميحي
- الدكتور عبد الرحمن عبد الله العوضي

مطبوعات رابطة الاجتماعيين - الكويت
ص.ب : ٣٤١٠٠ - العديلية
الرمز البريدي: ٧٣٢٥١ الكويت
هاتف : ٢٥١٣٠٤٣ - ٢٥٢٩٢١٢

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

المحتويات

الموضوع		الصفحة
المقدمة	للأستاذ عبد العزيز عبد الله الصرعاوي	٥
الفلسفة العامة للخطة الخمسية ١٩٨٥ - ١٩٩٠	الدكتور عبد الهادي محمد العوضي	٧
المناقشات والتعقيبات		٣٥
تعديل مسارات الاقتصاد الكويتي وترشيد استخدام الموارد	الدكتور يوسف حمد ابراهيم	٤١
تعديل مسارات الاقتصاد الكويتي	الدكتور فهد الراشد	٥٣
المناقشات والتعقيبات		٥٩
التنمية الادارية في الخطة الخمسية	الدكتور موضي الحمود	٦٣
ملاحظات حول هدف التنمية الإدارية في الخطة الخمسية ٨٥/١٩٨٦ - ٨٩/١٩٩٠	الدكتور سالم مرزوق الطحيح	٧١

المناقشات والتعقيبات ٩١
دور القطاع الخاص في
تنفيذ الخطة الخمسية أ. يوسف ابراهيم الغانم .. ٩٩
دور القطاع الخاص في الخطة الإنمائية
للسنوات ٨٥/١٩٨٦ - ٨٩/١٩٩٠ جاسم خالد السعدون ١١٥
المناقشات والتعقيبات ١٣٣
تعديل التركيبة السكانية
وتنمية الموارد البشرية أ. علي الموسى ١٣٩
ملاحظات على توجهات الخطة الخمسية
في تعديل التركيبة السكانية
وتنمية الموارد البشرية عبد الله محمد النيباري ١٤٧
المناقشات والتعقيبات ١٦١
ملحوظة اولية على القطاعات الاجتماعية
في الخطة الخمسية ٨٥/١٩٩٠ الدكتور محمد الرميحي ١٦٥
ملخص عن الملاحظات الأولية على
القطاعات الاجتماعية في الخطة الخمسية ١٩٥
المناقشات والتعقيبات ٢٠١
دور السلطات العامة في
تطبيق الخطة الخمسية الدكتور عبد الرحمن عبد الله العوضي ٢٠٧
دور السلطات العامة في تطبيق الخطة
الخمسية أ. حمد عبد الله الجوعان ٢١٩
المناقشات والتعقيبات ٢٢٧

المقدمـــة

للأستاذ عبد العزيز عبد الله الصرعاوي

لقد اختارت الرابطة لموسمها الثقافي هذا العام مناقشة الخطة الخمسية لدولة الكويت عن الأعوام ٨٥ ـ ٨٦ حتى ٨٩ ـ ١٩٩٠، من كافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية، والأهداف المتوخاة منها ووسائل تنفيذها لبلوغ تلك الأهداف خلال تلك الفترة؛ وذلك استشعاراً من الرابطة أولاً بأهمية وحيوية التخطيط في تنظيم أوضاع المجتمع وضبط خطواته ورصد مسيرة التقدم فيه؛ ومساهمة منها ثانياً في إبراز سمات وخصائص الخطة الحالية وتمايزها واختلافها عما سبقها من محاولات في مجال التخطيط التنموي والعمراني من أوائل الخمسينات وما تلاها من جهود بعد ذلك في حقب الستينات والسبعينات، حيث أمكن بلورة تلك الجهود عن وضع خطتين خمسيتين التي كان من المأمول السير بمقتضاهما وفقاً لما رسمتاه من خطوات وأهداف، إلا أن الظروف لم تكن يوم ذاك مواتية للعمل بموجبهما والسير على نهجهما. وهكذا لم يكتب لأي منهما النجاح، وأن يوضعا موضع التنفيذ الفعلي لأهدافهما.

وكانت الخطة الأولى عن الفترة ما بين ٦٧ ـ ١٩٧٢، والثانية عن الفترة ما بين ٧٥ ـ ١٩٨٠ م.

ومع ذلك، فإن الخطة الخمسية الثالثة ـ موضوع الدراسة لهذا العام ـ عندما أعدت عن الفترة ما بين ٨٥ ـ ١٩٨٦ حتى عام ٨٩ ـ ١٩٩٠ م فإنها جاءت بكل تأكيد مستكملة لتلك الجهود والمحاولات السابقة، مما يمكن معه القول بصدق

بأن الخطة الحالية قد جاءت بمنظور شمولي أوسع، وأكثر تحديداً من قبل من حيث الأهداف والأولويات، ووسائل التنفيذ المستقاة من واقع التجربة، وواقع المجتمع وآماله التي يتطلع إليها ويتوق إلى تحقيقها بما يعكس ظروف المجتمع المحلي في الكويت والمنطقة المحيطة بها، ويعكس في الوقت نفسه انسجام هذه الخطة مع أهداف وخطط مجتمعنا العربي بأسره في مجال البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. . .

لكل هذا، ولكل ما تحمله الخطة الخمسية الحالية من طموحات وآمال محكومة بالطبع باستقراء الماضي وامكانيات الواقع وهمة المتطلعين لبناء المستقبل المنشود، فإن الرابطة في سبيل مناقشة هذا الموضوع الحيوي الهام في حياتنا الحاضرة والمستقبلية، قد دعت للنقاش والمحاضرة والحوار نخبة ممتازة من الإخوة والأساتذة من المهتمين والمتتبعين لقضايا التقدم والتنمية في المجتمع، حيث بسطوا وجهات نظرهم وأفكارهم حول ما تضمنته الخطة من أهداف وأولويات مبرزين ما لها من إيجابيات وسلبيات، وما ارتأوه من حلول ومعالجات لما تبينوه من قصور وثغرات في الخطة.

ويسر الرابطة لذلك، أن تقدم هذه الحصيلة الفكرية لموسمها السابع عشر، لتكون تحت نظر الدارسين والمهتمين والمعنيين بصورة خاصة بمتابعة ومراقبة تنفيذ أهداف هذه الخطة لصالح مجتمعنا وتقدمه.

والله ولي التوفيق، ،

عبد العزيز عبد الله الصرعاوي

رئيس رابطة الاجتماعيين

المحاضرة الأولى

الفلسفة العامة للخطة الخمسية

«١٩٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩»

إعداد:

دكتور/ عبد الهادي محمد العوضي

وكيل وزارة التخطيط المساعد

(المنسق العام للخطة)

مقدمـــة

شغل التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيزاً لا يستهان بـه ضمن اهتمامات المسؤولين والمفكرين في الكويت، ولقد اجتاز الجدل الفكري في هذا المجال مرحلة الحوار بين النظام المخـطط وغير المخـطط إلى مرحلة النقـاش حـول النهج التخـطيطي الـذي ينبغي اتباعـه من أجل بلوغ الصـورة المستقبلية المرغوبة للمدى البعيد، وتوضيح الأولويات التي تتبناها كل مـرحلة تدرجـاً على النهج الذي يستقر الرأي على اتباعه، انطلاقاً من فلسفة معينة يجدر التنويه هنـا بـأن المقصود بفلسفـة الخطة هـو «وضع الإطـار الفكري الـذي يتيح للمجتمـع الكويتي تحديـد غايـاته وأهـدافه، واتخـاذ مجموعـة تدابـير رشيدة يتعـين اتباعهـا لتحقيق هـذه الأهداف خـلال فترة زمنيـة قادمـة محـددة، بمـا يتفق مـع ظـروف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ضوء المعطيات القائمة والمتاحة».

وتحاول هذه الـورقة أن تعـرض بصورة مبسـطة، الخطوط الـرئيسية لفلسفـة الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٥/١٩٨٦ ـ ٨٩/١٩٩٠) التي تم إعـدادها والبـدء في تنفيذهـا كحلقة في منـظومة التخـطيط الطويـل الأجل. ويهـدف هذا العـرض بالأسـاس إلى إثارة اهتـمام المواطن الكـويتي بهـذا الجهـد التخطيطي (فلسفته ومراميه) والتعريف بالمنطلقات والأسس التي ارتكزت عليهـا الخطة تصميماً وتنفيذاً ومتابعة وتقييماً.

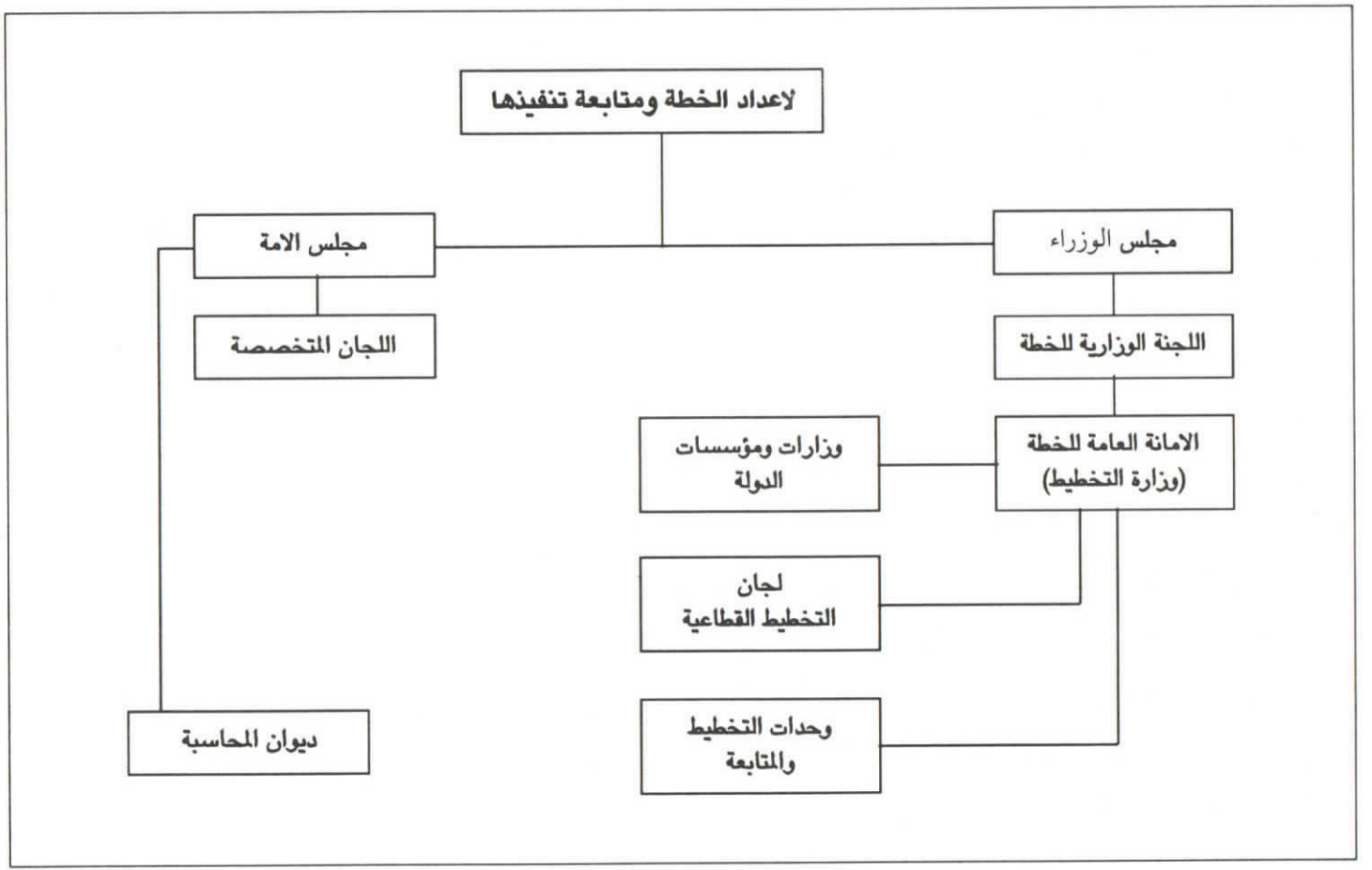
لاعداد الخطة ومتابعة تنفيذها
مجلس الامة
مجلس الوزراء
اللجان المتخصصة
اللجنة الوزارية للخطة
وزارات ومؤسسات الدولة
الامانة العامة للخطة (وزارة التخطيط)
لجان التخطيط القطاعية
ديوان المحاسبة
وحدات التخطيط والمتابعة

أولاً ـ منطلقات الخطة:

١ ـ المنطلق الدستوري:

استمر التوجه الإنمائي في الكويت على مدى العقود الثلاثة الماضية (التي تشكل سنوات تطورها الحديث) معتمداً على دراسات وبرامج جزئية مفتقرة الى صفة الترابط والنظرة الكلية الشاملة، ورغم أن دستور البلاد لم يتحدث صراحة عن خطة شاملة للتنمية، إلا أنه يتضمن نصوصاً عدة تتسع لها ولا تضيق عن قبولها.

فقد نصت المادة (١٦) منه على:

«الملكية ورأس المال والعمال ومقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية، ينظمها القانون».

كما جاء في المادة (٢٠) ما يلي:

«الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون».

وبالنسبة لتمويل المجهود الإنمائي، نصت المادة (١٤٢) على أنه:

«يجوز أن ينص القانون على تخصيص مبالغ لأكثر من سنة واحدة، إذا اقتضت ذلك طبيعة الصرف، على أن تدرج الميزانيات المتعاقبة الاعتمادات الخاصة بكل منها، أو توضع لها ميزانية استثنائية لأكثر من سنة مالية».

وخلاصة القول أن هذه النصوص الدستورية، مع غيرها من النصوص الأخرى المتعلقة بحق احترام الملكية الخاصة وصيانتها، وحظر المصادرة العامة للأموال، وتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل... الخ، تشير جميعها إلى أن الأساس الايديولوجي للاقتصاد هو «الحرية الاقتصادية المنظمة» وللمجتمع هو «العدالة الاجتماعية»، والأساسان ينبثقان من حقيقة الحرص على

تجنب بعض الظواهر أو الآثار الضارة التي يمكن أن تلحق بالمجتمع نتيجة التطبيق المطلق لفلسفة النهج الاقتصادي الحر، بما يعنيه ذلك من ربط المجال الذي يتحرك فيه كل من القطاعين العام والخاص بمدى النفع الذي يعود على المجتمع من القيام بنوع معين من النشاط، إسهاماً في تحقيق التنمية وتوفير الأمن والرخاء.

ومن هنا، وفي حدود هذا الإطار الايديولوجي والمنطلق الدستوري، صدرت التوجيهات الخاصة بإعداد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩.

٢ - المنطلق التنظيمي:

إذا كان استقراء الماضي والتقييم الصحيح للحاضر وامكاناته ومشاكله ومن ثم رسم صورة تقديرية للمستقبل المرغوب فيه، شرطاً ضرورياً لإعداد خطة جيدة، فإن ذلك الشرط ليس كافياً على الإطلاق لنجاح العملية التخطيطية التي ينبغي النظر إليها لا على أنها مجرد عملية فنية، وإنما باعتبارها من صلب التمرس بالعمل السياسي والالتزام به، ولذلك فإن حجر الزاوية في تحقيق النجاح في التخطيط يكمن في توفير عدة شروط أساسية، تشكل النواحي الفنية جانباً منها، في حين تتمثل الجوانب الأخرى - وبالقدر نفسه من الأهمية - في اقتناع السلطة السياسية بضرورة وأهمية التخطيط، وفي تكامل عناصر العملية التخطيطية، ذلك فضلاً عن ضرورة تقبل الأجهزة المختلفة بالدولة، سواء الحكومية أو الشعبية للفكرة الأساسية من هذا الجهد، وإدراكها لأهمية دورها في إنجاحه. لذلك، فقد كان من الطبيعي أن تتضمن التوجيهات الخاصة بإعداد الخطة، صدور القرارات اللازمة لتوفير اطار تنظيمي فعال يكفل التنسيق والانسجام بين جميع فعاليات المجتمع، سواء بين الأجهزة الحكومية بعضها ببعض، أو بين القطاع الحكومي ككل والقطاع الخاص.

ومن هنا، فقد حرصت وزارة التخطيط منذ تكليفها بالبدء في إعداد الخطة الإنمائية، على:

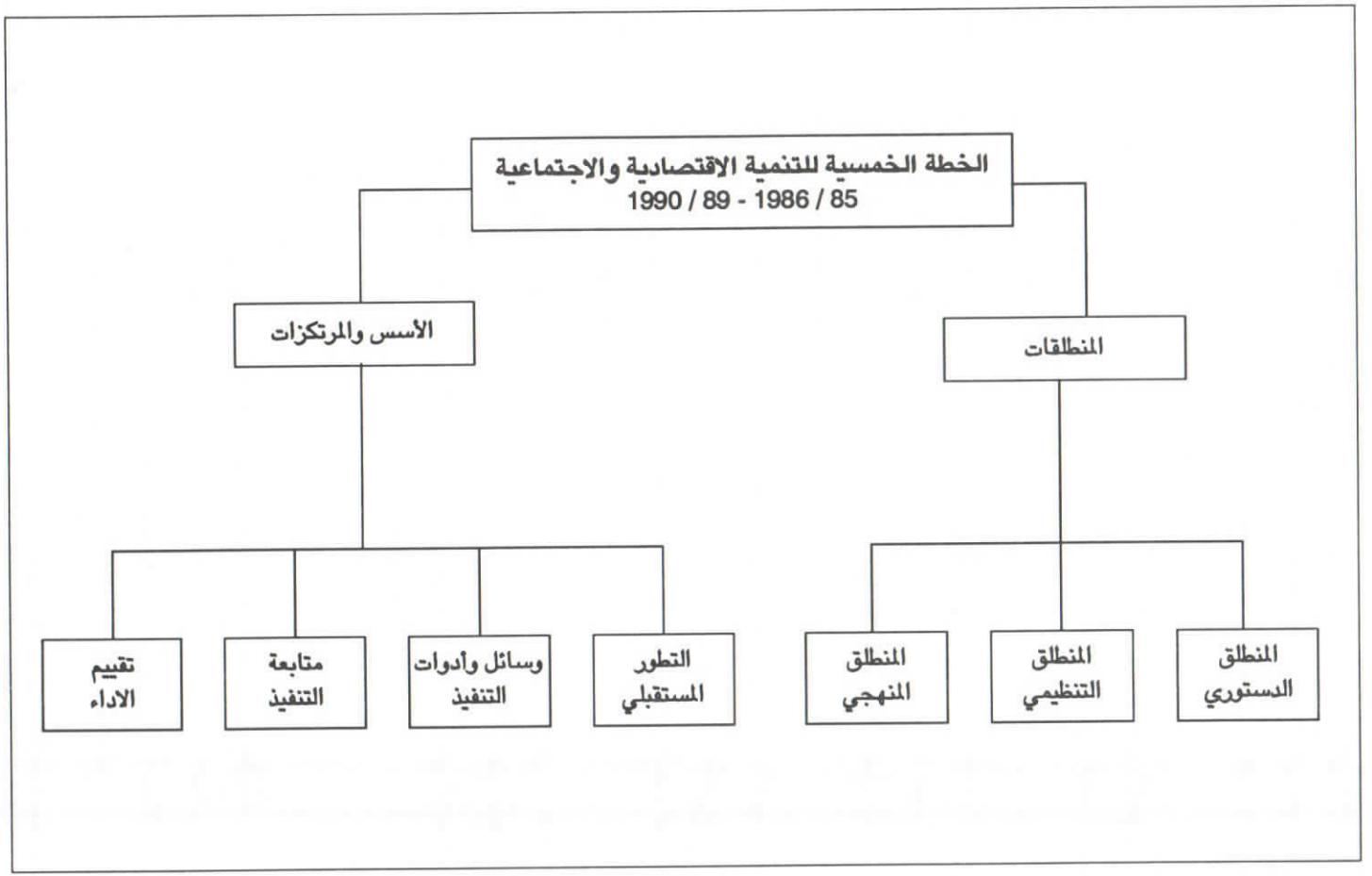
الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
1990 / 89 - 1986 / 85
الأسس والمرتكزات
المنطلقات
تقييم الاداء
متابعة التنفيذ
وسائل وأدوات التنفيذ
التطور المستقبلي
المنطلق المنهجي
المنطلق التنظيمي
المنطلق الدستوري

أ ـ استصدار قرار بتشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للاشراف على إعداد الخطة في جميع مراحلها بغرض اعطاء التوجيهات التخطيطية المكانة اللائقة بها في ظل غياب مجلس التخطيط كجهاز يتبع مباشرة أعلى سلطة سياسية في الدولة.

ب ـ طلب تشكيل لجان تخطيط قطاعية تتكون من ممثلين من مختلف الأجهزة الحكومية للقيام بالتنسيق بين الأنشطة داخل القطاع الذي تمثله أثناء إعداد الخطة وتقييم أدائها في مرحلة التنفيذ.

ج ـ طلب تشكيل وحدات للتخطيط داخل وزارات الدولة ومؤسساتها العامة، تختص بإمداد وزارة التخطيط بالمعلومات والتعاون معها في إعداد الخطط القطاعية والبرامج التفصيلية، باعتبارها الأجهزة الفنية للتخطيط والمتابعة على مستوى كل جهة من الجهات الحكومية.

د ـ إعداد برنامج متكامل لمتابعة تنفيذ الخطة يتمتع بأعلى درجات الشمول الموضوعي والمؤسسي، مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير جهاز قادر على المتابعة الواعية، واكتشاف نقاط الاختناق وقياس معدلات الأداء، دون أن يكون عبئاً على أجهزة التنفيذ.

هـ ـ التأكيد على أهمية العودة إلى صيغة مجلس التخطيط باعتبار أن هذه الصيغة بما تتضمنه من تمثيل للجهات الحكومية وبعض فعاليات القطاع الخاص ذات المستوى الرفيع من الكفاءة، هي الأقدر على جعل العديد من أجهزة الدولة شريكاً حقيقياً في عملية التخطيط والمتابعة.

٣ ـ المنطلق المنهجي:

صدر قرار مجلس الوزراء في شأن اعداد الخطة الخمسية متضمناً تعليمات بأن تكون الخطة نابعة من تصور بعيد المدى لتوجهات التنمية الشاملة، حيث جاء في نص القرار تكليف وزارة التخطيط «إعداد خطة بعيدة المدى مرتبطة ببرنامج الحكومة للسنوات ٨٥ ـ ١٩٩٠ مع البدء بمباشرة الإعداد للخطة الآتية».

ويعكس هذا التوجه شعور الدولة بضرورة الأخذ بالنظرة التخطيطية الشاملة

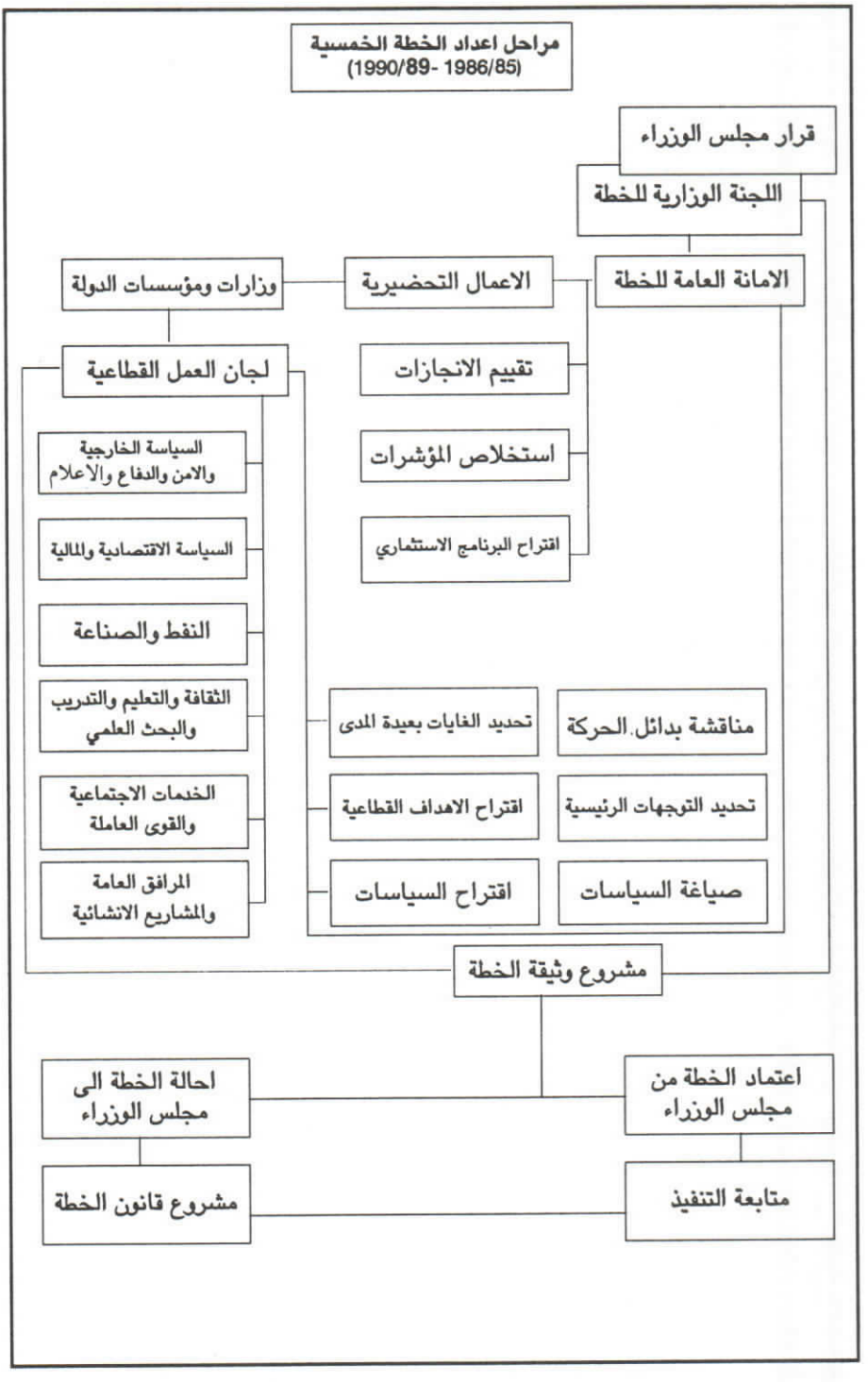
مراحل اعداد الخطة الخمسية
(1990/89- 1986/85)
قرار مجلس الوزراء
اللجنة الوزارية للخطة
الامانة العامة للخطة
الاعمال التحضيرية
وزارات ومؤسسات الدولة
لجان العمل القطاعية
تقييم الانجازات
استخلاص المؤشرات
اقتراح البرنامج الاستثماري
السياسة الخارجية والامن والدفاع والاعلام
السياسة الاقتصادية والمالية
النفط والصناعة
الثقافة والتعليم والتدريب والبحث العلمي
الخدمات الاجتماعية والقوى العاملة
المرافق العامة والمشاريع الانشائية
تحديد الغايات بعيدة المدى
اقتراح الاهداف القطاعية
اقتراح السياسات
مناقشة بدائل الحركة
تحديد التوجهات الرئيسية
صياغة السياسات
مشروع وثيقة الخطة
احالة الخطة الى مجلس الوزراء
مشروع قانون الخطة
اعتماد الخطة من مجلس الوزراء
متابعة التنفيذ

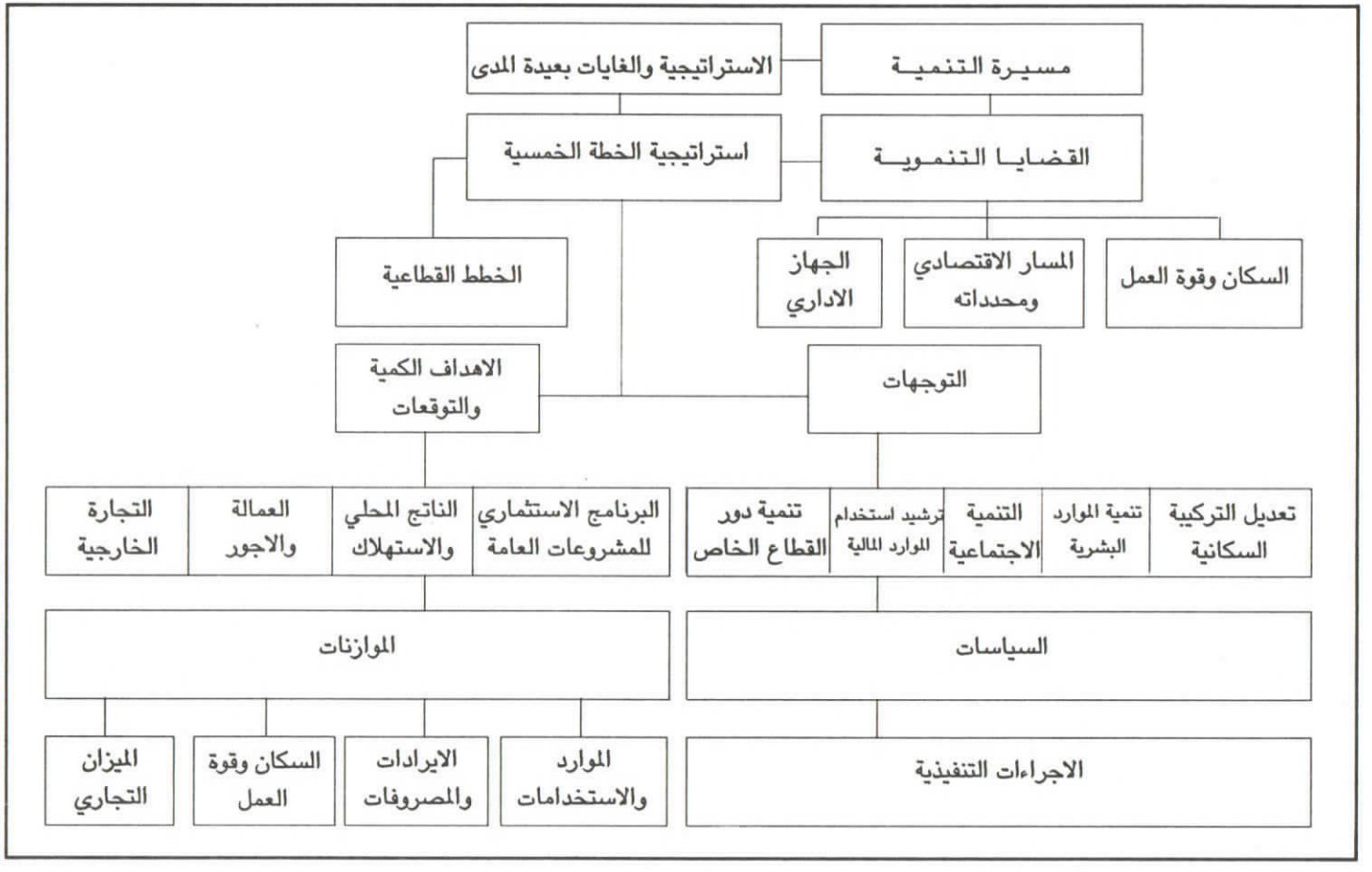
مسيرة التنمية
الاستراتيجية والغايات بعيدة المدى
القضايا التنموية
استراتيجية الخطة الخمسية
السكان وقوة العمل
المسار الاقتصادي ومحدداته
الجهاز الاداري
الخطط القطاعية
التوجهات
الاهداف الكمية والتوقعات
تعديل التركيبة السكانية
تنمية الموارد البشرية
التنمية الاجتماعية
ترشيد استخدام الموارد المالية
تنمية دور القطاع الخاص
البرنامج الاستثماري للمشروعات العامة
الناتج المحلي والاستهلاك
العمالة والاجور
التجارة الخارجية
السياسات
الموازنات
الاجراءات التنفيذية
الموارد والاستخدامات
الايرادات والمصروفات
السكان وقوة العمل
الميزان التجاري

لتنمية مقدراتها على المدى البعيد، ومن أجل ضمان كفاءة ما تتولاه الحكومة من برامج على المدى المتوسط، ويتوافق هذا المنهج مع الرغبة في جعل العملية التخطيطية أكثر عقلانية، ذلك أن مؤداه هو السعي إلى تحديد مدى تنافس الاحتياجات المتعددة للمجتمع (التي يتم التعبير عنها في شكل مجموعة من الغايات والأهداف) على الموارد المحدودة المتاحة له، ومن ثم ربط القرارات التخطيطية ربطاً دقيقاً بمؤشر هام هو تعظيم ما يحققه حجم معين للموارد من أهداف على المدى البعيد، كما أنه يؤكد على أن مسؤولية المحافظة على استقلال الارادة الوطنية وتأمين استقرار المجتمع وضمان رخائه. . . لا يمكن أن يصلح معها عمل مجزأ النظرة غامض الهدف قاصر عن رؤية العلاقات العضوية الوثيقة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في مسيرة العمل الوطني. وبالتالي، لم يعد جائزاً أو مقبولاً أن تقتصر برامج العمل الحكومية على سرد طائفة من الإنجازات التي تحققت وطائفة أخرى من الطموحات التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها في غيبة رؤية شاملة للمشاكل الأساسية التي تواجهه في مرحلة تطوره الحاضرة، ورؤية أخرى شاملة كذلك للامكانات المتاحة من المال والبشر والموارد الطبيعية، وحسابات دقيقة ـ في حدود ما تتيحه أدوات ووسائل التوقع ـ لما يمكن أن تؤول إليه أوضاع الاقتصاد الوطني إذا ما سلك السبل البديلة الممكنة لتحقيق أهدافه واستثمار موارده.

فالقضية إذن، لا تقف عند حد اضطلاع الحكومة بإنفاق ما تتمخض عنه الثروة النفطية من عوائد لصالح المجتمع والأفراد، مع استبقاء شريحة من هذه العوائد ـ قلّت أو كثرت ـ للأجيال القادمة، بل إنها تتجاوز ذلك إلى إعادة بناء هيكل الاقتصاد والمجتمع، لكي يحصل أبناء هذا الوطن على حصة مناسبة من الدخل المترتب على إسهام حقيقي في تكوين ذلك الدخل. وبالتالي، تتحول الأنماط السلوكية من مجرد المحافظة على موارد الثروة الوطنية، إلى تطوير لبنيان الاقتصاد والمجتمع بما يساعد على ايجاد مصادر متجددة للدخل والثروة، وما يعنيه ذلك من تزايد تدريجي لدور القطاعات الأخرى في بناء الطاقة الاقتصادية والاستفادة من عوائدها إلى جانب الدور المحوري الذي تتولاه الحكومة بحكم حقها في السيطرة على الثروة النفطية.

وبالنظر إلى أن هذه العملية بطبيعتها عملية متشابكة طويلة الأجل، فهي لذلك تحتاج إلى نظرة تخطيطية تتميز بالشمول وببعد المدى، حتى تأتي البرامج المتعاقبة كحلقات في منظومة متناسقة، كل حلقة منها مكملة لما سبقتها، مقربة للصورة المطلوبة والمستهدفة للمجتمع، باعتبار أن هذا النوع من التخطيط هو القادر على:

أ - توفير المنظور الاستراتيجي للمدى البعيد الذي يضمن استقرار النهج المتبع من أجل بلوغ الغايات التي يتفق عليها.

ب - توضيح المسيرة للمراحل المتعاقبة التي تتوالى زمنياً والتي يتم من خلالها اتخاذ القرارات التي توضع موضع التنفيذ.

ج - ايجاد المؤشرات التي تتبلور على أساسها الأهداف المرحلية والتي يتم بمقتضاها تقييم الإنجازات، واستكشاف العوائق والمحددات، والتي تقارن بالتغيرات المحلية والعالمية المستجدة، بما يوضح متطلبات استمرار المسيرة نحو الأهداف المعتمدة.

ثانياً - أسس ومرتكزات الخطة:

تمت عملية تصميم الخطة، وتحديد توجهاتها، وتأمين وسائل تنفيذها، ومتابعة وتقييم أدائها بناءً على مجموعة من الأسس والمرتكزات التي انطلقت من الواقع الذي تفرضه متغيرات الحاضر، استناداً الى الدروس المستفادة من تجارب الماضي، واستلهاماً لمتطلبات تحقيق الصورة المرغوبة للمستقبل.

١ - التصور المستقبلي في الخطة:

ركز الإطار العام للخطة على بيان المعالم الرئيسية للصورة المستقبلية في ضوء المنجزات التي أحرزتها المسيرة الإنمائية على الصعيدين الخارجي والداخلي خلال السنوات الماضية، وتحليل السلبيات والصعوبات التي واجهت تلك المسيرة وبيان أسبابها ومصادرها وآثارها على المجتمع والاقتصاد الوطني، بحيث أمكن استنباط

الغايات العامة للتنمية الوطنية على المدى البعيد، متضمنة ثلاث مجموعات رئيسية، هي:

أ - مجموعة مستمدة من النظام الأساسي للدولة الذي يقرره دستور البلاد، وهي بذلك تمثل اختياراً قائماً لا سبيل إلى تجاوزه. وقد جاء ذكرها للتأكيد على معنيين، أولهما: أن تشتق الأهداف التي تتبناها الخطة من ذلك النظام الأساسي سعياً إلى تطويره وترسيخه عبر الزمن. وثانيهما: أن ينظر الى التخطيط نظرة كلية شاملة تربط بين الإطار التنظيمي للدولة وسياستها العامة الداخلية والخارجية.

ب - مجموعة مستمدة من تقييم مسيرة التنمية في الماضي، وما أسفرت عنه مواطن القصور والمحددات والصعوبات.

ج - مجموعة تعبر عن طموحات الاقتصاد الكويتي على المدى البعيد يسمح بإحداث التحولات الاجتماعية والتطورات الاقتصادية المطلوبة للمستقبل.

وعلى أساس الغايات البعيدة المدى، وفي حدود الأفق الزمني للخطة اشتقت مجموعة من التوجهات الرئيسية، على اعتبار أن هذه الغايات ليست سوى الإطار الذي ينير السبيل للتحرك بيسر في الآجال الأقصر في المدى، سعياً إلى الوصول بالمجتمع إلى الوضع المنشود ضمن أفق زمني يمتد عبر جيل أو ما يقاربه. ولقد روعي في اختيار توجهات الخطة البدء بمعالجة القضايا الملحّة بالكيفية التي تساعد على تحقيق النتيجة المرجوة بالنسبة لها، وعلى تحسين الأوضاع بالنسبة لغيرها أو التمهيد لمواجهتها في مراحل لاحقة. ولا يعني إعطاء هذه القضايا أولوية على غيرها، التقليل من أهمية القضايا الأخرى، وإنما يعني أنها سوف تساعد على تحويل مساراتها وفقاً للتعديلات التي يمكن أن تترتب على تحقيق التوجهات ذات الأولوية في الخطة الخمسية الراهنة. وهذه التوجهات، هي:

أ - تعديل التركيبة السكانية بصفة تدريجية في اتجاه تحقيق التوازن المرغوب في النسبة بين المواطنين والوافدين بحلول عام ٢٠٠٠.

ب ـ زيادة مساهمة المواطنين في الإنتاج ورفع مستوى انتاجيتهم ومهاراتهم وتنمية قدراتهم بشتى الوسائل.

ج ـ توفير متطلبات التنمية الاجتماعية بما يدعم القيم الأساسية في المجتمع ويعمق شعور الفرد بالانتماء للوطن والاحساس بالمسؤولية، ويجعله قادراً على المشاركة الفعالة في مجهودات التنمية الوطنية.

د ـ البدء بتحقيق تنمية إدارية شاملة مع التركيز على تطوير الجهاز الإداري للدولة بالعمل على إحداث تغيير جذري في هيكل الإدارة العامة، وتوفير الكفاءات اللازمة لها بما يتفق مع طبيعة المرحلة الجديدة، وما تتطلبه من وجود جهاز إداري قادر على تحمل أعبائها.

هـ ـ الاهتمام بحسن استخدام الموارد المالية المتاحة بالصورة التي تخدم أهداف التنمية الوطنية، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام والبدء بتعديل مسار الاقتصاد الوطني، واستكمال وصيانة عناصر البنية الأساسية لتدعيم القاعدة الإنتاجية في الاتجاه نحو تنويع مصادر الدخل القومي.

و ـ تنمية دور القطاع الخاص والعمل على زيادة مساهمته في مجالات التنمية المختلفة مع التركيز على الأنشطة الانتاجية.

٢ ـ وسائل وأدوات تنفيذ الخطة:

احتوت الخطة على عدد من السياسات التي روعي في صياغتها الاتساق والتوافق والقابلية للتنفيذ بأمل الوصول إلى الأهداف المرغوب في تحقيقها، سواء أكانت أهدافاً عامة على المستوى الوطني، أم أهدافاً قطاعية تتصل بجانب معين من جوانب النشاط داخل الاقتصاد والمجتمع. وتبعاً لذلك، فإن أهداف الخطة تتحقق من خلال نوعين من السياسات، هما:

أ ـ السياسات المشتركة التي يلزم أن تُساهم جميع الأجهزة الحكومية في اتباعها، بحيث تتضافر جهودها لتحقيق الهدف المشترك.

ب ـ السياسات القطاعية التي يقتصر اتباعها على جهاز واحد أو عدد من

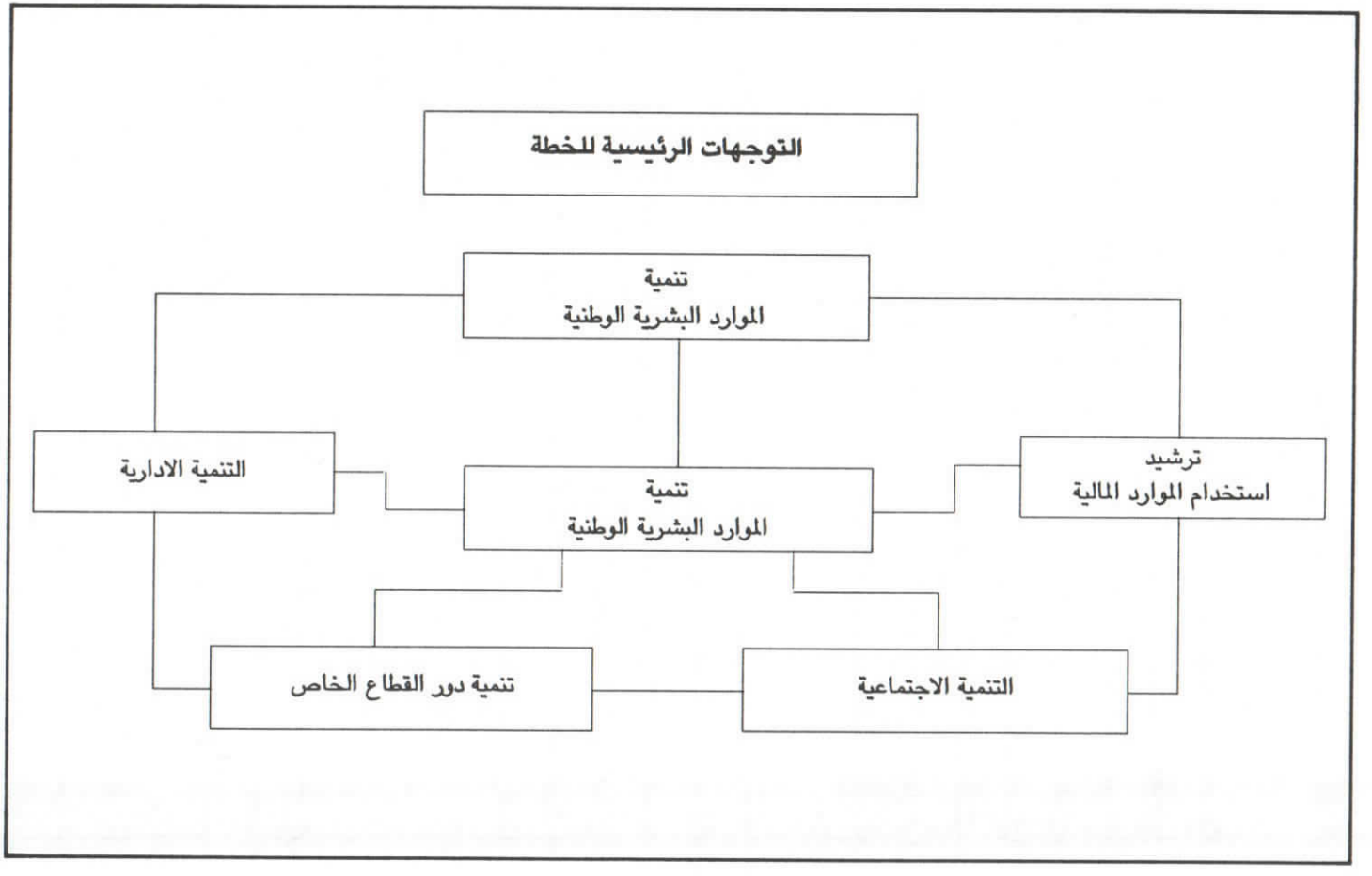
التوجهات الرئيسية للخطة
تنمية
الموارد البشرية الوطنية
التنمية الادارية
تنمية
الموارد البشرية الوطنية
ترشيد
استخدام الموارد المالية
تنمية دور القطاع الخاص
التنمية الاجتماعية

الأجهزة، وذلك بحكم اختصاصها وصلاحياتها ونوعية الخدمات التي تقدمها أو الأعباء التي تضطلع بها.

وإذا كان من الأهمية بمكان التزام جميع الأجهزة الحكومية على اختلاف مواقعها باتباع السياسات الواردة بالخطة، سواء أكانت مشتركة أم قطاعية، باعتبارها وسائل تحقيق الأهداف، فإن ما تتضمنه وثيقة الخطة من اجراءات تنفيذية، ما هو إلا من قبيل الأمثلة على ما يمكن اتباعه من الأدوات اللازمة للمضيّ قدماً في تنفيذ السياسات المنصوص عليها. ولذلك، فإن أمر استكمال هذه الإجراءات واستيفاء تفصيلاتها واختبار كفاءتها، قد تُرك للجهات القائمة على التنفيذ، توخياً للمرونة في التطبيق باعتبار أن هذه الجهات هي الأقدر على مواجهة النقص والقصور وعلى مسايرة مقتضيات الأحوال والظروف المتغيرة كلما لزم الأمر.

وهذا النهج واضح بالنسبة للقطاع الحكومي، أما القطاع الخاص فالوضع يختلف بالنسبة له. بالتوقعات الإنمائية لهذا القطاع وضعت على أساس ما يمكن له القيام به من مشروعات تتماشى مع الأهداف المتوخاة من الخطة الخمسية. ومن ثم، فإن دور الخطة بالنسبة للقطاع الخاص لا يتخذ صفة الإلزام، وإنما يعد دوراً ارشادياً وتوجيهياً. وهنا يكون الهدف من الاجراءات التنفيذية هو توفير الحوافز وإيجاد الضوابط بالنسبة للنشاط الانتاجي الذي يمارسه القطاع الخاص حتى يمكن أن يتماشى مع ما تهدف إليه الخطة.

٣ ـ متابعة التنفيذ:

تكتسب عملية متابعة تنفيذ الخطة أهمية كبيرة بالنظر إلى أن هذه الخطة هي أول تجربة تخطيطية توضع موضع التطبيق العملي، ومن ثم فإن نجاحها يعتمد على مدى الالتزام بها، لا سيما وأن جودة تصميم إطار الخطة، وسلامة توازناتها ومؤشراتها، كلها أمور ليست كافية بذاتها حتى تتحقق الأهداف الانمائية، بل إن تحقيق هذه الأهداف يظل رهناً بالعديد من الاعتبارات والعوامل المتباينة على المستويات المختلفة (الاقتصاد الوطني، القطاعات، الأنشطة، الوحدات الانتاجية. . . الخ) التي يلزم رسم صورة دقيقة لها على فترات دورية منتظمة

للتعرف على أبعادها ومشاكلها، وعلى أسباب هذه المشاكل، حتى يمكن التغلب عليها أولاً بأول قبل أن تتفاقم نتائجها.

ومن هنا، فإن السعي من أجل نجاح الخطة الراهنة، كجزء من الكل المتمثل في التخطيط البعيد المدى، كان لا بد وأن يقترن بتصميم نظام فعال للمتابعة لا يقف عند حد رصد التغيرات أو ابراز مواضع التحول عن الأهداف، وإنما يستطيع تزويد المخطِّط ومتخذ القرارات بالمعلومات الوافية والبيانات الدقيقة التي يمكن الاستفادة منها عند إعداد الخطط المستقبلية القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى. وإذا كانت الركيزة الأساسية لضمان فاعلية نظام المتابعة، هي تكامل عناصره، فإن تأمين هذا التكامل يستوجب توافر شرطين: الأول هو قيام النظام على أساس أهداف واضحة، والثاني هو تمتعه بأقصى درجات الشمول.

ولعل من أهم الأهداف التي يسعى النظام الموضوع لمتابعة الخطة إلى تحقيقها، ما يلي:

أ - معاونة الجهات المعنية على تذليل الصعوبات التي تواجهها، والوقوف على مواطن القصور التي يحتمل أن تواجه تنفيذ الخطة لأي سبب من الأسباب.

ب - تنسيق الاجراءات التي تضطلع بتنفيذها جهات مختلفة لمعالجة سياسة معينة أو عدد من السياسات المنصوص عليها بالخطة، سواء أكانت هذه السياسات متصلة بقطاع واحد أم أكثر.

ج - تأمين التوافق بين البرامج الموضوعة في الخطة لمراحل تنفيذ المشروعات وبين حجم الانجاز العيني ودفعات الصرف المالي لها.

د - وضع التقارير الموضوعية عن واقع التنفيذ أمام السلطات المعنية (التنفيذية والتشريعية) وإطلاعها على مجريات الأمور أولاً بأول، للوقوف على خطوات سير العمل بالخطة. إلى جانب اطلاع المواطنين على مدى التطور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتوعيتهم بأهمية الجهود الإنمائية القائمة على التخطيط.

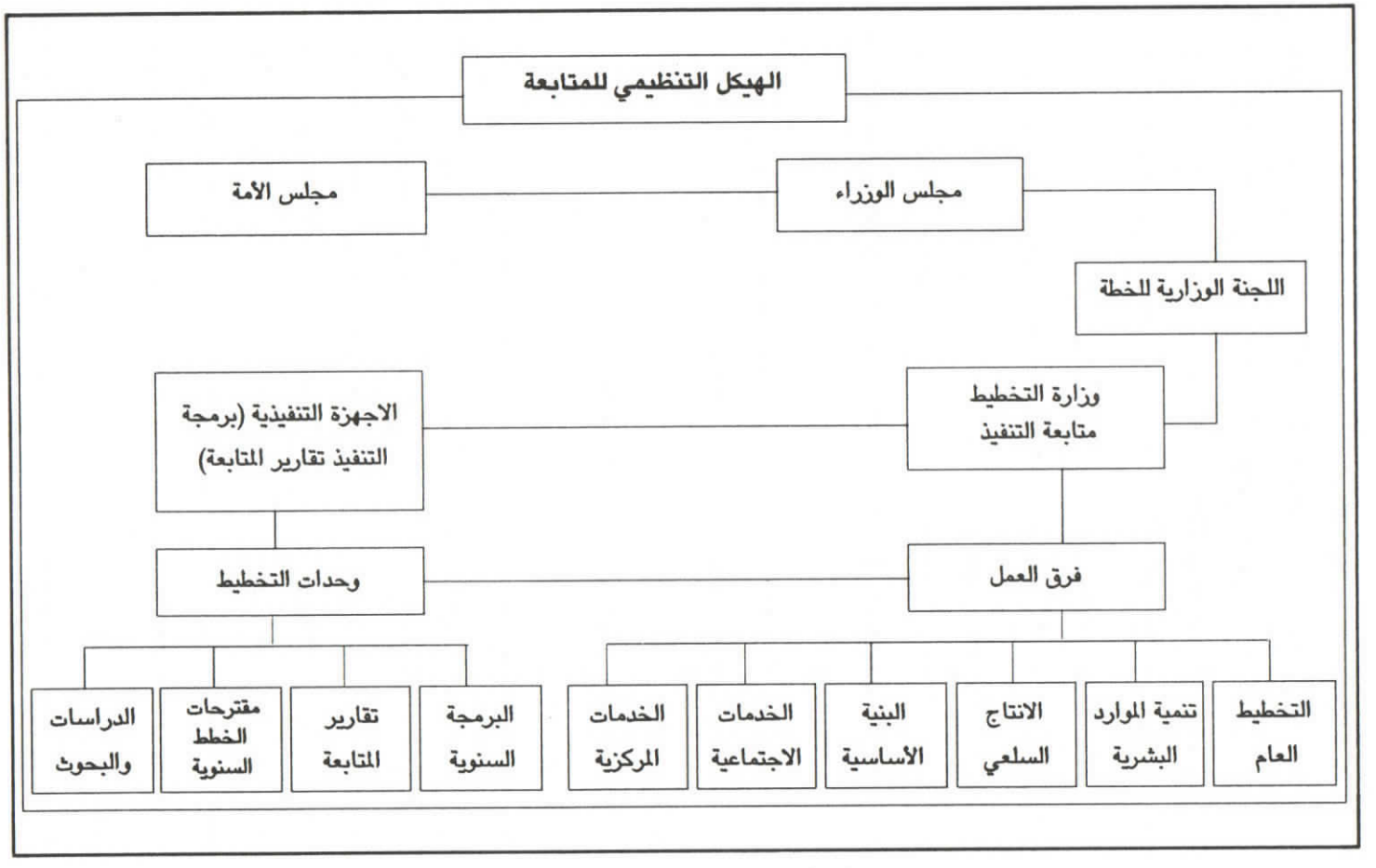
الهيكل التنظيمي للمتابعة
مجلس الأمة
مجلس الوزراء
اللجنة الوزارية للخطة
وزارة التخطيط
متابعة التنفيذ
الاجهزة التنفيذية (برمجة
التنفيذ تقارير المتابعة)
فرق العمل
وحدات التخطيط
التخطيط العام
تنمية الموارد البشرية
الانتاج السلعي
البنية الأساسية
الخدمات الاجتماعية
الخدمات المركزية
البرمجة السنوية
تقارير المتابعة
مقترحات الخطط السنوية
الدراسات والبحوث

أما مفهوم الشمول في نظام المتابعة، فينصرف إلى معنيين مختلفين وإن كانا متكاملين:

الأول: هو الشمول الموضوعي الذي يعني ملاحقة العمل على جميع المستويات، وبالنسبة لجميع العناصر التي يشكل كل منها جزءاً من آليات التخطيط بوجه عام، سواء في ذلك متابعة تحقيق الأهداف، أو تنفيذ المشروعات، أو رصد وتحليل التغيرات، من أجل تقييم فاعلية السياسات، وكفاءة الإجراءات اللازمة لها.

الثاني: هو الشمول المؤسسي الذي يقصد به أن يغطي نظام المتابعة، المستويات الثلاثة التالية:

أ - المستوى التنفيذي الذي يتمثل في جميع الأجهزة الحكومية بالدولة ومؤسساتها المختلفة والتي يقع على عاتقها مسؤولية متابعة تنفيذ ما ورد بالخطة من سياسات، وما اشتملت عليه من مشروعات إنمائية. وذلك من خلال وحدات التخطيط والمتابعة في كل من تلك الجهات.

ب - المستوى الإشرافي، الذي يتمثل في مجلس الوزراء من خلال المجلس الأعلى للتخطيط أو غيره من الأجهزة واللجان التي يحددها لدراسة تقارير المتابعة الدورية، ومراجعة فاعلية السياسات المرسومة، وتقييم مدى كفاءة الاجراءات التي اتخذت لتنفيذ هذه السياسات.

ج - المستوى الرقابي المتمثل في مجلس الأمة الذي يتلقى من مجلس الوزراء التقارير السنوية عن متابعة سير العمل بالخطة تأكيداً لتكامل جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية في الإشراف والرقابة على تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها.

٤ - تقييم الأداء:

يقع على عاتق وزارة التخطيط مهمة تقييم أثر أية اجراءات قد يستلزم الأمر اتخاذها في نشاط معين، على الموازنات الكلية للاقتصاد والمجتمع، وهو ما يستوجب ضرورة التعرف - بصفة دورية - على تفاصيل الاجراءات التي تتخذها

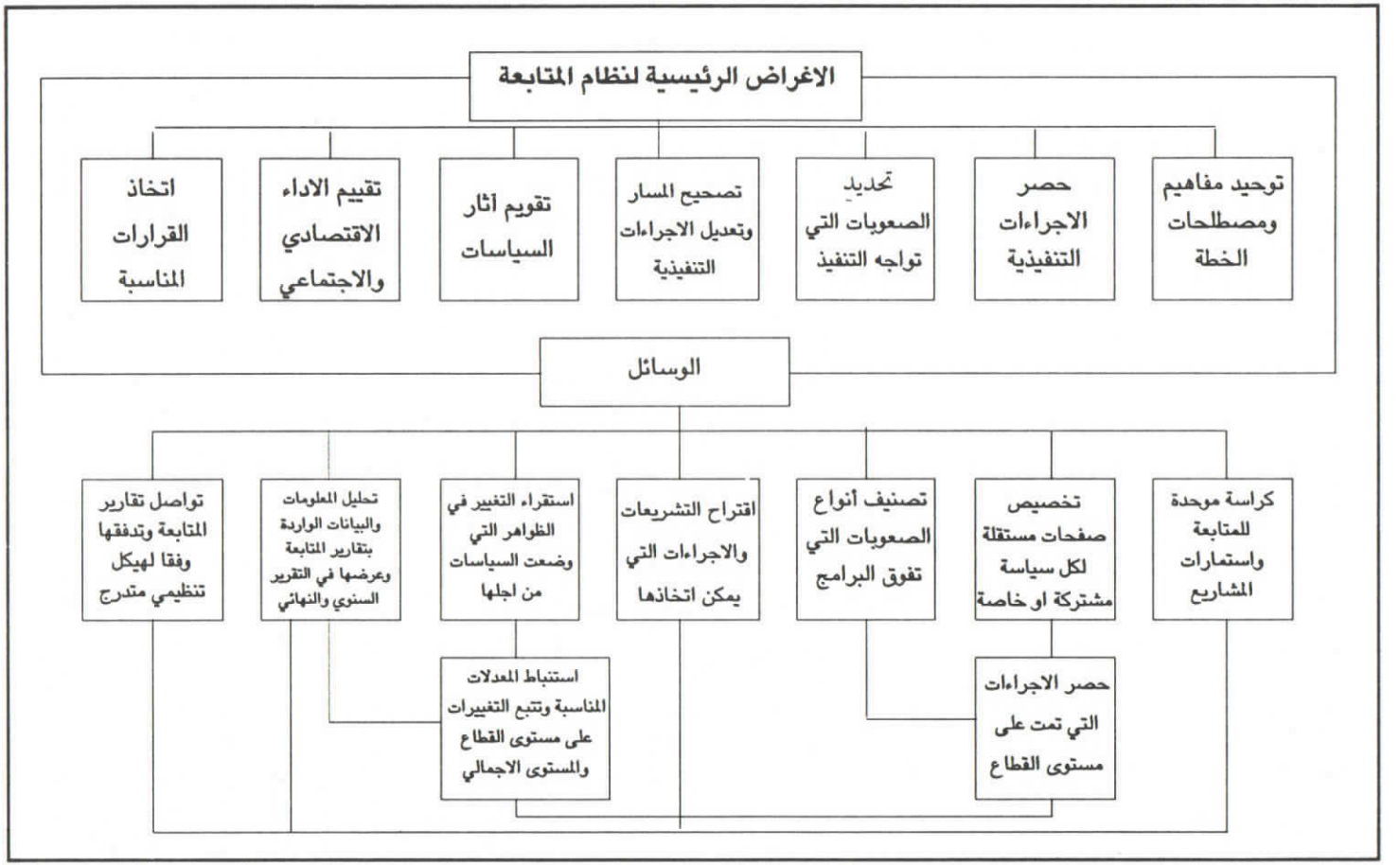
الاغراض الرئيسية لنظام المتابعة
توحيد مفاهيم ومصطلحات الخطة
حصر الاجراءات التنفيذية
تحديد الصعوبات التي تواجه التنفيذ
تصحيح المسار وتعديل الاجراءات التنفيذية
تقويم آثار السياسات
تقييم الاداء الاقتصادي والاجتماعي
اتخاذ القرارات المناسبة
الوسائل
كراسة موحدة للمتابعة واستمارات المشاريع
تخصيص صفحات مستقلة لكل سياسة مشتركة او خاصة
تصنيف أنواع الصعوبات التي تفوق البرامج
اقتراح التشريعات والاجراءات التي يمكن اتخاذها
استقراء التغيير في الظواهر التي وضعت السياسات من اجلها
تحليل المعلومات والبيانات الواردة بتقارير المتابعة وعرضها في التقرير السنوي والنهائي
تواصل تقارير المتابعة وتدفقها وفقا لهيكل تنظيمي متدرج
حصر الاجراءات التي تمت على مستوى القطاع
استنباط المعدلات المناسبة وتتبع التغييرات على مستوى القطاع والمستوى الاجمالي

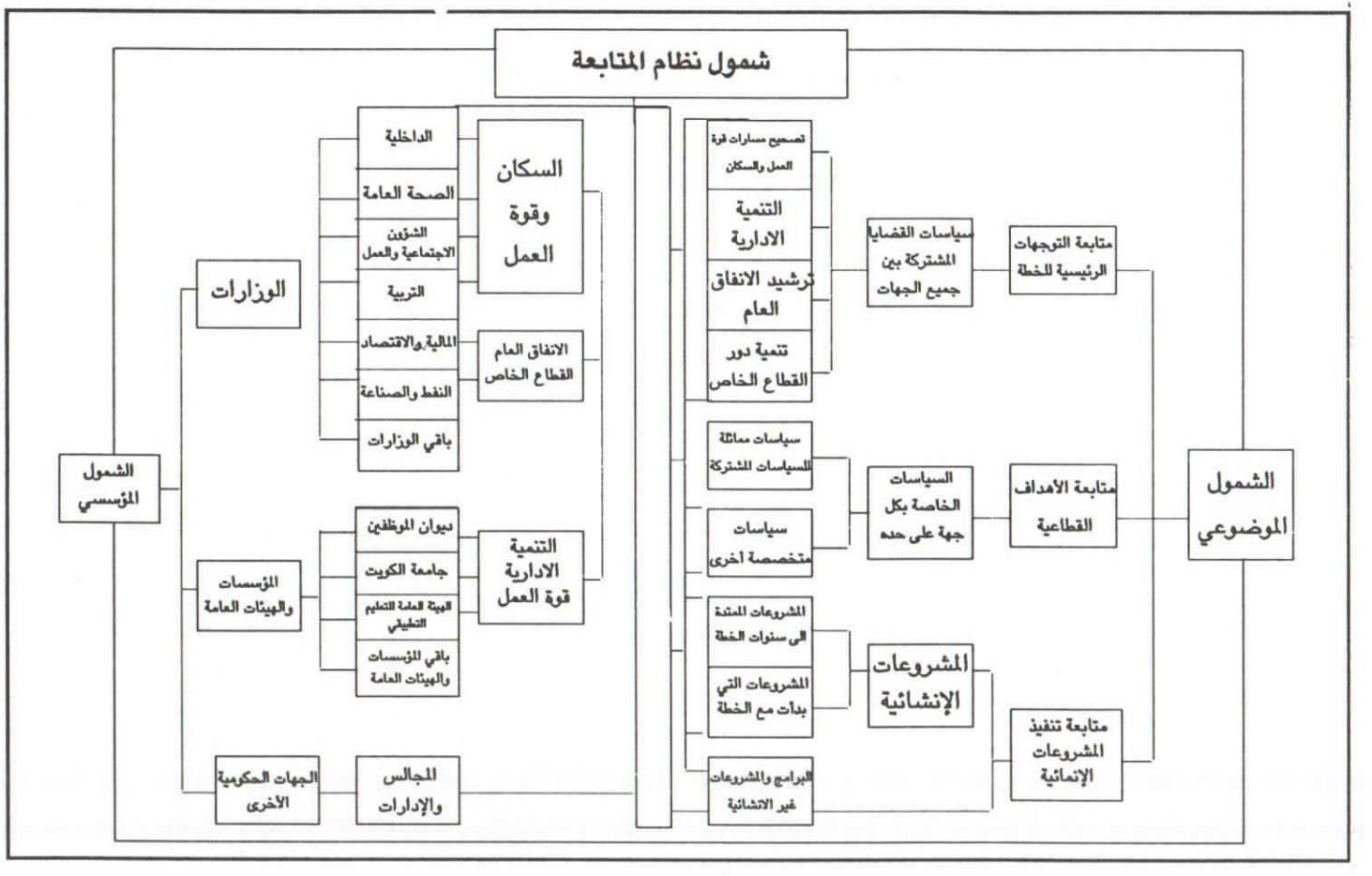
شمول نظام المتابعة
الشمول الموضوعي
الشمول المؤسسي
متابعة التوجهات الرئيسية للخطة
متابعة الأهداف القطاعية
متابعة تنفيذ المشروعات الإنمائية
سياسات القضايا المشتركة بين جميع الجهات
السياسات الخاصة بكل جهة على حده
المشروعات الإنشائية
تصحيح مسارات قوة العمل والسكان
التنمية الادارية
ترشيد الانفاق العام
تنمية دور القطاع الخاص
سياسات مماثلة للسياسات المشتركة
سياسات متخصصة أخرى
المشروعات الممتدة الى سنوات الخطة
المشروعات التي بدأت مع الخطة
البرامج والمشروعات غير الانشائية
الوزارات
المؤسسات والهيئات العامة
الجهات الحكومية الأخرى
السكان وقوة العمل
الداخلية
الصحة العامة
الشؤون الاجتماعية والعمل
التربية
المالية والاقتصاد
النفط والصناعة
باقي الوزارات
الانفاق العام القطاع الخاص
التنمية الادارية قوة العمل
ديوان الموظفين
جامعة الكويت
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي
باقي المؤسسات والهيئات العامة
المجالس والإدارات

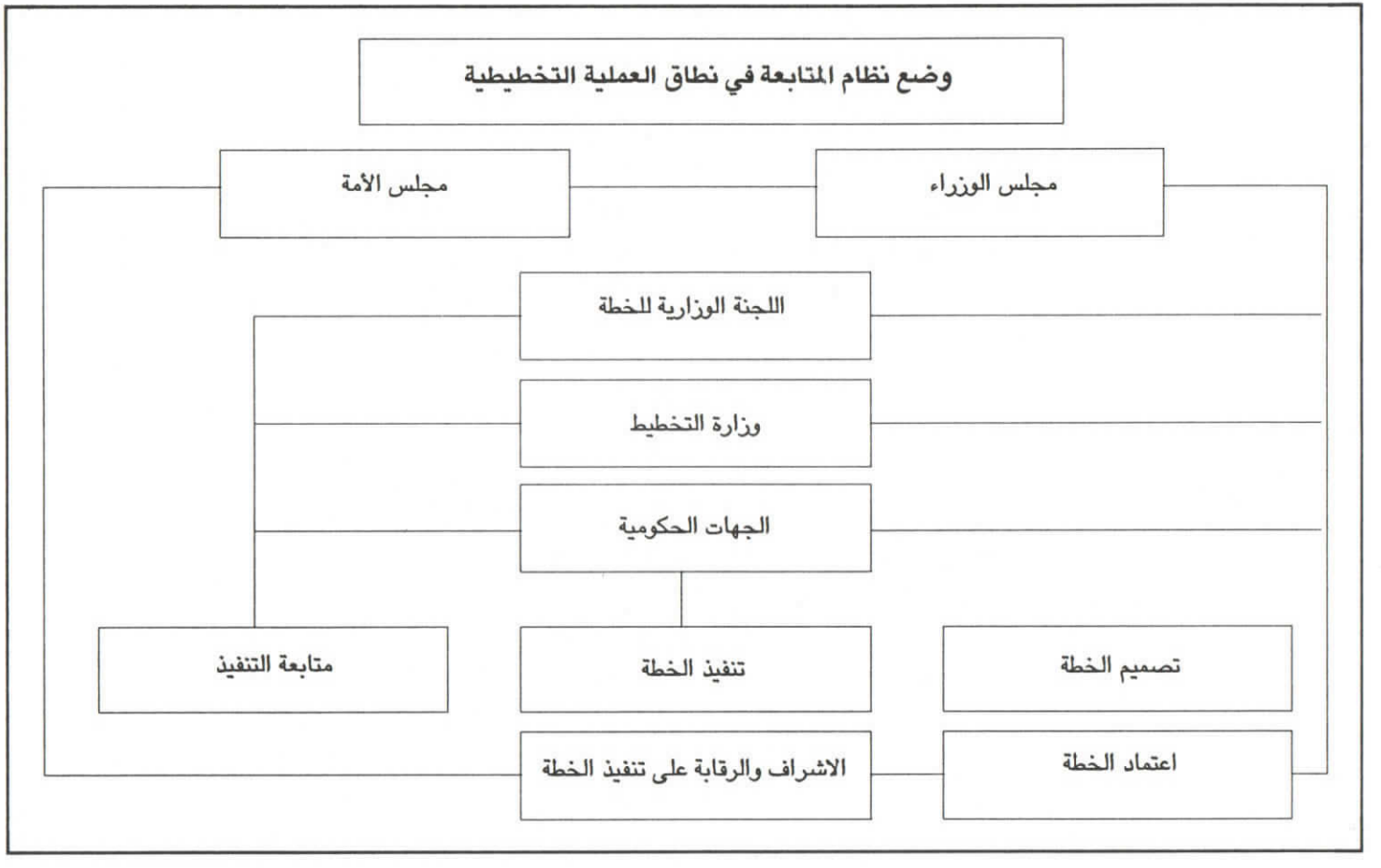
وضع نظام المتابعة في نطاق العملية التخطيطية
مجلس الأمة
مجلس الوزراء
اللجنة الوزارية للخطة
وزارة التخطيط
الجهات الحكومية
متابعة التنفيذ
تنفيذ الخطة
تصميم الخطة
الاشراف والرقابة على تنفيذ الخطة
اعتماد الخطة

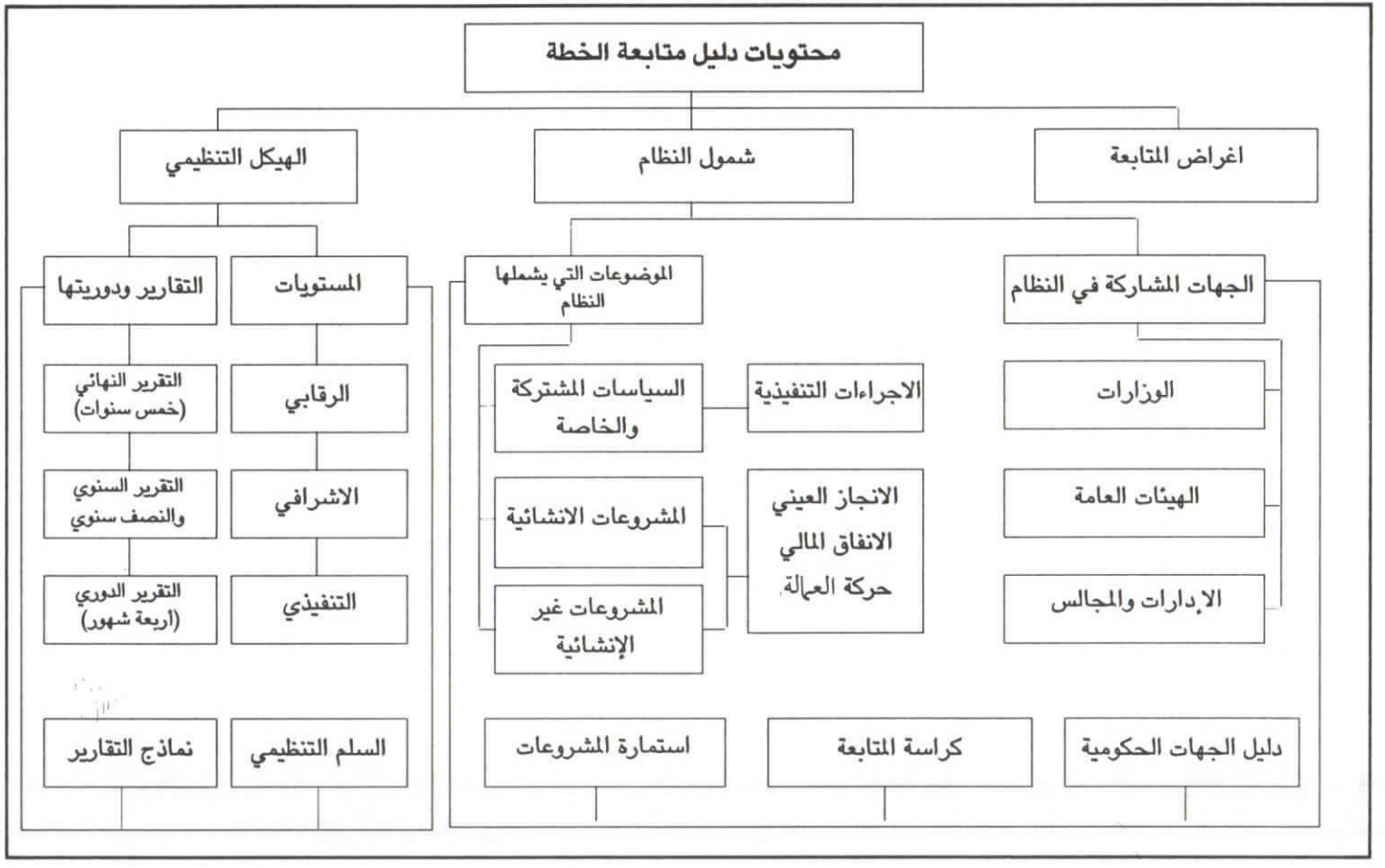
محتويات دليل متابعة الخطة
اغراض المتابعة
شمول النظام
الهيكل التنظيمي
الجهات المشاركة في النظام
الموضوعات التي يشملها النظام
المستويات
التقارير ودوريتها
الوزارات
الهيئات العامة
الإدارات والمجالس
الاجراءات التنفيذية
السياسات المشتركة والخاصة
الانجاز العيني
الانفاق المالي
حركة العمالة
المشروعات الانشائية
المشروعات غير الإنشائية
الرقابي
الاشرافي
التنفيذي
التقرير النهائي (خمس سنوات)
التقرير السنوي والنصف سنوي
التقرير الدوري (أربعة شهور)
دليل الجهات الحكومية
كراسة المتابعة
استمارة المشروعات
السلم التنظيمي
نماذج التقارير

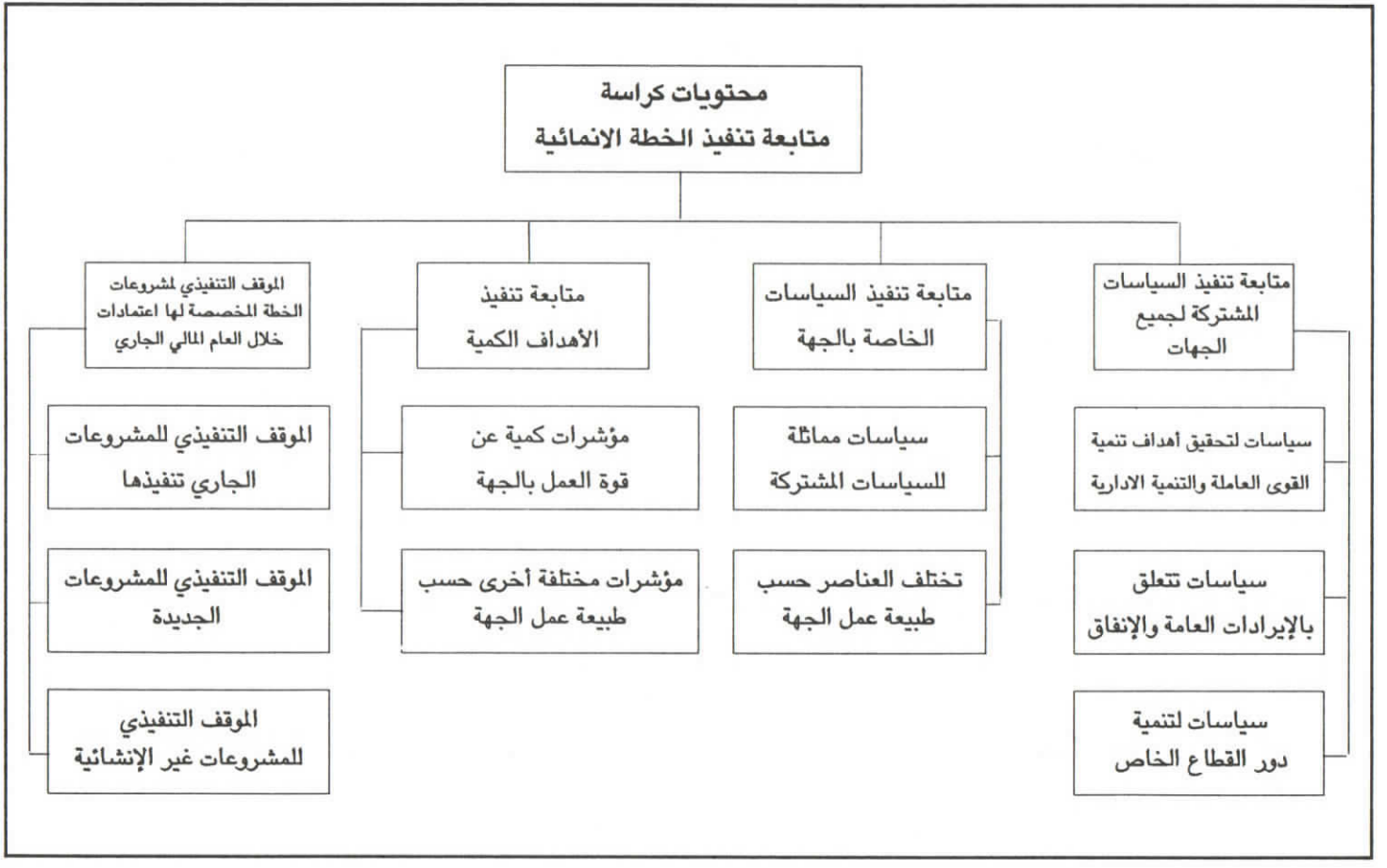
محتويات كراسة
متابعة تنفيذ الخطة الانمائية
متابعة تنفيذ السياسات المشتركة لجميع الجهات
متابعة تنفيذ السياسات الخاصة بالجهة
متابعة تنفيذ الأهداف الكمية
الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة المخصصة لها اعتمادات خلال العام المالي الجاري
سياسات لتحقيق أهداف تنمية القوى العاملة والتنمية الادارية
سياسات مماثلة للسياسات المشتركة
مؤشرات كمية عن قوة العمل بالجهة
الموقف التنفيذي للمشروعات الجاري تنفيذها
سياسات تتعلق بالإيرادات العامة والإنفاق
تختلف العناصر حسب طبيعة عمل الجهة
مؤشرات مختلفة أخرى حسب طبيعة عمل الجهة
الموقف التنفيذي للمشروعات الجديدة
سياسات لتنمية دور القطاع الخاص
الموقف التنفيذي للمشروعات غير الإنشائية

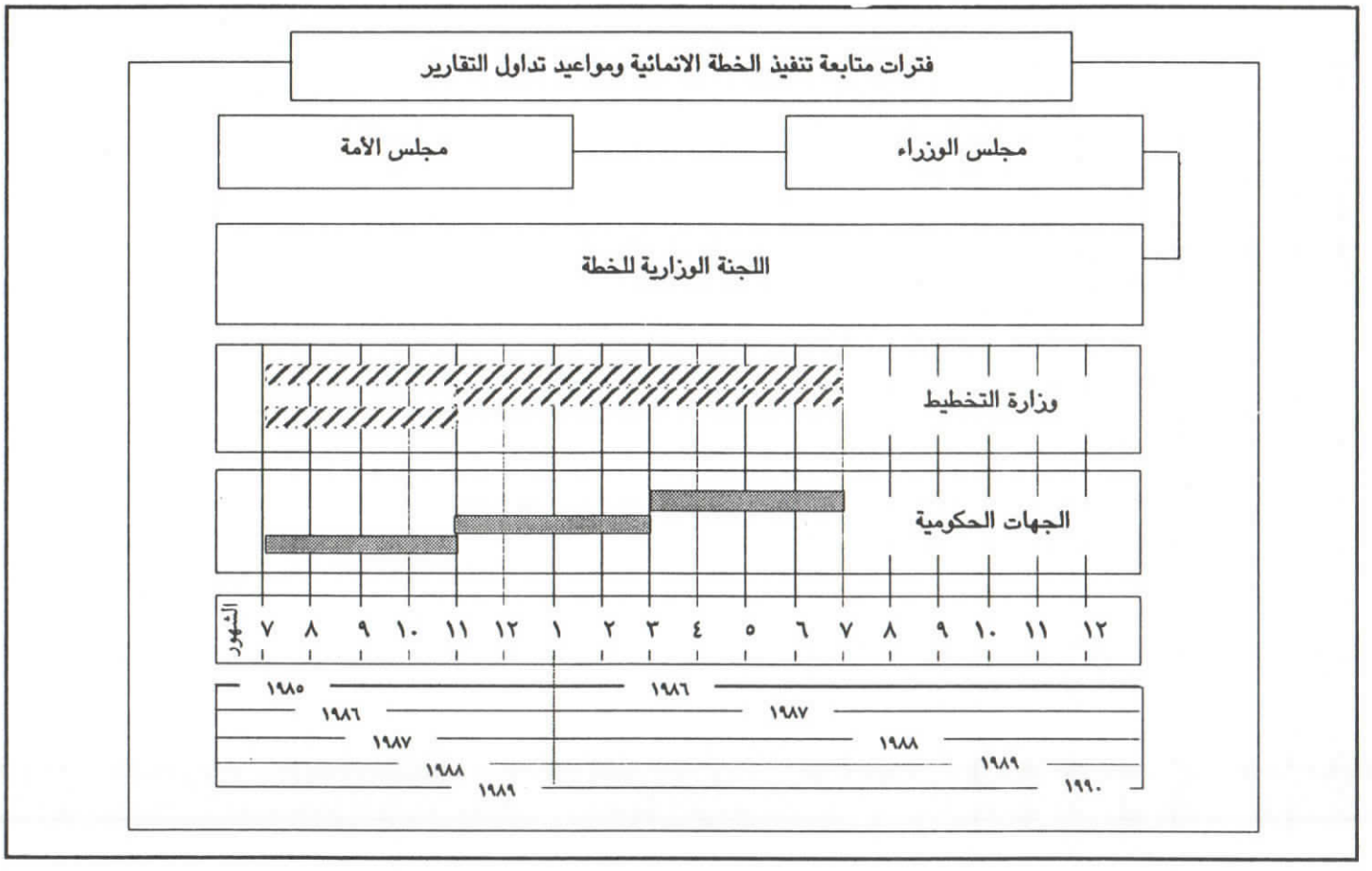
فترات متابعة تنفيذ الخطة الانمائية ومواعيد تداول التقارير
مجلس الأمة
مجلس الوزراء
اللجنة الوزارية للخطة
وزارة التخطيط
الجهات الحكومية
الشهور
٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢
١٩٨٥
١٩٨٦
١٩٨٧
١٩٨٨
١٩٨٩
١٩٨٦
١٩٨٧
١٩٨٨
١٩٨٩
١٩٩٠

الأجهزة الحكومية المختلفة، ورصد المتغيرات الكمية واستنباط المؤشرات التي تساعد في الوقوف على مدى فاعلية السياسات في تحقيق الأهداف المطلوب الوصول إليها في السنة الأخيرة للخطة.

وحيث إن الخطة قد انطلقت في تحقيق أهدافها من واقع المؤشرات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في سنة الأساس آخذاً في الاعتبار انجازات المسيرة الإنمائية بالنسبة لكل من تلك المتغيرات خلال السنوات الماضية، فإن متابعة تنفيذ الخطة يتوخى متابعة التطور في هذه المؤشرات بصورة يمكن معها تقييم فاعلية السياسات المعتمدة وقياس كفاءة الاجراءات المتبعة لبلوغ الأهداف.

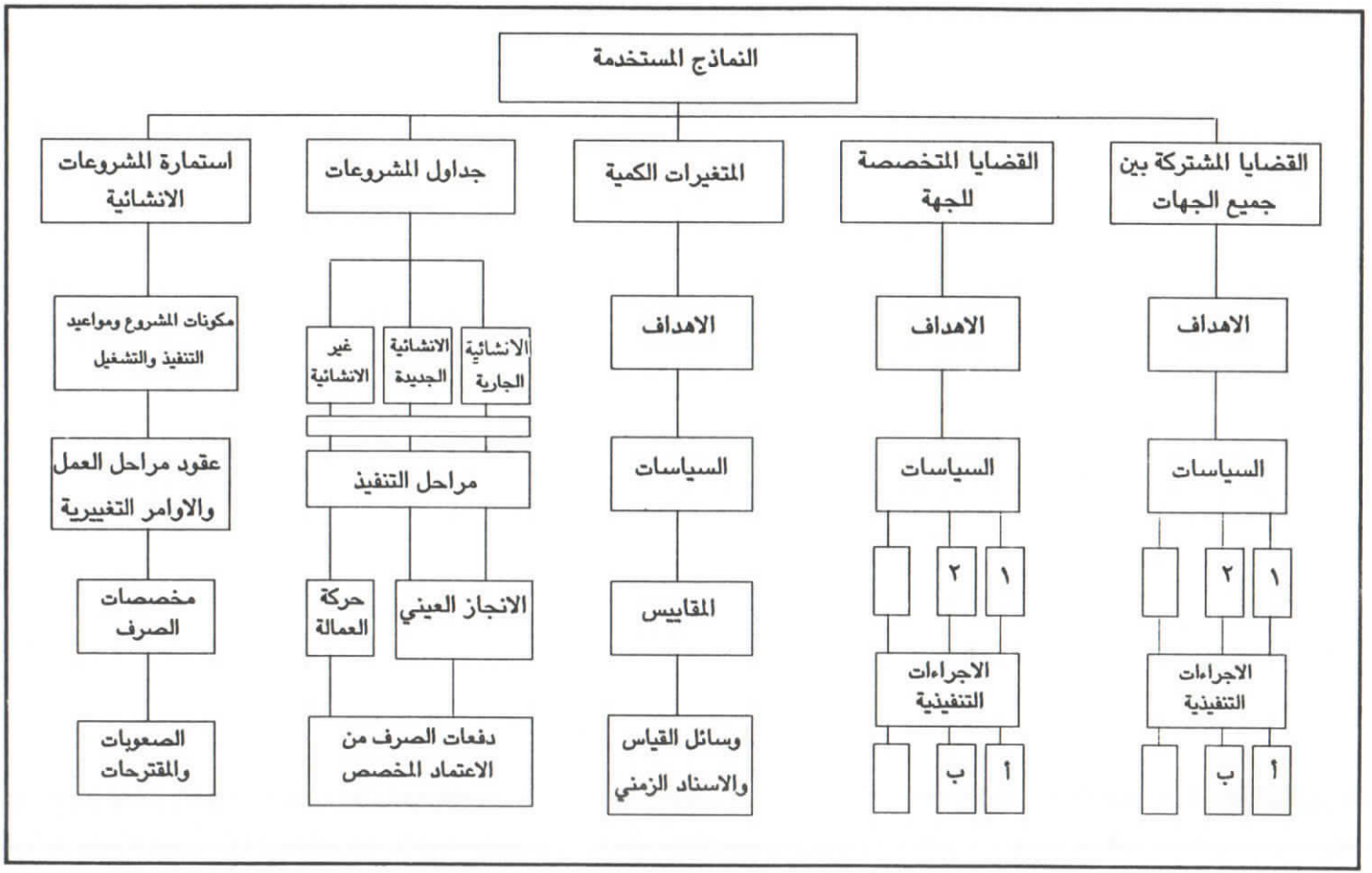
النماذج المستخدمة
القضايا المشتركة بين جميع الجهات
القضايا المتخصصة للجهة
المتغيرات الكمية
جداول المشروعات
استمارة المشروعات الانشائية
الاهداف
السياسات
١
٢
الاجراءات التنفيذية
أ
ب
المقاييس
وسائل القياس والاسناد الزمني
الانشائية الجارية
الانشائية الجديدة
غير الانشائية
مراحل التنفيذ
حركة العمالة
الانجاز العيني
دفعات الصرف من الاعتماد المخصص
مكونات المشروع ومواعيد التنفيذ والتشغيل
عقود مراحل العمل والاوامر التغييرية
مخصصات الصرف
الصعوبات والمقترحات

أحد الحضور:

فيما يخص الناحية الفنية في تقليل نسبة العمالة الوافدة. أعتقد أنه لو رفعنا كفاءة المواطنين إلى مهندسين وأطباء فسيظلون بحاجة إلى أيد عاملة وافدة. فما هي النسبة التي تتوقعها بين الكفاءة العالية الكويتية والعمالة المساعدة له على الانتاج؟ أي كم يحتاج المهندس أو الطبيب من عمال؟

د. عبد الهادي العوضي:

لا يوجد معيار يحكم كم عاملاً يحتاج المهندس ولم تحدد الخطة ذلك، ولكني أنظر لها من منظور آخر، وهو أن أترك موضوع النسب، وأقول أنا عندي بشكل عام في الدولة من ٦٠٪ إلى ٧٠٪ منهم فراشون ومستخدمون وعمال. ببساطة، هل هذا يمشي. كل ما هنالك انك تريد تغيير هذا الاتجاه خاصة بالنسبة للكويتيين. فإن كان لديك طبيب فأنت بحاجة لممرضة، وإن كان لديك موظف فهو بحاجة لمستخدم. ولكن كم يبلغ عددهم فهذا لا أستطيع وضعه. ولكن من منطلق أن كل القوى العاملة بفئاتها المختلفة ولا يفترض مقارنة الكويت بالدول المتقدمة، ولا المتخلفة لأن طبيعة الكويت تختلف عن الدول المتقدمة والمتخلفة، فلنا طبيعتنا الخاصة.

ولكن حتى تنمى، فإنك تنظر من منظور مستقبلي حتى عام ٢٠٠٠ أتكلم عن الكويتيين بالذات.

عندما تقول إن نسبة الموظفين في البلاد ٦٠ إلى ٦٥٪ من الكويتيين بالخدمات تقول إن ١٠٪ منهم علمي، كيف يكون علمي انني أقول ١٠٪ كلهم مدرسون. من الصيادلة ٨,٦٪ منهم كويتيون، ٩١٪ غير كويتيين.

وإذا استخدمت الوسائل التكنولوجية فإن العمالة الهائلة ستخف كثيراً وترشيد الانفاق يعني الفرد الموجود عندك، وبالتالي تزيد الانتاجية ولا تحضر عمالة خارجية لتزيد عدد العمالة الموجودة لديك.

أحد الحضور:

نحن كمستمعين. وجدنا أنفسنا في هذا الجو القاتم وفي وضع تشاؤمي ولكن طالما بدأنا الخطوة الأولى في تطبيق الخطة فمعنى هذا أننا خطونا خطوة نحو التفاؤل. الخطة محدودة بفترة زمنية بين سنة الأساس وسنة الهدف أي ٤٨ شهراً وهذه مدة زمنية قصيرة. فهذه الخطة الأولى لم تسبقها خطط تمهيدية ولذلك كان هناك نوع من الغياب للسياسات المطبقة. وإن وجدت مثل تلك السياسات فكانت نوعاً من الاجتهادات، أو كانت سياسات غير معلنة مطبقة وفق الظروف والأحوال الطارئة. وبوجود هذه الخطة أصبحت هناك استراتيجية وأصبحت هناك سياسات وأهداف تقتضي اجراءات تنفيذية.

القطاعات التنفيذية لم تتعود هذا النمط من العمل الفني الدقيق وبالتالي عملية المتابعة تكون عسيرة على كثير من القطاعات التنفيذية. وبغياب السياسات السابقة ووجود سياسات حالية، أي إذا كان هناك طارىء جديد حدث لا بد من اجراءات تدعم المنفذين في الميدان. أعني بهذه الاجراءات وجود قوانين تخدم الخطة وسياساتها.

كيف نستطيع الحصول على نصوص في غياب القانون. القانون في البرلمان والبرلمان قد يأخذ وقتاً طويلاً جداً. ممكن أن نتجاوز السنوات الخمس وبالتالي لا ينفذ جزء كبير من الخطة. تكون هناك مشاكل تحدث لأول مرة وممكن في

الخطة الثانية أن يكون هناك أساسيات موجودة، وبالتالي فإن القوانين التي صدرت للخطة الأولى قد تخدم الخطط المستقبلية. لكن المشكلة هي في الخطة الحالية.

وسؤالي ما هي التوقعات لدى السكرتارية الفنية؟ ما هي النسبة التي يمكن أن تنفذ هذه الخطة.

د. عبد الهادي العوضي:

إعمل وتوكل على الله، ونحن توكلنا على الله، أقول لك، الجهات تعاونت معنا تعاوناً جيداً وقدمت الكثير، وذلك قبل أن يصدر المرسوم الأول والثاني بشأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

فيكفي البادرة أن المسؤولين ولجان الخطة من كل جهة بادرت وأعطيتك أنا تصوري أنه حتى عملية مجلس الأمة فقط، الآن توجد لجنة بيننا وبين مجلس الأمة تتداول العملية، وأنا في تصوري لا نملك أي مشكلة قد تعتري حتى القانون لأن الوضع الآن قد تغير، الناس كل واحد وضعه الاقتصادي يختلف، وضعه الأمني يختلف، الناس بدأت من نفسها تجتمع بنا، وأصبح هناك تنسيق نفترض أنه حتى مجلس الأمة إذا قال إنه لا يريد. . .

خلي البرنامج على الحكومة. . .

ويفترض أن يتأتى بالتوعية والتدريب الذي سنقوم به أن الخطة ستسير بشكل تلقائي. وكون عملية المراقبة والمحاسبة من قبل مجلس الأمة لم يوافق على القانون، ولم يوافق على التوجهات وأعادها للمجلس. المناقشة الآن على القانون فقط. وقد تنتهي العملية خلال شهر أو شهر ونصف.

ما هو القانون؟ القانون هو الحرية بضبطك في توجهات محددة في اطار معين. فالقانون والخطة ليست منزهة. ولكن تعطيك التوجهات العامة حتى لو افترضنا لم يمشِ القانون لأي سبب أو آخر، كحكومة مجتمعة أمامك في مجلس الأمة كسلطة عليا، ثم وراءك المجلس الأعلى في تمثيله للحكومة والقطاع الخاص، ومن ثم أنت عندك تحاسب الوزارات والوزارات تحاسب نفسها.

فعملية التنفيذ أنا في تصوري بعد كل ما عمله بداية بالتوجه السياسي من صاحب السمو أمير البلاد وولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء، وكذلك بناء الوزارات عملية صعبة التنفيذ ليس سهلاً.

لم يكن سهلاً علينا إعداد الخطة ولا حتى عملية إعداد متابعة تنفيذ الخطة وبالتالي الاخوان الذين يمرون بمرحلة صعبة إن بتصوري. . .

أحد الحضور:

أريد أن أستوضح، ما نعايشه الآن نتيجة لغياب الخطة في الماضي بحيث عملت خللاً في التركيبة السكانية وبالتالي جاءت هذه الخطة في محورها الرئيسي لإعادة النظر في التركيبة السكانية. وبالتالي اعادة تنمية القوى البشرية الوطنية.

طبيعي بغياب الخطة الخمسية السابقة وغياب التخطيط السابق صار عدم تحديد نسبة النمو لهذا البلد سنوياً فكان دائماً إما أن تبنى البلد ٥٠ عاماً، أو تبنى البلد لعشر سنوات. والوضع يختلف بين أن البلد خلال عشر سنوات وبالتالي تستقطب مئات العمال في ظل ندوة العمالة الوطنية أو أن تبنى البلد في ٥٠ عاماً أو مائة عام. وبالتالي فالقضية مرتبطة بالوقت.

لو نظرنا للخطة نجد أن الهدف الرئيسي هو تنمية القوى البشرية الوطنية أساساً وبالتالي نصل إلى اعادة التركيبة السكانية، كنت أتمنى أن أرى كيف سيكون معدل النمو الاقتصادي السنوي في هذه الخطة بحيث انه بالتالي يحافظ لك على القوى البشرية، ويربطك باعادة النظر بالتركيبة السكانية. هل تم بناء البلد؟ أم ما هي نوعية الاقتصاد الوطني المطلوب؟ هل هو اقتصاد استهلاكي أو اقتصاد انتاجي أو يقوم على الخدمات أو المال فقد فهمت أن الهدف من الخطة هو اعادة التركيبة السكانية، وليس الهدف التنمية الاقتصادية.

د. عبد الهادي العوضي:

كدولة يجب أن تتجه إلى معدل نمو اقتصادي، فوضعك الموجود سيحدد لك حجم البشر الذي يفترض أن يكون، ومن هؤلاء البشر سيحدد أيضاً نسبة

الكويتيين ونسبة غير الكويتيين، أما موضوع بناء البلد وكم يحتاج من وقت فهذا سؤال صعب لأن عملية بناء المجتمع عملية ديناميكية مستمرة، ولكن الهيكل الأساسي نحن ما زلنا نستكمل بناءه، وإلى جانب هذا فإن المشاريع التي تحمل طابع المشاريع الخدمية مثل المدارس والمستوصفات فهي تكمل البنية الأساسية التي بدأت بها خلال السنوات الماضية على أساس تصورنا للخطط السابقة واللاحقة تدريجياً، أنت تريد أن تبعد عن هذا وتنظر إلى مشروعات إنتاجية بحتة.

أنت الآن في مجتمع اكتملت فيه شبكة الطرق والمواصلات، كما أن لديك نواقص في المشاريع الخدمية ما دام السكان في تزايد سواء في توزيعات جغرافية أو محافظات. فهذه فرصتك التي حددت في مشاريع في وقتها، مبرمجة ومعينة منذ السنة الأولى للخطة.

السؤال هل استكملنا المشاريع الخاصة بالبنية الأساسية، السؤال هل خلال سنوات الخطة الخمس سنكون قد استكملنا مشاريع البنية الأساسية؟ أنا أقول انه احتمال أن نكون قد استكملنا البنية المطلوبة. ولكن لا تعرف بعد ٢٠ سنة ما هي المتطلبات التي تحتاجها، وماذا سيحدث، فالجواب على هذا السؤال صعب.

أما فيما يخص المنظور الثاني الأساسي. نقول إذا كنا نتكلم عن النظرة الاقتصادية من ضمن النظرة السكانية، وضمن عملية ترشيد الانفاق. وفيه الخطط موجودة عملية تنويع مصادر الدخل. هل تصنع؟ هل تكون الكويت كسنغافورة. دولة خدمات؟ هناك بدائل، ونحن نعد الخطة طرحنا البدائل، ولكن وأنت تطرح البدائل تنظر لأمور أخرى. عندما تتكلم عن تصنيع فيجب أن تبدأ أو تنظر في عملية المواد الأولية للتصنيع. المطلوب توافرها ورأس المال ثم عملية التسويق.

هناك بدائل، أما النقطة الخدمية، أي أن تكون الكويت مركز خدمات فإن الدول المحيطة بالكويت تحمل نفس الطابع، فكيف ستكون دولة خدمات، وفي الخطة الحالية أخذنا أن النفط ومشتقات النفط هي في الدرجة الأولى، وفي نفس

الوقت تشجيع الاتجاه للتصنيع والثروة الحيوانية والسمكية والزراعية، وتوجه الخطة الحالية في أن تكون الكويت دولة انتاجية، وهذا يعني إنتاجاً شاملاً.

رداً على أحد الحضور، أن الخطة لم تتبع لا النظام الماركسي ولا غيره بل إن لدينا منهج معين خاص بالكويت وعندما وضع المنهج التخطيطي للكويت وضع على مساعدة أبنائه ومساعدة المقيمين داخل الكويت. ولم يتبع أي منهج في الكويت وضعاً معيناً لا يمكن أن أقارنه بالدول المتقدمة. ولا بالدول المتخلفة.

أحد الحضور:

كيف يمكن أن تكون صورة الإنسان الكويتي كما تريد الخطة؟

د. عبد الهادي العوضي:

الصورة المطلوبة للكويتي هو أن يكون منتجاً ولو لوقت مستقبلي قريب فإن النفط سيكون المحور، أما في المستقبل فقد نفكر بتصدير العمالة الكويتية للخارج. ولكن الآن فإن التركيز على أن يكون المواطن منتجاً، وذلك بعد تدريبه وتهيئته.

المحاضرة الثانية

«تعديل مسارات الاقتصاد الكويتي وترشيد استخدام الموارد»

الدكتور. يوسف حمد ابراهيم

إن ما يعنيه عنوان المحاضرة وهو تعديل مسارات الاقتصاد الكويتي وترشيد استخدام الموارد ليس هو بالمطلوب الجديد وليس بالهدف الجديد فقد كان يتكرر كثيراً. فمن دراسة البنك الدولي الأولى في الخمسينات والذي صدر في كتاب في الستينات ومروراً بجميع محاولات خطط التنمية والتقارير الحكومية والدراسات العلمية سواء على مستوى أفراد أو مؤسسات تشير إلى أهمية هذا المطلب، ولكن استمرار تدفق العائدات النفطية في الفترة السابقة وبشكل متزايد أدى إلى إهمال العمل على تطبيق هذا المبدأ وتم الاكتفاء برفعه شعاراً براقاً.

وهذا يذكرني بقول مارك توين «إن الكل يتكلم عن الجو ولكن لا أحد يعمل شيئاً لتغييره» وكان هذا القول ينطبق على أوضاعنا في فترة الخمسينات إلى أوائل الثمانينات، ولكن الآن بدأ الوضع ومؤشرات المستقبل يؤثر على مصير بقائنا من عدمه مما يتطلب أن نعمل جميعاً على تغييره.

واسمحوا لي في هذه المحاضرة أن أحاول، قدر امكاناتي المتواضعة والوقت المتاح لي، في الإجابة على سؤال لماذا نرغب في تعديل المسار الاقتصادي الحالي، وما هي طبيعة وركائز المسار البديل، مع التركيز على السياسات والاجراءات المطلوبة؟

للإجابة على الشق الأول من السؤال وهو لماذا نرغب في تعديل المسار الحالي:

أود أن أوضح الركائز والمبررات التي قام عليها المسار الحالي والعوامل التي استجدت لكي تصبح قيوداً عليه.

يهدف المسار الحالي إلى تحقيق هدفين استراتيجيين: الأول، هو تنويع مصادر الدخل للتحرر من الاعتماد على الايرادات النفطية الناضبة وغير المستقرة، والثاني هو تنمية المورد البشري الكويتي. وكانت ركائز فلسفة هذا المسار هي مبدأ الحرية الاقتصادية القائم على المنافسة الحرة، توجيه وترشيد أنشطة القطاع العام من أجل تحقيق النمو، تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وبناء دولة الرفاه. مبدأ العدالة بين الأجيال عن طريق الموازنة بين متطلبات الجيل الحاضر ومتطلبات الأجيال القادمة.

وقد كانت مبررات تحديد تلك الأهداف والأسس لهذا المسار هو الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد قبل ومع بداية ظهور النفط، والرغبة في التنمية الشاملة، ونتيجة لتملك الحكومة للثروة النفطية فقد آلت لها مهمة توجيه المسار الاقتصادي، وقد كان الانفاق الحكومي هو القناة. وبدأ من هنا الدوران في الحلقة المفرغة حيث أن الإنفاق الحكومي هو المحرك الأساسي للنشاطات الاقتصادية المحلية التي مع نموها جلبت العمالة الوافدة مما أدى إلى زيادة السكان (معدل نمو الكويتيين ارتفع أيضاً نتيجة لانخفاض معدل الوفيات دون انخفاض يذكر في معدل الخصوبة) حيث أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الخدمات مما اضطر الحكومة إلى زيادة الانفاق الحكومي، وقد ساعدت الزيادة في الايرادات النفطية (التي نجمت عن رفع الاسعار ورفع معدلات الانتاج) في منتصف السبعينات وبداية الثمانينات على فك قيود نمو الانفاق الحكومي.

وممكن أن نشير إلى هذه التطورات من خلال المؤشرات في جدول (١)، (٢).

العوامل المستجدة على المسار الحالي:

وقد استجدت عوامل خارجية وداخلية مع مطلع الثمانينات لتشكل قيوداً على المسار الحالي، وأود أن أشير الى تلك العوامل وآثارها بشكل سريع:

جدول رقم (1)

تطوير بعض المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الكويتي

السنوات / المؤشرات	1965	1970	1975	1980	1985
1 ـ الايرادات النفطية (سنة مالية)	225,2	297,7	2128,1	4434,2	2802
2 ـ الانفاق الحكومي	249	306,9	829,6	2746,8	4061
3 ـ فائض (عجز) الميزانية	3,3	39,1	2079,7	1973	
السكان: مجموع	467339	738662	994837	1355827	1695128
كويتي	220059	247396	472088	562065	679601
غير كويتي	247280	291266	522749	793762	1015527

الأرقام في 1، 2، 3، تمثل مليون دينار بالأسعار الجارية.

جدول رقم (2)

معدلات النمو لبعض المؤشرات الاقتصادية والسكانية

(1980-1965)

المؤشـــرات	معدلات النمو الكلي (٪)			
	1970-65	1975-70	1980-75	1985-80
1 ـ الايرادات النفطية	32	614	108	36 –
2 ـ الانفاق الحكومي	23	170	231	47
السكان: كويتي	57	25	19	20
غير كويتي	58	22	51	27

أ ـ العوامل الخارجية:

١ ـ انخفاض الايرادات النفطية:

كنتيجة لانخفاض الطلب العالمي على نفط الأوابك وبالتالي انخفاض أسعاره. وقد نجم عن هذا أن تراجعت الايرادات النفطية خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٤ من ٤٤٤٣ دينار إلى ٢٣٩٨ مليون دينار بمعدل سنوي قدره ٢١٪.

ومن رؤية الوضع الحالي للسوق النفطية واستمرارية انخفاض الأسعار يعني تآكل أسرع لهذا المورد الناضب من أجل تمويل مستويات عالية من الانفاق الحكومي، فيجب أن نتذكر أننا في ١٩٥٥ كنا ننتج ٤٠٠ مليون برميل سنوياً ونحصل على عائد يقارب ٣٠٠ مليون دولار وفي ١٩٨١ نحصل على ١٢ مليون دولار لنفس الكمية من الانتاج. في ١٩٨٥ لنفس الكمية (التي لا نستطيع في الحقيقة بيعها). فإننا نحصل عند سعر ١٥ دولار/ برميل على دخل يعادل ٦ بليون دولار (أي ١,٧٤ بليون دينار عند سعر صرف ٢٩٠ فلس/ دولار).

٢ ـ الحرب العراقية الإيرانية:

انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الكويتي، حيث اخفضت نسبة مساهمة اعادة التصدير في اجمالي حجم الصادرات الكويتية وتقلص حجم الحركة التجارية الداخلية التي تعتمد إلى حد ليس بقليل على أسواق تلك الدولتين. بالإضافة الى حالة التشاؤم والتردد التي سادت بين المستثمرين في القطاع الخاص.

٣ ـ انخفاض حجم تجارة اعادة الصادرات والصادرات الكويتيّة لدول الخليج نتيجة لتقلص ايراداتها النفطية، وقيام صناعات منافسة للصناعات الكويتية، وكذلك ازدياد الوعي التجاري لدى تلك الدول (انشاء الموانىء والوكالات التجارية... الخ)،

ب ـ العوامل الداخلية:

فهي مجموعة من عوامل مستقلة وعوامل ناجمة عن تفاعل وآثار السياسات السابقة و «اللاسياسات».

١ ـ التركيبة السكانية:

وقد بدأ هذا الاختلال نتيجة لزيادة الطلب المحلي على الأيدي العاملة وقد تميز هذا التطور بالتالي:

أ ـ الزيادة بمعدلات كبيرة حيث قفز عدد العمالة الوافدة من ١٨٧ ألفاً في ١٩٧٣ إلى ٢٧١ ألفاً في ١٩٧٧ و٣٨٣ في عام ١٩٨٠.

ب ـ زيادة الطلب على العمالة غير العربية: حيث كانت نسبة عدد تصاريح العمالة غير العربية ٣٩٪ من اجمالي تصاريح الاقامة في عام ١٩٧٣ ثم قفزت الى ٦٤٪ في عام ١٩٨٢.

ج ـ نوعية العمالة: تركزت نوعية العمالة في القطاع الخدمي والاستهلاكي مما أدى إلى عدم زيادة الانتاج بنفس القدرة لزيادة تلك القوة العاملة

الوافدة. وتمثل العمالة الوطنية ٢٢٪ من اجمالي العمالة في الاقتصاد في عام ١٩٨٠.

٢ ـ عصر سوق المناخ:

هذا الاسم بحد ذاته قيد كافٍ لتقييد مسار أي اقتصاد ولكن أود التأكيد عن ما نجم من شيوع النمط الاستهلاكي، والسعي إلى الربحية السريعة بين أفراد المجتمع. كما ساعد ارتفاع معدلات الانفاق العام وزيادة دعم الحكومة للأفراد والشركات إلى ازدياد الشعور بين المواطنين بإمكان الحصول على الثروة بأقل جهد وأسرع وقت ممكن، وتشير الاحصائيات أن حجم الدعم الحكومي المباشر فقط للسلع والخدمات قد ارتفع من ١٠ ملايين دينار في ميزانية ١٩٧٥/٧٤ إلى ١١٨ مليون دينار في ميزانية ١٩٨٣/٨٢.

كما ارتفعت نسبة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الاجمالي من ٢٧٪ عام ١٩٧٣ الى ٥٠٪ في ١٩٨٣.

٣ ـ الميزانية:

يعتبر عامل العجز في الميزانية في السنوات الأخيرة أحد القيود التي استجدت على المسار الاقتصادي حيث أن هذا العجز لا يرجع إلى عوامل خارجية فقط (انخفاض ايرادات النفط) وإنما ـ أيضاً ـ إلى عوامل داخلية ناجمة عن نمط الانفاق العام، حيث استمر الانفاق العام بالنمو رغم انخفاض الايرادات النفطية، وإن كان بمعدلات أبطأ (١٢٪ و١٣,٣٪ و٢٪ في السنوات المالية ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٤/٨٣) (ميزانية ٨٦/٨٥ انخفاض قدره ١٠٪ ـ حوالي ٤٥٠ مليون دينار) وقد أدى هذا العجز إلى السحب من الاحتياطي الذي بدأت مستوياته وكذلك عوائده بالانخفاض.

إن الآثار الحاضرة لتلك القيود، ناهيك عن آثارها المستقبلية في حالة استمرارها تجعلنا مطالبين بإعادة النظر في المسار الحالي، والعمل على رسم مسار جديد للاقتصاد الكويتي ضمن اطار تخطيطي يوضح رؤية مستقبلية للتنمية بكافة جوانبها ضمن الامكانات المتاحة والظروف المستجدة.

وأقصد بمفهوم التنمية في اقتصاد مثل الاقتصاد الكويتي، هو عملية استخدام العائدات الناجمة عن استنزاف مورد أحادي ناضب، ألا وهو النفط في بناء قطاعات انتاجية قادرة على الاستمرار. وتعني هذه العملية المحافظة المستمرة في الأمد القصير والبعيد على التوازن بين تنمية البشرية (عرض العمالة والسكان) وتنمية القاعدة الإنتاجية التي تمثل المصدر الرئيسي للطلب على الموارد البشرية دون الاخلال بالقيم الاجتماعية أو بالرباط الوطني والقومي. إلى جانب تحديد مفهوم التنمية فإنه يتطلب منا أيضاً أن نحدد الامكانات والقدرات المتاحة، ما هي مواردنا، طاقتنا الاستيعابية، الأبعاد الاقتصادية والجغرافية والتكنولوجية. وهذا الأمر يتطلب دراسات مفصّلة من قبل متخصصين وكفاءات وطنية وليس خبرات أجنبية.

كذلك يجب التطوير والتغيير الفوري السريع لمفاهيم وأساسيات متعلقة في التخطيط الاقتصادي وأدوات السياسة الاقتصادية المتوفرة (مالية/ نقدية) والحسابات المالية والحسابات القومية.

وهذا ما أود أن أتطرق إليه بشيء من التفصيل:

١ ـ التخطيط الاقتصادي:

مع الأسف الشديد اننا مجتمع يعيش بدون تخطيط، وبدون رؤية حقيقية للمستقبل، نحن كدولة بأشد الحاجة إلى التخطيط والرؤية البعيدة أكثر من أي دولة أخرى في العالم، وذلك بسبب الحجم الصغير للدولة ومحدودية الموارد سواء البشرية أو الطبيعية.

واعتمادنا على مورد ناضب واستراتيجي بالنسبة للعالم مما يضعف قدرتنا على التحكم فيه وجعلنا محط أطماع الدول الكبرى المستهلكة له. إلى جانب اعتمادنا وانكشافنا الاقتصادي على العالم الخارجي.

واستمرارنا برفع كلمة التخطيط كشعار وليس كأداة عمل، وأود أن أتطرق لموضوع الخطة الخمسية الحالية، التي هي موضوع الاسبوع الثقافي لرابطة الاجتماعيين التي هي تجربة جديدة علينا، فهذه الخطة الأولى التي وضعت

موضع التنفيذ وتمثل أهداف الخطة، أرضية أساسية لأي مجتمع يرغب في التطور والنمو الحقيقي، ويجب التركيز على أن تلك الأهداف ما هي إلا وسيلة وليست غاية. هي وسيلة إلى خلق قاعدة من الموارد المنتجة. كذلك أود أن أركز على عدم إقحام البعد السياسي أكثر من الحد المعقول في تحديد السمات الاقتصادية والمالية للخطة (أقصد هنا بالتحديد افتراضات أسعار النفط ونسبة السكان).

أود أن أنوه كذلك أن لا نحمل الخطة أكثر مما تتحمل وننتقدها النقد المبالغ فيه لأن تلك الخطة والالتزام الكامل في تنفيذها بمرونة كافية هو بداية الطريق إلى التخطيط الاقتصادي المرغوب، والذي لا غنى عنه لهذا المجتمع.

٢ ـ السياسات المالية:

من المفترض أن يكون دور السياسة المالية دوراً أساسياً في توجيه الاقتصاد المحلي، ولكن الواقع خلاف ذلك. فنرى أن المنظور الاقتصادي للانفاق الحكومي غير متواجد بالحجم المطلوب مثلاً ما هو الحال بالنسبة للمنظور الاجتماعي والسياسي؟ ويمكن توضيح ذلك من خلال التالي:

أ ـ سياسة التحييد:

لقد فشلت السياسة المالية بتحييد العوائد النفطية وأقصد بذلك هو اتباع معدلات نمو متناسقة في مستوى الانفاق الحكومي بدلاً من ربط الانفاق الحكومي بتغيير مستوى الإيرادات النفطية (في عام ٧٣ـ ١٩٧٤: ارتفعت الايرادات بنسبة ٢٨٤٪ والانفاق الحكومي ١١٠٪ وفي ٧٩ ـ ١٩٨٠ ارتفعت الايرادات بنسبة ٨٨٪ والانفاق الحكومي ٣٠٪ والآن انخفاض الايرادات ٢١٪ وانخفاض الانفاق الحكومي ١٠٪ واقتراح بتخفيض مقداره ١٥٪).

إن ذلك التذبذب، من خلال أثر مضاعف الانفاق الحكومي، سيخلق انعكاسات وآثاراً سلبية وخطيرة على النشاطات الاقتصادية المختلفة التي تدور معظمها في فلك الانفاق الحكومي.

ب ـ أدوات السياسة المالية:

إن أي سياسة اقتصادية تتوفر لديها الأدوات التي تستخدمها كقوة دفع أو قوة جذب (سياسة توسيعية وسياسة انكماشية) ولكن في الكويت ما زالت أدوات السياسة المالية قاصرة ونرى أن الأدوات الضريبية ما زالت غائبة من أن تلعب الدور المطلوب منها. كذلك تطوير دور الانفاق الحكومي، كأداة فاعلة، لا تقتصر فقط على الدور الانفاقي، إنما كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية ضمن استراتيجية طويلة الأجل. إن التقليص في الميزانية، والذي أقره في مجلس الوزراء لم يأخذ بعين الاعتبار الأثر الاقتصادي على النشاطات الاقتصادية... كذلك أخذ طابع التقليص والشمولية على جميع الوزارات والهيئات، ولم يربط بين الاهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل، لبعض أبواب الانفاق... فمثلاً تقليص ميزانيات التعليم والتدريب سيكون لها مردود سلبي على تنفيذ أهداف الموارد البشرية في الخطة الخمسية.

ج ـ مفهوم الميزانية:

ما زال المفهوم المحاسبي هو المفهوم الطاغي على الميزانية حيث لا نرى المفهوم الاقتصادي لها، وما القرارات الاخيرة في الاقتطاع من الميزانية بنسبة محددة إلا دليل على ذلك. حيث يجب أن نضمن البعد الاقتصادي ضمن منظور متكامل (الخطة الخمسية) إلى جانب البعد المحاسبي.

وكذلك يجب إعادة دراسة المعنى الاقتصادي للميزانية العامة وبنودها فمثل ما تم استبعاد ايرادات الاستثمارات الخارجية من الايرادات الفعلية للميزانية فيجب اعادة النظر في الايرادات النفطية، مثال على ذلك أن نستخدم الايرادات النفطية فقط لتمويل الانفاق الرأسمالي... مما يعني هذا تحويله من أصل رأسمالي نفطي ناضب إلى أصل رأسمالي متجدد، كذلك الاعتماد على الايرادات غير النفطية في تمويل الانفاق الجاري فقط...

إن الأوضاع الاقتصادية السائدة، بالرغم من صعوبتها، يمكن أن تكون لنا

الطريق للانطلاق الجاد المثمر. وأن ظروف ١٠ دولارات للبرميل ظروف ممكنة في حدود اللاممكن الذي وصلنا اليه.

وأود أن أنهي حديثي بتصور أن هناك صراعاً في مجتمعاتنا بين النفط والانسان وقد انتصر النفط في الحقبة السابقة، والآن يجب أن ينتصر الإنسان ويتوجب علينا جميعاً أن نعمل من أجل أن ينتصر الإنسان. فالنفط كما قال عبد الله القصيبي.

النفط:

هذا الذكي الغبي، هذا القوة الضعف، هذا المديح الهجاء، هذا الفقر الرخاء، هذا الاسراف في الطبيعة، التغيير في الإنسان، هذا المحاباة لحياتنا، التحدي لذكائنا...

تعديل مسارات الاقتصاد الكويتي

د. فهد الراشد

للحديث عن الملامح الرئيسية لمسار الاقتصاد الكويتي في المستقبل يجب الإجابة أولاً على سؤال يتكرر دائماً وهو:

«ما هو المسار الأمثل للاقتصاد الكويتي؟»

هناك مساران أساسيان أمام الاقتصاد الكويتي وهما:

المسار الأول:

هو أن نقر ونعترف بأن قدرتنا الاقتصادية وامكانية استمرارية هذا الاقتصاد تعتمد اعتماداً كلياً على النفط كمورد أساسي لهذا الاقتصاد. وبذلك يكون هو القاعدة الأساسية التي تمثل الصناعة النفطية محورها الأساسي. وبالتالي فإن جميع القطاعات الأخرى التي نشأت ونمت خلال ربع قرن مضى ترتبط ارتباطاً كلياً بقطاع النفط، بحيث يعتمد نموها وانكماشها وربحيتها وخسارتها، على هذا القطاع.

المسار الثاني:

هو أن يكون القطاع النفطي أحد القطاعات الرئيسية والأساسية ولكن إلى جانب تطوير قطاعات أخرى مكملة ومعززة له. وتعطي نوعاً من الاستقرار الاقتصادي لهذا المجتمع.

خلال الفترة الماضية كنا نعيش في وهم بأن لدينا قطاعات ناجحة وقابلة للاستمرار بمعزل عن الايرادات البترولية. أو بمعزل عن القطاع النفطي كقطاع رئيسي يمكن أن يكون له دور في استمرارية هذا الاقتصاد. وقد شكلت هذه القطاعات عبئاً على الاقتصاد الكويتي بدلاً من أن تساهم بانعاشه وتطويره.

إن أبسط ما يجب أن تساهم به تلك القطاعات هو أن تضيف إلى الإيرادات أو إلى القيمة المضافة الداخلية في الاقتصاد المحلي بدون أن ترتبط بما يجري في القطاع النفطي. أو على الأكثر أن يكون لها ارتباط بسيط بهذا القطاع حتى لا تقع في مأزق القطاعات الموجودة حالياً والتي يعاني معظمها من تدنٍ في مستوى النشاط والربحية، وعدم القدرة على الاستمرارية نتيجة انخفاض الموارد النفطية.

وعلى هذا الأساس فإن تنويع القطاعات الاقتصادية التي هي مطلب هام يجب أن تقوم بمعزل عن القطاع النفطي، وإذا كان لا بد من ارتباطها بهذا القطاع فيجب ألا تزيد نسبة هذا الارتباط عن ٢٠٪، هذا إذا أرادت الاستمرارية.

شهدت القطاعات الاقتصادية في الآونة الأخيرة تراجعاً نسبياً، وقد وصلت امكانيات النمو ـ الاحصائيات الحالية ـ إلى مستوى سيكون طبيعياً خلال السنوات المقبلة، وذلك تبعاً لحجم الإنفاق الحكومي المزمع صرفه، وعودة عامل الثقة المفقود.

ويجب الإشارة هنا إلى أن نمو هذه القطاعات سيكون تدريجياً ومحدوداً. ولا بديل أمام تلك القطاعان للخروج عن المحدودية سوى ممارسة نشاطها خارج رقعة الكويت الجغرافية. وقد نجحت عدة قطاعات في توسيع رقعة نشاطها فمارست نصف نشاطها داخل البلاد، والنصف الآخر خارج البلاد مما أعطاها استقلالية وربحية الى جانب القيمة المضافة.

أما القطاعات التي يمكن توجيه الاستثمار نحوها فهي قطاع المال وقطاع التجارة الخارجية. وهذان القطاعات يعتبران قطاعين أساسيين لنمو الصناعة والزراعة وقطاعات أخرى إذا ما أردنا ذلك. فلا يمكن تنمية القطاع الصناعي

بدون توفر جهاز تسويقي قوي، ومؤسسات تمويلية ترعى هذه الصناعة وتلك الأنشطة.

وبناء على ما سبق، فإنه للخروج باقتصادنا عن مسار المورد النفطي الأوحد فإنه لا بد من عملية تنويع لمجالات الاقتصاد. وتبدأ عملية التنويع هذه بالتركيز والاهتمام بمجالين أساسيين هما قطاع التجارة وقطاع الخدمات المالية كالتأمين والاستثمار وهما البداية ورأس الحربة لتطوير القطاعات الأخرى. فنحن لسنا بمجتمع صناعي وليس لدينا الثقافة الصناعية. وقد تعودنا على نظرة الربحية القصيرة الأجل،ولهذا فإن تنمية الصناعة يجب أن تبدأ بقطاع التجارة والخدمات المالية. وأن يكون التركيز في هذين القطاعين على تنمية البحوث والكوادر والمقدرة التنافسية أكثر من التركيز على فخامة المباني. هذا إلى جانب توجيه سياسة الدولة نحو هذين القطاعين.

وفي هذا السياق يمكن ذكر قطاعات أخرى ذات مردود مالي جيد. كقطاع الفندقة الذي يتميز بعالميته. وعدم حاجته لمقر وجنسية محددة. وكذلك قطاع النشر والكتابة وهو أكثر القطاعات ربحية وقابلية للتطوير. وليس بالضرورة جعل الكويت مكاناً لتلك النشاطات. ولكن يمكن أن تكون المقر والمركز. وتكون الممارسة خارج الكويت. كذلك يمكن العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وبالتحديد في المجال الاقليمي، حيث أثبتت دراساتنا امكانية نجاح العمل بهذا القطاع.

وفي عملية لربط ما تقدم ذكره بما جاء في الخطة الخمسية فإن الخطة وضعت الاطار العام الممتاز الذي يمكن أن تلتزم به جميع القطاعات في وضع خططها التفصيلية كل حسب قطاعه.

والسؤال الآن، هل يمكن أن ننجح إذا ما أردنا التوجه نحو التنويع والتركيز؟ وهل لدينا المقومات الكافية لاستمرارية هذا النوع من الاقتصاد؟

من خلال ما يتمتع به اقتصادنا من مقومات وعناصر قوة أساسية، وبوجود هذه الخطة نستطيع القول أنه بإمكاننا النجاح، فالكويت ذات تعداد سكاني محدود. وهي بالتالي لا تعاني ما تعانيه الدول الأخرى من مشكلة ايجاد الغذاء

الكافي للأعداد السكانية الكبيرة. كما أن ايرادات النفط خلال السنوات العديدة الماضية جنبت الكويت الاعتماد على عملية الاقتراض كمصدر لتلبية احتياجاتها المالية، هذا إضافة إلى اكتمال الهياكل الأساسية للبنية الاقتصادية، ونمو مهارات جيدة في قطاعات مختلفة. وهكذا فإن هذه العوامل إذا ما توفرت لها خطة جيدة وإدارة جيدة فإن النجاح مضمون. ويجب الإشارة هنا إلى أن توجهات الخطة بصيغتها الحالية تحتاج لمراجعة بعض الفقرات وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية. حيث تناولت الخطة تلك المجالات بالعمومية والتشعب، في حين يتطلب الأمر مزيداً من التركيز والترجمة التفصيلية حتى تصبح قابلة للتنفيذ والمتابعة.

كما إن صيغة الخطة الحالية تحتاج لتحديد أكثر وتوضيح لبعض التعاريف والمفاهيم، حتى لا يؤدي إلى ضياع الاتجاه. فقد أوردت الخطة موضوع «الرفاه الاجتماعي» في عدة مواقع، وموضوع «الدخل القومي». وهذا يتطلب تفصيلاً أكثر دقة لمفهوم الدخل القومي، وكيفية قياسه، وقياس مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد القومي بصورة دقيقة، كذلك يحتاج موضوع «مستوى المعيشة» الذي أوردته الخطة الى تحديد أدق حيث يرتبط هذا المفهوم ارتباطاً جذرياً بالأسس التي تبنى عليها الخطوط التفصيلية للخطة والتي تؤدي بالنهاية الى الخطوات التنفيذية.

أحد الحضور:

في فترة السبعينات تم اقتراح موضوع تطوير صناعة الأسماك في الكويت على اعتبار أنها إحدى المصائد العالمية الثلاث في العالم. كما اقترح في ذلك الوقت انشاء مصنع كبير لتعليب وتصدير هذه الأسماك. وقد مضى على صدور القرار الخاص بهذا المشروع ١٥ عاماً، ولم ينفذ رغم أن حجم الأرباح المقدرة من هذا المشروع تتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون دينار.

لماذا لم ينفذ مشروع كبير كهذا رغم توفر جميع عوامل النجاح له؟

د. فهد الراشد:

من الممكن أن ينجح قطاع صيد الأسماك لتوفر البيئة البحرية في الكويت. وقد طالبت بحديثي بعدم التشتت، والتركيز على العمل الناجح لحمايته. وقد مارسنا العمل في قطاعات عديدة بغرض وجودها وليس استمراريتها. وفي السابق نجح الكويتيون في العمل والاستمرارية بثلاث قطاعات لأنها مرتبطة بالبيئة كصناعة السفن التي يعتمد عليها بالغوص والتجارة الخارجية والصيد.

يوسف الغانم:

تساءل عن الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي. كما طالب بضرورة توفير الأمن الغذائي لمجابهة التحديات الغذائية وأشار إلى أن صناعة السفن في الماضي كانت لتلبية الحاجة المحلية، وإن هذا العصر يتميز بالتوجيه إلى التصنيع من أجل التصدير، فصناعة البتروكيماويات في وقتنا الحاضر تقوم على التصنيع للتصدير.

يوسف الابراهيم:

البعد الجغرافي مهم لأي مسار اقتصادي في الكويت. وقدرة موضوع مجلس التعاون الخليجي ـ الذي أؤكد على أهميته ـ أتمنى أن تمتد لتصل إلى نطاق الدول العربية. لأننا نطمح إلى وطن عربي أكبر. أما الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس فإنها جيدة لو طبقت. والتعاون ليس هو الهدف الوحيد في العملية الاقتصادية حيث برزت مساوىء انفرادية الدولة الواحدة بصناعة معينة، وأثرت هذه الصناعة بشكل سلبي على الصناعات الأخرى، فمثلاً صناعة الدواجن في الكويت تأثرت بشكل سلبي من جراء تطبيق دولة أخرى لأساليب دعم خاصة بها.

كما أننا نتكلم عن صناعات ذات كثافة رأسمالية وليست عمالية. وهذه تتميز بحجم إنتاج كبير، وبالتالي فإن محدودية السوق المحلية ستعيق نجاح هذه الصناعة، مما يدفعنا للتطلع إلى سوق خليجي أكبر. ثم سوق عربي أكثر اتساعاً.

د. فهد الراشد:

لا شك أن الأمن الغذائي مطلب هام ولكن أحياناً تكون تكلفة زراعته مرتفعة جداً ويكون البديل أقل تكلفة كالاستيراد والتخزين بدلاً من الزراعة. ويمكن توفير الأمن الغذائي عن طريق ضمان مصادره وأمان هذه المصادر. لأنه حتى زراعة المواد الغذائية قد لا تحمل طابع الأمان.

أما فيما يخص التصنيع في الداخل من أجل تصديره للخارج، فإن ما يناسب وضع الكويت وإمكانياتها هو التصنيع في الخارج من أجل التصدير للخارج.

أحد الحضور:

تساءل عن موقع المواطن في تعديل المسار الاقتصادي، وماذا عليه أن يعمل لتعديل هذا المسار؟

فهد الراشد:

الخطة بينت دور المواطن في عدة مواقف وعلى المواطن أن ينتج أكثر. فإن مستوى انتاجنا ما زال منخفضاً. وتوجهات الخطة والمجهودات التي بذلت في وضعها لا يمكن أن تتحقق ما لم يتجاوب المواطن معها عن طريق زيادة الانتاج وترشيد الاستهلاك. يجب أن يتم تغيير الرفاه الاجتماعية وأن يرتفع مستوى توفير الفرد لأنه أحد روافد الاقتصاد لإعادة تدوير العجلة الاقتصادية المحلية.

يوسف الابراهيم:

تعديل المسار الاقتصادي من وجهة نظري هو تغيير سلوك الإنسان. المسار يجب أن يكون مع الإنسان ومن أجل الإنسان. ويجب أن تتوفر الرغبة السياسية في تعديل هذا المسار إلى جانب رغبة الإنسان.

المحاضرة الثالثة

«التنمية الادارية في الخطة الخمسية»

د. موضي الحمود

الادارة والتنمية:

التنمية الشاملة عملية حضارية ديناميكية متكاملة تهدف إلى بناء الدولة والمجتمع، وتحقيق أهدافهما في النمو والتطور في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية. وتلعب كل تنمية من التنميات الفرعية (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، ادارية) دوراً هاماً في تحقيق التنمية الشاملة... وكلما كانت خطط التنمية الفرعية متفاعلة ومتكاملة كلما كانت التنمية الشاملة أكثر نجاحاً.

وبالتالي نحن ننظر إلى خطة التنمية الادارية وغيرها على أنها أنظمة جزئية تعمل داخل النظام العام تتأثر وتؤثر بدورها في عمل هذا النظام وتحقيقه لأهدافه.

ولعل النظر إلى التنمية الإدارية وفق ذلك المنظور سيؤدي حتماً إلى تطور كل من الإدارة ونجاح عملية التنمية معاً.

ولعل فحص الوقائع التاريخية يبين لنا أهمية النظر وفق ذلك المنظور وخطورة تجاهله... وهو الأمر الذي لاحظناه منذ بداية عملية التنمية في الكويت حيث انصبّ التركيز على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ـ ولم تعطِ

التنمية الإدارية أي اهتمام مما أدى في كثير من الأحيان إلى تعثُّر الخطط والمشاريع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

فمما لا شك فيه أن تمام عملية التنمية وسيرها إلى الطريق الصحيح مرهون بوجود ادارة قوية متجددة ومتطورة.

تنمية الإدارة:

ولما كان نجاح عملية التنمية مرهوناً أساسياً بوجود ادارة كما أسلفنا واعية متطورة وذات مستوى عال من التأهيل الإداري فإن ذلك يقتضي الاهتمام أساساً بتنمية الادارة... كهدف تسعى إليه الخطة، وكسياسة مستمرة وإجراء حتمي وضروري.

ومن هذا المنطلق اهتمت الخطة الخمسية لدولة الكويت (١٩٨٥ - ١٩٩٠) بالتأكيد على التنمية الإدارية.

وما نعنيه بعملية التنمية الادارية: «هي عملية تغيير مخطط تستهدف إحداث تحولات إيجابية في كافة عناصر العمل الإداري في الدولة من أفراد ومنظمات وأنظمة ووسائل. ويتم ذلك من خلال جهد منظم ومنسق في مختلف قطاعات الدولة وعلى كافة المستويات».

المدخل العلمي للتنمية الإدارية:

إن تنمية الإدارة يقتضي أساساً النظر إلى الأجلين القصير والطويل... وعلى الرغم من أن الخطة الحالية خطة تعنى بالأجل القصير أو المتوسط على أبعد تقدير... فإن ذلك يجب أن لا يصرفنا عن الاهتمام بالتطلع للتنمية الإدارية في الأجل الطويل، وأن تبرمج الجهود في الأجل القصير والمتوسط لتحقيق هذه التنمية في الأجل الطويل.

ولذا وجب أن يكون المدخل العلمي للتنمية يعتمد على:

١ ـ مدخل جذري لتنمية الإدارة في الأجل الطويل. . . وهذا المدخل يهدف إلى إحداث التنمية عن طريق التنمية الثقافية والاجتماعية، ومن خلال توظيف التعليم والإعلام من أجل اصلاح نسق القيم الاجتماعية، وتنمية روح المسؤولية وإعداد الكوادر البشرية والإدارية المؤهلة.

٢ ـ مدخل علمي وعاجل في الأجل المتوسط والقصير، ويهدف إلى إحداث التنمية عن طريق التنمية الإدارية لإصلاح التنظيمات الإدارية القائمة وتطوير القدرات البشرية، والقيادات الحالية، ويجب أن يكون هذا المدخل «مدعوماً بالقرار السياسي» حتى يؤتى أثره بصورة عاجلة وواضحة.

إن المدخل العملي والذي تبنته الخطة الخمسية الحالية (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) لتنمية الإدارة في الأجل القصير والمتوسط يُبنى أساساً على التعرف على المحددات والمعوقات للتنمية الإدارية، ومن ثم اقتراح السياسات والإجراءات الكفيلة للتقليل من أثر هذه المحددات.

وبمراجعة المحددات المذكورة يتعين بداءة إجراء مسح شامل لواقع الجهاز الإداري العامل، والتعرف على تنظيمات وأساليب ووسائل العمل والطاقات البشرية العاملة بالصورة التي تحدد الصعوبات والمعوقات والإيجابيات. وكانت نتيجة هذا المسح التي ظهرت في الخطة على شكل محددات هي كما يلي:

١ ـ عدم تناسب الهيكل التنظيمي للإدارة العامة مع متطلبات التنمية أو ما يسمى بالفجوة بين قدرات الجهاز وطموحات الخطة والمجتمع.

٢ ـ تضخم الجهاز الوظيفي بالعمالة الكتابية والخدمية.

٣ ـ انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية.

٤ ـ عدم التكامل بين أجهزة التدريب. . .

٥ ـ المركزية في اتخاذ القرارات على مستوى القيادات الإدارية.

٦ ـ عدم التوازن في التركيبة المهنية.

ولا شك أن هذه المحددات موجودة ولها تأثير سلبي كبير على أداء الجهاز الإداري ولكن الخطة أيضاً أغفلت كثيراً من المحددات الأخرى.

١ ـ كالتضارب والتشابك والازدواجية في أعمال الأجهزة الحكومية الحالية.

٢ ـ جمود القيادات الإدارية الحالية وعدم وجود أسس مناسبة لاختيار أو تقييم أو تنمية القادة.

٣ ـ النقص الواضح في أنواع العمالة الفنية.

٤ ـ صعوبة استيعاب التطور التكنولوجي والتقنية الحديثة.

٥ ـ ضعف جهود التنمية الإدارية من قبل الأجهزة المسؤولة عن تطوير الخدمة المدنية (مجلس الخدمة المدنية وديوان الموظفين).

السياسات:

- تطوير النظم وتحديث اللوائح.
- اعادة تنظيم الهياكل الإدارية.
- التنسيق بين الاحتياجات وبرامج التعليم.
- التنسيق بين جهات التدريب.
- تأكيد العلاقة بين الانتاجية والأجر.
- تنمية القدرات الإدارية للادارة العليا والوسطى.
- توفير الاحتياجات التدريبية.

ولتنفيذ السياسات السابقة الذكر حددت الخطة مجموعة من الإجراءات التنفيذية نذكر أهمها:

١ ـ تحديد أهداف واختصاصات الأجهزة الحكومية.

٢ ـ تعزيز دور ديوان الموظفين.

٣ ـ الحد من التوسع في العمالة الحكومية (المهن الخدمية، الكتابية).

٤ ـ تطوير برامج التدريب، تحديد معدلات الأداء.

٥ ـ الاهتمام بتنمية الكوادر الادارية.

٦ ـ تخطيط العرض والطلب من القوى العاملة لزيادة عرض العمالة الوطنية.

ومما لا شك فيه أن تحديد السياسات والإجراءات على النسق الوارد يتطلب منا التساؤل عن مجموعة الأمور.

أولاً: إن تنفيذ هذه السياسات والإجراءات يقع خارج نطاق الإدارة العامة، ويرتكز أساساً على القرار السياسي الواضح سواء فيما يتعلق:

أ ـ بتخفيض العمالة في بعض وحدات الجهاز.

ب ـ اعادة تنظيم الهياكل بطريقة تبعد التشابك وتبسط الأعمال.

ج ـ باختيار القادة وتنحيتهم وتقييم أدائهم وتنميتهم.

د ـ بتغيير اللوائح والتشريعات القائمة لتتواكب مع التنمية المطلوبة.

لذا فهناك ضرورة ملحة وعاجلة لتدخل القرار السياسي الحازم لمعالجة بعض الأمور.

ثانياً: رغم وضوح المحددات، السياسات، والإجراءات التنفيذية فإن هناك غموضاً تاماً عن الجهة المناط بها متابعة تطبيق مثل هذه السياسات، وتنفيذ الإجراءات أو التحقق من تنفيذها إن تم على مستوى الوحدات...

فلا شك أن العبرة النهائية ليس بالتخطيط وإنما بالتنفيذ لمثل هذه الخطط الموضوعة.

ثالثاً: إن غياب البرنامج الزمني للتنفيذ أو أولوية التنفيذ على سنوات الخطة يجعل عملية التنفيذ غير واضحة وغير محددة.

رابعاً: ركزت الخطة على تنمية الإدارة أساساً على مستوى الجهاز الحكومي، في حين أهملت تماماً عملية التنمية الإدارية على مستوى القطاعين الخاص والمشترك. ولا شك أن تنمية الإدارة في القطاعين المذكورين لا تقل أهمية عن

تنمية الإدارة على مستوى القطاع العام، وتلك أسقطت تماماً من حساب الخطة.

خامساً: إن المتتبع لسير القرارات التنفيذية في الوقت الحالي، وعلى مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية، يدرك تماماً عدم التقيد أو السير بالاتجاه الذي رسمته الخطة، فحين تقتضي الخطة التخفيض لبعض أنواع الانفاق والاهتمام بالجانب الآخر نجد أن القرار الآخر الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٢/١١ والقاضي بتخفيض الانفاق بحدود ١٥٪ قد يضر ببعض القطاعات. الأمر الذي يجب معه الاسراع بتخطيط القوى العاملة على مستوى كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة، لسحب العمالة الزائدة في بعض التخصصات من بعض الجهات، وتهيئتها للعمل بوحدات أخرى تعاني من نقص العمالة بها.

* قانون اجازة الأمومة الصادر من مجلس الأمة وتعطيل القوى العاملة الوطنية النسائية لفترة ٦ سنوات أيضاً قرار يتضارب تماماً مع الخطة والتوجيهات الرئيسية فيها، بتنمية وزيادة عرض العمالة الوطنية.

ملاحظات حول هدف التنمية الادارية في الخطة الخمسية ٨٥/١٩٨٦ ـ ٨٩/١٩٩٠

د. سالم مرزوق الطحيح

١٧ مارس ١٩٨٦

تضمنت الخطة الخمسية الثالثة للفترة ٨٥/١٩٨٦ ـ ٨٩/١٩٩٠ أربعة أهداف رئيسية، وهي تعديل التركيبة السكانية، وتنمية القوة العاملة الوطنية والتنمية الإدارية، وترشيد الانفاق.

وإذا كانت الخطة تمثل نتيجة فكر وصراع ذهني قدمه الكثير ممن شارك في اجتماعات لجان الخطة، فإن تحديد هدف التنمية الادارية بحد ذاته يعتبر تقدماً واضحاً في الطريق الصحيح لمواجهة المشكلات التي تصطدم بها عملية التنمية بمفهومها الشامل للكويت.

إن هناك ايجابيات كثيرة للخطة، وإننا في معرضنا لذكر ملاحظاتنا لا نهدف إلى التقليل من الجهد والعمل الجيد، بل تعتبر تلك الملاحظات تكملة للخطة في مرحلة التنفيذ.

إننا سوف نعرض أولاً ما جاء بالخطة فيما يتعلق بالتنمية الإدارية والموجودة بالخطة من صفحة ٥٨ الى صفحة ٦٤ ثم نعرض مشكلة القوى العاملة بالكويت، ثم نعرض توصياتنا التي نأمل أن تكون تكملة للعمل الجاد الذي قدمته وزارة التخطيط.

بينت الخطة بشكل عام المحددات والتي تتكون من عدم تناسب الهيكل التنظيمي للادارة العامة مع متطلبات التنمية، وتضخم الجهاز الوظيفي، وعدم

توازن التوزيع القطاعي للقوى العاملة، وانخفاض مستويات الكفاءة الانتاجية والمركزية في اتخاذ القرارات على مستوى القيادات الادارية، وعدم التوازن في التركيبة المهنية للعمالة الحكومية، وعدم التكامل بين أجهزة التدريب في المجالات المختلفة.

والسياسات التي تتكون من تطوير النظم وتحديث اللوائح بما يواكب متطلبات التنمية، وإعادة تنظيم هياكل الأجهزة الحكومية والتنسيق بين الجهات المسؤولة عن التوظيف والتعليم والتدريب، وربط البرامج بالاحتياجات من العمالة، وتنسيق البرامج التدريبية بين الجهات المختلفة ودراسة العلاقات التعاقدية على أساس مبدأ ربط الأجر بالانتاج، وتنمية القدرات الادارية العليا والوسطى، وتوفير الاحتياجات التدريبية لمختلف المستويات، وبالذات في التخصصات النادرة والعلوم التطبيقية.

والإجراءات التنفيذية والتي تتكون من تحديد أهداف واختصاصات الأجهزة الحكومية، وتعزيز دور وحدات البحث والإحصاء والتخطيط والمتابعة في جميع الأجهزة الحكومية، وتعزيز دور ديوان الموظفين والحد من التوسع في العمالة الحكومية وخصوصاً في المهن الخدمية والكتابية، وتطوير البرامج التدريبية مع استمرار التقييم والمتابعة وتحديد معدلات الأداء ومعايير انجاز الأعمال والعمل على تحسينها، والاستمرار في منح الحوافز والبدلات وتعديلها كلما دعت الحاجة، وتكوين كوادر جديدة لتولي الإدارة العليا والوسطى، وتوفير نظام للتنسيق والاتصال على المستويين الأفقي والرأسي، والتوسع في نظام تفويض السلطات لتحقيق اللامركزية، وانشاء مراكز مستقلة في الجهات البحثية لتنمية الادارة، وتخطيط العرض والطلب من القوى العاملة لزيادة عرض العمالة الوطنية، وتقليل الطلب على قوة العمل الإجمالية.

تعتبر التنمية الادارية كما ذكرت في الخطة، وسيلة للوصول إلى الأهداف التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بأقل كلفة كلية ممكنة من الموارد البشرية والمادية، وتفرض التطورات المطلوب إحداثها في مختلف القطاعات، ضرورة تحقيق تنمية إدارية شاملة تستهدف تطوير الجهاز الإداري للدولة بما ينسجم مع حجم

الأعباء التي تضطلع بها، ومع متطلبات العملية الإنمائية وطموحاتها وما تستلزمه من تحقيق الأهداف بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية في الأداء.

وتتكون التنمية الإدارية حسب ما جاء في الخطة من شقين: الأول هو التنظيمي، والثاني يتعلق بتطوير الطاقات البشرية والقيادات الإدارية.

وقد أولت الخطة الإنمائية اهتماماً خاصاً بتطوير الإدارة العامة وتطبيق الوسائل العلمية والتقنية المعاصرة من خلال مجموعة سياسات وإجراءات تنفيذية محددة، ترمي في جملتها إلى تطوير الجهاز الإداري للدولة، وتتكون السياسات بشكل عام كما جاء في الخطة من:

التنسيق بين الجهات المسؤولة عن التوظيف والتعليم والتدريب وإعادة تنظيم الهياكل التنظيمية للوزارات والأجهزة الحكومية المختلفة، وتنمية قدرات القيادات الإدارية في المستويات العليا والوسطى، وتطوير النظم والأساليب، وتحديث اللوائح والإجراءات الإدارية، ودعم وتعزيز مؤسسات التدريب القائمة كأداة من أدوات التنمية الشاملة، ودراسة تعديل العلاقة التعاقدية بين العامل وجهة العمل.

أما الإجراءات التنفيذية فلقد ذكرتها الخطة بشكل عام كالآتي:

تخطيط العرض من القوى العاملة والطلب عليها، وتطوير ديوان الموظفين، ودعم وإنشاء وحدات التنظيم والتطوير الإداري في الجهات الحكومية، وتوفير نظام للتنسيق والاتصال بين الأجهزة على المستويين الأفقي والرأسي، والأخذ بنظام المركزية، واستخدام التقنيات الحديثة في توفير المعلومات اللازمة لعمليات اتخاذ القرارات، والعمل على توفير برامج المعلومات اللّازمة لعمليات اتخاذ القرارات، والعمل على توفير برامج متطورة في الهيئات والجهات الحكومية لتدريب القيادات الشابة، وتعزيز مراكز التدريب بالتنسيق فيما بينها، والسماح بالدوام الجزئي للمرأة العاملة، وتحديد الأهداف والاختصاصات لكافة الأجهزة الحكومية، وتعزيز دور الوحدات المختصة بالبحوث والاحصاء والتخطيط والمتابعة، وتطوير القوانين والنظم واللوائح والإجرءات الإدارية، والعمل على

تحديد معدلات للأداء، والاستمرار في منح البدلات والحوافز التشجيعية، والبدء في اعادة توزيع العاملين بالجهاز الحكومي.

وقبل الحديث عن الخطة فإنه من الأجدر أن نعطي صورة عن مستويات ومساهمات القوى العاملة.

تشمل قوة العمل بالكويت كل الذين يعملون اقتصادياً في سن العمل، ومنذ عام ١٩٧٥ كان أدنى سن للعمل هو ١٥ سنة بدلاً من ١٢ سنة في الاحصائيات السابقة لهذا التاريخ.

وحسب الإحصائيات المنشورة ازداد حجم قوة العمل خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠ بنسبة ٦٧٪ (من ١٨٤,٢٩٧ نسمة إلى ٤٩١,٥٠٩ نسمة) ولكن إذا عدلت هذه الاحصائية لتتضمن الأفراد البالغين ١٥ سنة فأكثر فإن الزيادة تصل إلى ١٧٠٪ متمثلاً بنمو سنوي يصل إلى ٦,٩٪. ويوضح تحقيق في جدول (١) بأنه خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ كانت الزيادة في قوة العمل الوافدة تصل إلى ١٢,٤٪ في حين أن قوة العمل المحلية وصلت إلى ٣,٣٪ فقط.

ويرجع سبب المساهمة الضعيفة للكويتيين في قوة العمل البشرية الى:

١ ـ صغر حجم السكان الكويتيين وصغر أعمارهم.

٢ ـ نسبة عمل الإناث القليلة الذي أدى اليه عدم تشجيع المرأة على العمل وخاصة في مجتمع تقليدي مثل الكويت.

٣ ـ قدرة النشاط الخاص للذكور في دعم عوائلهم.

٤ ـ سياسة الحكومة في تشجيع التعليم المجاني خلال المستويات الجامعية، الأمر الذي أدى الى انخفاض الدافع للدخول في معترك العمل بالاتجاه الى الدراسة الجامعية (انظر جدول أ).

إن البيانات الخاصة بنمو قوة العمل مقارنة بنمو السكان في جدول (١) تؤكد بأنه للأسباب المذكورة سابقاً، فإن نسبة المساهمة الفعلية للكويتيين نقصت من ١٩,٤٥٪ إلى ١٩,٠٥٪ في عام ١٩٨٠ بينما تزايدت بالنسبة لغير الكويتيين من

جدول رقم (أ)

(أ) حجم قوة العمل

	1975			1980		
	غير كويتيين	المجموع	كويتيين	غير كويتيين	المجموع
ذكور	84.367	185.009	269.376	93.588	334.644	428.232
اناث	7.477	27.729	35.206	14.172	49.105	63.277
المجموع	91.844	212.738	304.582	107.760	383.749	491
	(ب) نسبة مساهمة قوة العمل					
(1) ذكور	35.66	60.23	49.54	33.35	67.47	55.14
(2)	71.2	92.00		66.9	93.2	
(1) ذكور	3.18	12.86	7.81	4.97	16.57	10.89
(2)	6.2	24.3		9.6	29.6	
(1) المجموع	19.45	40.70	30.62	19.05	48.43	36.19
(2)	38.5	67.5		37.5	73.1	

٤٠,٧٪ إلى ٤٨,٤٣٪ في السنة نفسها. وفي الوقت نفسه قدرت المساهمة المدلة للكويتيين إلى ٣٧,٥٪ و ٧٣,١٪ لغير الكويتيين في عام ١٩٨٠ مقارنة بـ ٣٨,٥٪ و ٦٧,٥٪ على الترتيب عام ١٩٧٥.

من الواضح بأنه سواء أخذت النسبة المئوية من مجموع السكان أو النسبة المئوية من مجموع قوة العمل. فإن نسبة المساهمة لغير الكويتيين أكبر بكثير من مساهمة الكويتيين. وكل هذا كان متوقعاً منذ أن أصبح أغلب السكان غير الكويتيين في سن العمل الملائم، وعلى العكس تماماً، بالنسبة للكويتيين. وكانت نسب العاملات من الكويتيات لا يزال منخفضاً.

الجانب الفني والتعليمي في قوة العمل:

لأسباب ذكرت سابقاً هيمنت القوة العاملة المهاجرة على تركيب سوق العمل. ونتيجة لذلك كون السكان غير الكويتيين أغلبية قوة العمل، وفي أغلب أنواع المهن.

والنسبة المئوية لغير الكويتيين من مجموع قوة العمل في المهن المختلفة تتراوح بين ٤٩,٤٪ إلى ٨٥,٥٪ وبين ٥٩,٥٪ إلى ٩٢,٤٪ عام ١٩٨٠ (الجدول ٣). إن حصة الكويتيين إلى مجموع القوى العاملة انخفضت بشكل ملحوظ في كل الوظائف، وإضافي حين أن غير الكويتيين يكونون ٦٧,٧٪ و ٧٩,٤٪ من مجموع قوة العمل في المهن الحرفية التقنية في ١٩٧٥ و ١٩٨٠ على الترتيب، تركز الكويتيون في مهن الخدمات. (انظر الجدول ٣).

إن واحداً من أكثر الملامح لفتاً للنظر في قوة العمل بشكل عام، وفي قوة العمل الكويتية بشكل خاص، هو المستوى المنخفض في المؤهل الدراسي، وأن هذه النقطة توضح الإحصائية جدول (٣) إن حجم الكويتيين الأميين في قوة العمل تصل إلى ٣٥,٩٪ عام ١٩٧٥ وإلى ٢٥,٣٪ عام ١٩٨٠ من مجموع قوة العمل بالكويت. وإذا أضيف إليهم من يعرف القراءة والكتابة فقط ستتزايد هذه النسبة إلى ٥٩,٣٪ عام ١٩٧٥ وإلى ٤٢,٣٪ عام ١٩٨٠ (انظر جدول ٣).

جدول رقم (2)

القوة العاملة في الكويت مقارنة بالمهن

نوع المهنة	1975			1980		
	غير كويتيين	المجموع		غير كويتيين	المجموع
حرفية وتقنية	9.739	32.097	41.836	16.098	62.163	78.261
ادارية	1.045	1.809	2.854	2.112	4.102	6.214
أعمال مكتبية وأخرى مشابهة	17.853	20.165	38.018	24.637	35.541	60.178
مبيعات	6.185	17.908	24.093	5.196	25.843	31.039
خدمات	32.900	45.400	78.300	37.574	76.559	114.133
زراعية	3.897	3.805	7.702	3.870	5.956	9.826
انتاج	15.384	90.260	105.608	13.987	170.406	184.393
غير محدد	4	—	4	—	—	—
المجموع	86.971	211.444	298.415	103.474	380.570	484.044

جدول رقم (3)

المستوى التعليمي لقوة العمل بالكويت

مستوى التعليم	1975			1980		
	كويتيين	غير كويتيين	المجموع	كويتيين	غير كويتيين	المجموع
أمي	31.181	69.640	100.821	26.222	110.589	136.811
يقرأ ويكتب	20.398	53.705	74.103	17.840	98.021	115.861
ابتدائي	12.362	20.209	32.571	13.420	27.028	40.448
متوسط	10.340	17.067	27.407	20.250	34.114	54.364
ثانوي وأقل من جامعي	9.199	29.861	39.060	17.888	64.006	81.894
جامعي فأعلى	3.488	20.962	24.450	7.854	64.812	54.666
غير محدد	3	—	3	—	—	—
المجموع	86.971	211.444	298.415	103.474	380.570	484.044

التصنيف المقسم لقوة العمل:

في مفهوم التطوير يعتبر تصنيف قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي مؤشراً لنوع ومرحلة التطوير. والتباين السريع والنمو في الاقتصاد الكويتي ارتبطا بتغيرات ملحوظة في قوة العمل وتصنيفه حسب قطاعات اقتصادية. وهناك ملامح في جدول (٤) تؤكد الملاحظات التالية التي نتجت من تلك التغيرات.

١ ـ انخفاض مساهمة قطاع النفط من مجموع قوى العمل من ١,٦٪ عام ١٩٧٥ إلى ١,٤٪ عام ١٩٨٠.

٢ ـ قطاع الخدمات الاجتماعية يأتي في المقدمة في قوة العمل ويملك ٥٣,٧٪ من مجموع قوة العمل عام ١٩٧٥ و٤٥,٥٪ عام ١٩٨٠.

٣ ـ يتبع قطاع الخدمات الاجتماعية قطاع الانشاءات ١٠,٨٪ في ١٩٧٥ و ٢٠,١٪ عام ١٩٨٠ وقطاع التجارة ١٣,٣٪ عام ١٩٧٥ و ١٢,١٪ عام ١٩٨٠.

وفي محاولة لتوضيح هذه الملامح يستطيع الفرد أن يستدل على الكثافة المالية المتزايدة لصناعة النفط كسبب رئيسي وراء عدم سعة قطاع النفط في تزويد فرص توظيف كثيرة.

إن الانهماك الكبير للانشاءات يرجع إلى الاتساع العظيم في البناء والتشييد، في حين أن قطاع التجارة قد تعاظم بسبب التقاليد المحلية التي تعتبر التجارة المهنة الرئيسية بالبلاد. إن الانهماك الكبير في قطاع الخدمات يمكن تعليله لحماس الحكومة في تشغيل الكويتيين بالمهن الإدارية العامة، وهو الذي أدى إلى سلوك سلبي تجاه المهن اليدوية ثم اتجاه المواطنين، للتحول من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وسياسة التكويت وفرص الترقية الكبيرة في القطاع العام والتغلب على عدم تشجيع المجتمع لعمل المرأة إلا في أعمال محددة ـ تدريس، تمريض وما شابهها. (انظر جدول ٤).

إنه لهذه الأسباب كانت الأغلبية في قوة العمل للكويتيين في قطاع الخدمات الاجتماعي (٤٥,٤٪) وكانت هناك أيضاً أغلبية لغير الكويتيين في القطاعات

جدول رقم (4)
تصنيف مقسم لقوة العمل بالكويت

القطاع	1975			1980		
	كويتيين	غير كويتيين	المجموع	كويتيين	غير كويتيين	المجموع
زراعي	3.983	3.531	7.514	3.888	5.212	9.150
تعدين وتنقيب	1.779	3.080	4.859	2.397	4.262	6.659
تصنيع	2.258	22.209	24.467	3.179	38.081	41.260
كهرباء وغاز	2.034	5.237	7.271	2.068	6.099	8.167
البناء	1.756	30.500	32.256	1.206	95.398	97.099
التجارة والنقل	6.327	33.232	39.559	4.577	53.840	58.417
والاتصالات والمال	4.567	11.118	15.685	7.832	22.321	30.153
والتأمين والخدمات	1.377	5.146	6.523	2.816	9.870	12.686
العامة	62.888	97.391	160.279	75.461	144.992	220.453
غير محدد	2	—	2	—	—	—
المجموع	86.971	211.444	298.415	103.474	380.570	484.044

الأخرى والاقتصـــاد. ومثل هذا التصنيف كانت له دلائل للانتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الانتاجية في قوة العمل:

إن تقسيم قوة العمل عن طريق النشاط الإقتصادي لا يعكس اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط، (جدول ٥)، في حين أن قطاع النفط هو الأول في مصادر الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه الأقل أهمية في الاستحواذ على قوة العمل. والقطاع الآخر الوحيد الذي تعتبر اسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من اسهاماته في الاستحواذ على قوة العمل، هو قطاع المال. ويقع التفسير المعقول لانتاجية هذين القطاعين لاعتمادهما على خصائصهما التقنية ونتيجة قلة الكثافة في قوة العمل بهما.

وعلى النقيض تساهم باقي القطاعات بشكل معتدل في الناتج المحلي الإجمالي، وهي قطاعات الخدمات الاجتماعية والبناء والتجارة، ولكنها تعطي إسهاماً كبيراً لقوة العمل. ومع ذلك يدل هذا على طبيعة هذه القطاعات في جذب قوة العمل لديها. وفي الواقع ترجع قلة الانتاجية لقطاع الخدمات، إضافة إلى طبيعته في جذب العمل لديها، إلى سياسة التوظيف التي تعتبر توظيف الكويتيين في الإدارات العامة حقاً لكل كويتي بغض النظر عن كفاءته (انظر جدول ٥).

الحالة الوظيفية لقوة العمل:

في الجدول رقم (٦) توضح البيانات بها أنه خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، خلق الاقتصاد الكويتي فرص عمل تقدر بـ ١٨٦,٠٤٦,٠ فرصة. وهذا يمثل زيادة في فترة الخمس سنوات تقدر بـ ٦٢,٧٪ بنمو سنوي ١٠,٢٪ مقارنة بنمو سنوي ١٠,٠٪ لقوة العمل، ونتيجة أن مشكلة البطالة ذات أهمية ضئيلة وصلت الى ٢,٦٪ من مجمل قوة العمل عام ١٩٧٥ و١,٨٪ عام ١٩٨٠. وبالرغم من ذلك تزايد عدد الاشخاص العاطلين عن العمل بين العاملين المذكورين من ١١,٣٪ إلى ١٨,٩٪ من مجموع ٨٤٪ المكونين لطالبي العمل

جدول رقم (5)
القيمة المستحقة لكل عامل

القطاع	1980			1983		
	نسبة قوة العمل ٪	الناتج المحلي الاجمالي	القيمة المستحقة المجموع	نسبة قوة العمل ٪	الناتج المحلي الاجمالي	القيمة المستحقة المجموع
زراعة	1.9	0.2	1.891	0.7	0.5	10.685
تعدين وتنقيب	1.4	68.6	759.754	1.3	49.6	476.649
تصنيع	8.5	6.0	10.640	8.1	6.6	10.304
الكهرباء والغاز	1.7	0.3	3.061	1.1	0.6	6.356
البناء	20.1	3.0	2.266	16.5	4.6	3.552
التجارة	12.1	6.3	7.686	11.1	8.2	9.271
النقل والاتصالات	6.2	1.7	4.122	0.4	3.1	6.55
المال والتأمين	2.6	5.4	14.465	3.6	5.1	18.151
الخدمات	45.5	8.5	4.218	51.2	21.7	5.354
المجموع	100.0	100.00	15.385	100.0	100.0	12.643

جدول رقم (6)

قوة العمل حسب حالة الموظف

القطاع	1975			1980		
	كويتيين	غير كويتيين	المجموع	كويتيين	غير كويتيين	المجموع
موظف	85.596	210.999	296.595	102.470	380.171	482.641
موظف جديد	4.873	1.294	6.167	4.286	3.179	7.465
غير موظف	1.375	.445	1.820	1.004	.399	1.403
المجموع	91.844	212.738	304.582	107.760	383.749	491.509

لأول مرة عام ١٩٨٠. ومع ذلك، يجب اعتبار عدد العاطلين تحت نظرة أن الكثير من الكويتيين يفضلون عدم العمل بأجور مستمرة التي قد لا تكون مقبولة باقتصار العمل ذو عجز أو نقص (انظر جدول ٦).

توقعات مستقبلية:

حسب الخطة الخمسية ٨٤/١٩٨٥ - ٨٩/١٩٩٠ يتوقع زيادة عدد السكان بالكويت من ١,٦٠٥,٩٥ نسمة عام ٨٤/١٩٨٦ إلى ١,٨٤٤,٤٢٠ نسمة عام ٨٩/١٩٩٠. والخطة تهدف الى تحقيق توازن بالسكان عام ٢٠٠٠، ولهذا يتوقع خلال فترة الخطة، أن يزداد عدد الكويتيين من مجمل السكان بنسبة من ٤٣,١٪ عام ٨٤/١٩٨٥ إلى ٤٤,٨٪ عام ٨٩/١٩٩٠ (انظر جدول ٧).

ومعادلاً بذلك يكون الحجم المجمل لقوة العمل متوقع له زيادة من ٥٦٥,٧٦٠ عام ٨٤/١٩٨٥ الى ٦٦٤,٥٠٤ عام ٨٩/١٩٩٠. والنسبة المئوية للكويتيين يتوقع أن تزيد من ٢٢,٦٪ من مجمل قوة العمل عام ٨٤/١٩٨٥ الى ٢٣,٧٪ عام ٨٩/١٩٩٠. وفي الجدول رقم (٧) توضيح للتوزيع المقترح للكويتيين ولغير الكويتيين حسب القطاعات الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، سيصاحب الزيادة في قوة العمل في فترة الخطة الخمسية المذكورة، زيادة في إنتاجية العمل كما هو موضح في جدول (٨) حيث يتراوح من ٠,٠٧ إلى ١٠,٧.

الاستنتاج:

لقد نوقشت مظاهر عديدة من مشاكل قوة العمل بالكويت بالإضافة إلى صعوبة تلك المشاكل إذا استمرت المؤشرات السابقة، ولسوء الحظ كانت الحاجة الموجودة لتقديم الحلول على المدى البعيد يهدف إلى إبقاء مستوى معيشي عالٍ، وإلى تنويع قاعدة الدخل الوطني، وإلى بناء دولة رفاهية مع ابقاء الدولة بمنأى عن التدفق البشري من الخارج.

جدول رقم (7)

التوقعات لعدد سكان الكويت وعدد قوة العمل

أ ـ السكان

القطاع	1984/85			1989/90		
	غير كويتيين	غير كويتيين	المجموع	كويتيين	غير كويتيين	المجموع
ذكور	344.125	571.105	915.230	411.403	636.866	1.048.268
اناث	347.930	342.795	690.725	414.457	381.694	696.151
المجموع	692.055	913.900	1.605.955	825.860	1.018.560	1.844.420

يتبع

تابع جدول رقم ٧

ب ـ تصنيف قوة العمل

القطـــاع						
النفط	2390	3030	5420	3030	3250	6208
الزراعة	4595	5335	9930	6205	5290	11495
التعدين	200	2500	2700	225	2930	3155
تكرير النفط	3515	5475	8990	4660	6950	11610
التصنيع	2760	37940	40700	5370	45830	51200
الكهرباء والماء	2450	7540	9990	3880	7970	11850
البناء	2520	109640	112160	6710	123470	130180
التجارة	5790	65200	70990	6500	77900	84400
النقل والمواصلات	10890	25980	36870	12730	33870	46600
المال والتأمين	9750	10910	15660	5320	13930	19250
خدمات	8820	164150	252350	102670	185840	288510
المجموع	108060	437700	565760	157300	507204	664504

جدول رقم (8)

القيمة المستحقة لكل عامل في 1985/84 و 1990-89

(بالدينار)

القطـــاع	1984/85	1989/90	Change (%)
النفط	581919	596015	2.56
القطاع الغير نفطي	6334	6624	4.58
الزراعة	3827	4087	6.79
التعدين	2963	3105	4.79
تكرير النفط	24583	25840	5.11
التصنيع	6413	6758	5.38
الكهرباء	4505	4979	10.52
البناء	2989	2896	0.07
التجارة	10015	10024	0.09
النقل	5886	5966	1.36
المال	45466	47740	5.00
أخرى	4335	4444	2.51
المجموع	11848	12200	2.97

إن المشاكل المرتبطة بحجم قوة العمل وتركيبه لم تعد سهلة للتعامل معها مع بقاء نسبة غير الكويتيين في قوة العمل أعلى. وأكثر خطورة من ذلك هو حقيقة أن حجم قوة العمل الكويتية تشرف عليها الحكومة لهدف التوظيف كمقياس اجتماعي، مع وجود أغلبية غير كويتيين في النشاطات الاقتصادية.

إن الأسباب الرئيسية لهذا الخلل في التوازن لقوة العمل تنبعث من مصدر مركب في الوقت البطيء في التعليم والتدريب الخاص للموظفين الكويتيين، ولوجود وتوافر العمالة المستوردة الرخيصة. ولهذا حدث اتجاه لاستعمال العمل في قطاعات اقتصادية بطريقة غير اقتصادية. فعلى سبيل المثال كان ١٢٪ من قوة العمل في العمل غير المرتبط بالنفط يمارس أصحابها الخدمات الخاصة

والاستثمارات الشخصية، وهذه الظاهرة متفشية بشكل كبير مقارنة بالعمل الصناعي.

ومن خلال اجراءات رئيسية محددة بالتوصية للتدريب والتعليم المستمر مع إيجاد الحوافز وخاصة للكويتيين، وباستعمال أقل عدد من العاملين من الخارج مع كفاءة وتدريب كافٍ لهم، ستشكل هذه الاجراءات مراكز لعلاج المشاكل، ووضع استراتيجية اقتصادية بعيدة المدى لقوة العمل بالكويت.

وعلى وجه الخصوص تعتبر المجالات والسياسات المرتبطة بالسكان وانتاجية العمل والكفاية الاقتصادية، تعتبر متنوعة وكبيرة.

ملاحظات حول الخطة:

هذه الملاحظات كما ذكرت هي في الواقع تكملة لعمل الخطة، وليست نقداً سلبياً لها وأتمنى أن تؤخذ تلك الملاحظات بنفس الروح التي تبدي فيها.

لم تحدد الخطة الكيفية أو الطريقة الواجب أن يتم بها العمل التنفيذي لها، ولم تبين أماكن التنفيذ للخطة، ولم تطرح أيضاً خطة زمنية للتنفيذ بالإضافة إلى عدم ذكر الخطة الشخص أو الجهة المسؤولة عن التنفيذ والعمل المطلوب منه.

إن هذه الملاحظات جزء يجب أن يكون متمماً للخطة، ولكن عدم ذكره يترك القارىء والمهتم في حيرة من أمره عن مسؤولية تنفيذ هذه الخطة، وفي رأيي أنه يجب أن تكون جهة أو هيئة أو وزارة توكل اليها مهمة تنفيذ الخطة فيما يتعلق بالتنمية الادارية، كأن تكون هيئة للتنمية الادارية تكون مسؤوليتها تنفيذ هذا الهدف من أهداف الخطة، وتشجيع المشروعات الحالية، والمرتبطة بهدف التنمية.

احدى الحضور:

الخطة إذا أردت أن تنتج، فإنه يتوجب عليها أن تنزل لواقع الفرد الكويتي، وتنظر إلى أهم خصائصه الاجتماعية والنفسية التي تأثر فيها قبل اكتشاف البترول وبعده.

ومذاهب التخطيط في العالم مختلفة فهناك المذهب الحر، والمذهب الإلزامي، وغيره والذي يحدد المذهب التخطيطي المتبع في الدولة هو مدى تجاوب الأفراد مع الخطة الموضوعة على المستوى القومي. وأنا لا أتفق مع الدكتور سالم طحيح في الوقت الحاضر على أن القرار غير مهم وغير ضروري في الخطة الحالية، بل أراه ضرورياً جداً لأنه سيوفر لنا صفة الإلزام بالتقيد بما جاء بهذه الخطة، وهي صفة اختلفت بها عن الخطتين السابقتين. المهم والذي أود أن أركز عليه هو أننا لم نعد بحاجة إلى خطة خمسية. نحن الآن بحاجة إلى خطط طويلة الأجل. والاقتراح الذي قدمه الدكتور سالم والقاضي بإنشاء هيئات للتدريب وما إلى ذلك. فإن وضعت هذا فقط قيد التنفيذ لمدة خمس سنوات فإن السنوات الخمس ستنتهي ونحن لم نضع بعد الأسس والمبادىء التي يجب أن تقوم عليها هذه المعاهد أو الهيئات الخاصة، ثم تأتيني خطة خمسية جديدة تنسف ما وضعته خلال السنوات الخمس السابقة، وصفة الالزام في الخطط، وتثبيت وترسيخ

مفهوم التخطيط الطويل الأجل في الوقت الحاضر هو الذي سيقر العديد من الكوارث التي قد تكون اجتماعية أو سياسية، أو ما إلى ذلك.

فمن وجهة نظري أرى أنه يجب أن نبدأ حالياً بما هو موجود ونطوره عن طريق التدريب العملي. سواء من خلال إنشاء الهيئات أو غيرها.

د. سالم الطحيح:

أريد أن أوضح أن التطوير الاداري لا يحتاج لقرار سياسي ولكن تنفيذ الخطة يحتاج إلى قرار سياسي. وهذان أمران مختلفان: التطوير الاداري ومسؤولية الشخص عن المكان سواء هيئة أو مؤسسة أو وزارة، فإن القرار السياسي كلمة يجب أن نتفق على تعريفها. فلو قلنا إن القرار السياسي هو أحد الأسس التي يعتمد عليها التطوير الاداري لناقضنا الأسس الدستورية الموجودة في المجتمع الكويتي، لأن المجتمع الكويتي مجتمع مؤسسات، وهذه المؤسسات هي التي تقوم بعملية التطوير الذاتية. هي لا تحتاج لشخص يحل مشاكلك، بل تحتاج لأن يكون لديك المبادرة بأن تبدأ، وفي الحقيقة انك تطلب بالقرار السياسي التدخل المستمر المتناقض مع طبيعتنا كدولة مؤسسات.

وفيما يخص التطوير الاداري لدينا أمثلة كثيرة جداً لأفراد أثبتوا أنهم لا يحتاجون لقرار سياسي أو مساندة لوضع هيئات. وفي نفس الوقت هناك فرص كثيرة وأفراد وتجارب استطاعوا بدون قرار سياسي أن يعطلوا عمل التطوير الاداري في مؤسساتهم المختلفة. ففكرة التطوير الاداري لا تحتاج لقرار سياسي والإدارة في الكويت اذا اعتبرت نظماً بحيث ان النظام هو المسيطر في هذه المؤسسات، فالتطوير الاداري لا يحتاج لقرار سياسي. ولكن اذا اعتبرناها إدارة شخصيات، فمن الممكن قبول القول بأن التطوير الاداري يحتاج لقرار سياسي لأن العملية لم تعد ادارة ولكن وضع المؤسسات بأسلوب فردي، ولكن متى كانت مؤسسة تدار من خلال نظم وقوانين، ومتمشية مع الطبيعة الموجودة في المجتمع الكويتي، فهي لا تحتاج إلى شخص مستمر ليعطيك القرار السياسي.

التطوير الاداري هو مسؤولية الفرد المسؤول في المنظمة إذا كانت هذه المنظمة

متمشية مع طبيعة المجتمع الكويتي الطبيعة الدستورية والقانونية. إنما الخطة فهي تحتاج فعلاً لقرار سياسي لتنفيذها وذلك بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

أحد الحضور:

أريد أن أعقب على ما تفضل به الدكتور سالم الطحيح. لا شك أن التنمية الادارية هدف فرعي لهدف أكبر وهو تعديل التركيبة السكانية.

وأرجو ألا أكون مخطئاً فيما سمعته حول من هو المسؤول عن تنفيذ الخطة الخمسية.

لا شك أن الخطة لا تتضمن من هو المسؤول، ولكن قد يقع هذا في القانون الذي سيصدر عن مجلس الأمة ليحل هذه المسؤولية، وبالتالي لا يمكن أن يوضع في صلب الخطة كتوجه عام، وعدم اتفاق السلطتين يعني أنه ليس هناك خطة لكن جميع المؤشرات تدل على أنه لا بد من التمسك بهذه الخطة.

كيف يمكن تنفيذ الخطة؟... وهذا السؤال وجيه لأن العملية تحتاج لإجراءات كثيرة، والقانون الذي ستصدر به الخطة الخمسية ليس كافياً، فإن هناك العديد من العوائق والمسائل سوف تواجه الجهاز التنفيذي في مختلف الوزارات، فلكل وزارة طبيعتها الخاصة التي تحتاج بها إلى اجراءات محددة قد لا يكون لها أساس في الخطة. هذا الاجراء قد يعيق بطبيعة الحال الوزير المختص، وبالتالي لا بد من ايجاد أرضية قانونية يمنع فيها هذا الاجراء. وبالتالي لا بد من العودة للوراء.

وفي البرلمان لا شك أن هناك توجهات والحس النيابي، ومراعاة الناخبين قد يؤثر على الموافقة على هذا القانون أو عدمه، وبالتالي هذا يعني احدى المعوقات المستقبلية في عملية التخطيط، إذ عدم الموافقة على اجراء معين ليس له أساس.

لكن تطوير التنمية الادارية اتفق مع الدكتورة موضي الحمود لا نريد أن نقف طويلاً عند هذا الموضوع بأنه قرار سياسي أم لا ولكن أقول وفيما تفضل به ديوان الموظفين فعلاً «سلطة رقابية»، وتؤدي دوراً أصبحت سلطة استشارية

وأصبحت بلا رئيس لسنوات خلت ولا تزال كذلك ولا بد هنا من أن يكون الأمر يحتاج لنموذج فقط. عدد العاملين في الجهاز الحكومي من الكتبة وهم يمثلون حوالي ٦٠٪ كيف نستطيع أن نسحب هؤلاء إلى عملية اعادة تدريبهم ليصبحوا في مستوى أعلى مما هم عليه لسد الاحتياجات المطلوبة في تنمية الموارد البشرية؟ لا شك أن ذلك يحتاج لقرار سياسي. فإن الوزير لا يقوم بنفسه على تقديم عدد من الكتبة الذين لديه لتدريبهم لأن العملية تشمل جميع الوزارات، أيضاً سياسة التخرج والقبول في الجامعة، كما تفضلت الدكتورة موضي الحمود إذاً لا بد من ايجاد سوق للعمل، ومتطلباته وبالتالي يمكن أن نضع توجهاً سياسياً بهذا.

ملاحظة أخيرة فيما يتعلق بالتنمية الادارية في الخطة بالقطاع الحكومي أنا لا أتكلم نيابة عن الزملاء الذين أعدوا الخطة الخمسية لكن يبدو لي بما أننا نعيش في نظام اقتصادي حر، فإنه لا بد أن يكون تعاوننا مع القطاع الخاص والقطاع المشترك تعاوناً حذراً. ولا بد أن تعطى الحرية الكافية لنعمل بها. أما إذا اختلف هذا التوجه في المستقبل، وهذا شيء آخر.

ولكن هناك شيء آخر في الخطة الخمسية: بعض التوجهات تدعو إلى تشجيع القطاع الخاص، وقد يغطي هذه الناحية محاضرة يوم غد.

د. سالم الطحيح:

يخطر لي قول علي بن أبي طالب «إذا أقبلت الدنيا على امرىء أعارته محاسن غيره. وإذا أدبرت الدنيا على امرىء سلبته مزايا نفسه»، وهذا أصدق فلسفة ادارية يمكن أن تطبقها، وهي قدرة الشخص على أن يستفيد من هؤلاء الافراد ويستعير محاسنهم، وأيضاً قدرته أن يسلك محاسن نفسه بالادارة، هذا شيء نؤمن فيه بأن الشخص الاداري أو المسؤول إذا أقبلت عليه الدنيا، وإذا فعلاً أريد له النجاح أن يستفيد من مزايا القوى البشرية الموجودة لديه، ولكن إذا ما ساء حظه فإن حتى مزايا نفسه تسلب. فهو بهذا الوقت لا يحتاج لقرار سياسي يدفعه الى الاستفادة من هؤلاء الأفراد ولا قرار سياسي يدفعه الى عدم الاستفادة من مزايا نفسه.

أحد الحضور:

موضوع التنمية الادارية، أعتقد أن الدكتور سالم والدكتورة موضي الحمود تناولاه بشكل مختصر مفيد. وباعتقادي أن التنمية في التطوير الاداري مرتبطة أصلاً بالاصلاح الاداري، وهو بيت القصيد، وهذا أيضاً هو بيت القصيد في موضوع القرار السياسي. أنا أتفق معك أن الاداري الناجح اذا أراد سلوك الطريق القويم، فإنه سينجح ادارياً ولن يعترض أحد عليه ولكن المشكلة في الكويت خلال الربع قرن الماضي هي مشكلة الاصناف الادارية وطريقة تعيينها من قبل رؤوس معينة معروفة بالبلد، وتلك هي التي تحتاج لقرار سياسي، وهناك يأتي دور مجلس الوزراء في استعمال صلاحياته التي حددها الدستور في الهيمنة على مصالح البلاد ورسم السياسة العامة. والاشراف على التنفيذ في الادارات الحكومية والمؤسسات العامة، وهذا مع الأسف دور ضائع فمجلس الوزراء لم يقم بهذا الدور، وهذا يجرني الى إبراز أهمية القرار السياسي.

وهناك نقطتان أساسيتان فيما يتعلق بتشريع الخطة واصدارها بقانون الحكومة تقدمت بها كبيان وزاري ولكن في الاساس كان مجلس الامة قد طلب اعطاءها الالزامية والجدية نتيجة لتجارب سابقة في تقديم الخطط وعدم اعارتها الأهمية الكافية وأعتقد أن تشريع الخطة بحد ذاته قانون شامل، قانون بالاحداث العامة، وقضية مصادر تمويل الخطة إنما في اعتقادي أن الخطة بعد اقرارها بقانون شامل ربما تحتاج لعشرات القوانين المساندة.

وفي اعتقادي أن أهمية الخطة الخمسية التاريخية تنبع من أنها ستكون قاعدة انطلاق لخطط مستقبلية، لأنه آن الأوان لهذا البلد أن يسير في طريق التخطيط التكنولوجي أو أن يرتكز إلى الأبد، لأنه لم يعد هناك مجال للسير في الطريق العشوائي كما حدث في الماضي.

أحد الحضور:

أعتقد أن القضية معظمها سببها القرار السياسي فإذا كان هناك فساد فإن سببه قرار سياسي. وإذا كان اصلاح، فإن سببه قرار سياسي أيضاً، ولهذا أريد

أن أشير إلى ما انتهى إليه الأخ سالم طحيح وهو أننا في دولة مؤسسات ودولة المؤسسات تترك هذه المؤسسات بشكل ذاتي بأن تعالج مشاكلها.

المبادرة الايجابية في هذا المجتمع أنه منذ ٢٥ عاماً أخذ بالتحول نحو المؤسسات ولكن هذا لا يعني أننا تحولنا لدولة مؤسسات، وإن كانت هناك مؤسسات فما زال الافراد يلعبون دوراً أساسياً في مجالات الحياة المختلفة كأفراد، وهذه ظاهرة عامة في مجتمعات العالم الثالث مقارنة بالمجتمعات المتقدمة التي تقوم على أساس مؤسس عندما يتغير الفرد لا تتغير السياسة ولا الثوابت والأساسيات، ولكن في العالم الثالث أو المتخلف أو النامي فبذهاب الافراد تذهب السياسات، ويذهب كل شيء ونبدأ من الصفر أو دون الصفر، ولهذا لا يزال بالنسبة لنا قضية القرار السياسي قضية أساسية لأنه باعتقادي لا تنمية حقيقية بدون القرار السياسي.

والآن ما هي التنمية بالفعل؟

مما أشارت إليه الدكتورة زينب عن مدى الحاجة للخطة الخمسية. أعتقد أن المجتمعات النامية الآن بحاجة إلى أن تخرج عن اطار الخطة الخمسية ولتكن خطة عشرية أو خطة عشرينية أو حتى خطة خمسينية ثم نطورها مع الزمن لأن الجدل حول الخطة الخمسية يؤدي إلى انتهاء الخطة الخمسية، ونحن ما زلنا في جدل حولها.

والسؤال الأخير:

هل جرى تقييم للخطط السابقة؟ ما هي سلبيات أو ايجابيات الخطط السابقة؟...

وإلى أي مدى نستطيع الاستفادة من تلك الخطط في تخطيطنا المستقبلي؟ وقد وضعت الدكتورة موضي الحمود إصبعها على الجرح حينما أشارت الى ضرورة أن ترتبط الخطة التنمية الادارية بالتنمية في المجالات المختلفة أي بنظرة شمولية. وفي النهاية أقول أن التعليم واصلاح التعليم سواء كان التعليم العام أو الجامعي

هو المدخل، وهو المخرج وهو الطريق إلى الاصلاح سواء كان إصلاحاً إدارياً أو التنمية الادارية أو التنمية بمجالات أخرى.

د. سالم الطحيح:

كتب الأدب العربي تقول إن الشخص الذي يسمح له بالكلام بكثرة في موضوع معين هو أحد ثلاثة: إما المريض، أو المظلوم، أو المؤمن.

فأنا أعتبر نفسي من فئة المؤمنين بأن التطوير الاداري لا يحتاج إلى قرار سياسي، وإن هذه الفكرة لا تتناقض مع ما طرحه الاخوان. فأنت فعلاً تحتاج إلى قرار سياسي وتعاون السلطة التشريعية والتنفيذية بإصدار قانون خاص بالخطة، وتبيان أوجه النقص من خلال هذا القانون، ووضع الاحتمالات التي من الممكن أن نواجهها في المستقبل، ثم نتخذ الخطة كنقطة انطلاق فعلية وكميزة امتازت بها هذه الفترة بأن لدينا الآن خطة لم تكن موجودة.

المحاضرة الرابعة

دور القطاع الخاص في تنفيذ الخطة الخمسية

أ. يوسف ابراهيم الغانم

يطيب لي ـ بداية ـ أن أحيي «رابطة الاجتماعيين» والقائمين عليها، لما تقوم به من نشاطات حيوية في مختلف مجالات الخدمة الاجتماعية. كما أود أن أعرب عن تقديري البالغ للمواسم الثقافية التي تنظمها الرابطة منذ سبعة عشر عاماً، والتي كان لما حققته من سبق زمني ولما تحلت به من وحدة الموضوع، وموضوعية الطرح، والمستوى الفكري للحضور، ما هيأ لها موقعاً مميزاً بين المواسم الثقافية التي تشهدها البلاد، والتي جعلت من شتاء الكويت وربيعها عكاظاً فكرياً متجدداً، وإني إذ أشكر الرابطة لدعوتي للمشاركة في هذه الحلقة من حلقات الموضوع الرئيسي لهذا الموسم «تقييم الخطة الخمسية لدولة الكويت» لأرجو أن أتمكن من بحث «دور القطاع الخاص في الخطة» ضمن حدود الوقت المتاح ومن خلال ثلاثة محاور رئيسية هي:

١ ـ وقفة واقعية مع الخطة الخمسية الثالثة.

٢ ـ الدور الذي رسمته الخطة للقطاع الخاص.

٣ ـ القطاع الخاص في المسار الاقتصادي الجديد.

أولاً ـ الخطة الخمسية الثالثة: وقفة واقعية:

تأتي هذه الخطة بعدما اكتسبت الكويت خبرة تناهز الثلاثين عاماً في مجال التخطيط التنموي بدأتها بمجالس الانشاء في أوائل الخمسينات ثم مجلس

الانشاء والتنمية الاقتصادية (١٩٦٠)، ومجلس التخطيط (١٩٦٢)، ووزارة التخطيط منذ (١٩٧٦) حتى الآن. ولقد أثمرت الجهود التخطيطية، إلى جانب بعض الخطط الفعلية في عدد من القطاعات والأنشطة، عن مشروعين لخطة خمسية. أولهما للفترة بين عامي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ ـ والثاني للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠. ولئن حظي المشروع الأول بدخول قاعة مجلس الأمة دون أن ينجح في الخروج منها، فإن حظ المشروع الثاني كان أسوأ إذ لم يستطع أن يخرج من مجلس الوزراء أصلاً... والملفت للنظر فعلاً في هذا الصدد أن أحداً لم يحاول أن يضع دراسة علمية عن الأسباب والمعوقات التي حالت دون نجاح الخطتين السابقتين لكي نعمل على تفاديها ومعالجتها في الخطة الثالثة.

ورغم أن الخطة الثالثة كانت أسعد من سابقتيها من حيث اقترانها بالتشريع القانوني اللازم. ورغم أنها تأتي متزامنة مع تغيرات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى عميقة التأثير، تلح في التأييد على ضرورة التخطيط السليم الشامل والمتكامل، فإننا ـ وللأسف الشديد ـ نلحظ من التطورات والمؤشرات ما يضعف كثيراً من أملنا في أن توضع هذه الخطة بنجاح موضع التطبيق العملي، وأهم هذه التطورات والمؤشرات باختصار شديد:

١ ـ لئن انتهت الخطة الخمسية الثانية قبل أن تبدأ بسبب التطورات الجذرية والمتسارعة التي شهدتها السوق العالمية للنفط بدءاً من مطلع عام ١٩٧٤ والتي انعكست على ايرادات الكويت واقتصادياتها بشكل جعل توقعات الخطة وأهدافها مجرد أرقام تاريخية، فإننا نرى أن تطورات بنفس الشدة والتسارع ولكن باتجاه معاكس شهدتها وتشهدها السوق العالمية للنفط، ستنعكس على ايرادات الكويت واقتصادياتها بشكل يجعل أرقام الخطة الحالية ذات مدلولات بالغة التواضع.

٢ ـ إذا كانت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تزامنت مع وضع الخطة تؤكد ضرورة التخطيط وأهميته، فإنها في الوقت نفسه تفرض أن يأتي هذا التخطيط، شاملاً، متكاملاً، واقعياً في أهدافه، ابتكارياً في توجهاته، يحلل أخطاء الماضي ويرسم الطريق لمسار المستقبل. وهذا أمر يتطلب من

البيانات والتعليلات الدقيقة، والمشاركة في طرح البدائل واجراء الاختبارات التجريبية ما لم يتوفر لخطتنا الحالية ولعل «لجنة السياسة الاقتصادية والمالية» في اعداد الخطة قد عبرت عن هذا الواقع بصدق وصراحة حين قالت في مذكرة لها: «إن ما يقلقنا هو التوجه والطريقة المقترحة لإعداد الخطة: فالعجلة في استكمال الخطة يترتب عليها عدم دراسة الموضوعات بشكل متأنٍ لاستيعاب محتوياتها وأبعادها. وتعدد الأهداف العامة يجعلها تتسم بالكترار والتناقض وعدم الوضوح أحياناً. فضلاً عن عدم استناد بعض أهداف الخطة إلى الدراسات والتحاليل المتعمقة...».

٣ ـ من المعروف أن التخطيط السليم ليس مجرد أهداف عامة مطلقة، وتصورات نظرية لسياسة مرحلية، كما أنه ليس تقديرات لايرادات متوقعة وبيانات لأوجه انفاقها المرتقبة، أو برنامج مشاريع استثمارية موزعة على عدد من السنوات والأنشطة والقطاعات، بل هو أولاً وقبل كل شيء مجموعة من القرارات السياسية الحاسمة والمتكاملة، التي تنبثق عن الاستراتيجية العامة للدولة وتنسجم مع توجهاتها بعيدة المدى، وبالتالي، فإن المقومات الأساسية للخطة لا تكتمل ما لم تتخذ الدولة قراراتها النهائية حول قضايا ومفاهيم رئيسية كثيرة أهمها: التوازن السكاني، والرفاه الاجتماعي وتطبيقاته، والقطاعات والأنشطة القادرة فعلاً على تنويع مصادر الدخل استناداً إلى تحليل الكلفة والمردود الحقيقيين، وليس كما تعكسها الأرقام المتوفرة حالياً... ونظراً لأن الدولة لم تعلن قراراتها السياسية والحاسمة حول معظم القضايا الرئيسية، فإن الخطة تفتقد أحد أهم أركانها بل أهم هذه الأركان على الاطلاق.

٤ ـ ثمة اجماع في الرأي على أن المهمة الرئيسية للادارة الاقتصادية في الكويت في هذا الوقت هي التركيز أولاً وقبل كل شيء على اصلاح المسار الاقتصادي اصلاحاً جذرياً، يواجه الحقائق الاقتصادية والاجتماعية المستجدة بجرأة وحزم، وبفكر علمي ابتكاري.

وقد جاء في التقريرين الأول والثاني لوزير المالية والاقتصاد الصادرين في يوليو ونوفمبر ١٩٨٥ (أي بعد قرار مجلس الوزراء للخطة الخمسية في ابريل ١٩٨٥) ما يؤكد أن دراسة علمية تشارك فيها خبرات عالمية ووطنية في طور الاعداد «لوضع تصور متكامل للسياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والقطاعي، مع تحديد المسارات البديلة لحركة الاقتصاد في المستقبل. . . وستخلص الدراسة إلى وضع خطة عمل لتنفيذ مقترحاتها في اطار خلق ترابط بين القطاعات المختلفة والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وبما يحقق الفائدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: إذا كنا رسمياً لا زال ننتظر الدراسة التي ستبين لنا كل هذا. . . ماذا تبين لنا الخطة الخمسية؟

في اعتقادي الخاص، أن هذا التساؤل أو شبيهاً له كان في ذهن أعضاء «لجنة السياسة الاقتصادية والمالية للخطة» حين قالوا بمذكرة مكتوبة بكثير من اللباقة والدبلوماسية مطالبين بالتأني في وضع الخطة والاكتفاء ببرنامج عمل حكومي: «قد تتطلب المرحلة القادمة البدء في اعداد برنامج للحكومة يتضمن أهدافاً وتصورات عامة متفق عليها لخطة مستقبلية يعد لها بشمولية وبشكل متأن، واستناداً إلى بيانات دقيقة ودراسات استطلاعية ضرورية. ولسوف يؤدي ذلك إلى مزيد من واقعية كل من البرنامج الحكومي والخطة المستقبلية، والقدرة على ادخال التعديلات اللازمة عليهما للتأقلم الواقعي مع المستجدات المحلية والخارجية.

ولعل هذه الحقيقة بالذات هي التي دعت إلى اعطاء الخطة اسماً طويلاً يحاول أن يرضي الجميع وهو برنامج العمل الحكومي ـ الخطة الإنمائية للسنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠».

ثانياً ـ الدور الذي رسمته الخطة للقطاع الخاص:

بعد هذه الوقفة التي حاولت كثيراً أن أتجنبها، ولكني لم أجد بداً عنها للتعريف بمدى تلبية الخطة لاحتياجات الكويت الحقيقية والمستقبلية، أعود

لتبيان ما تضمنته هذه «الخطة» عن القطاع الخاص ودوره خلال السنوات الخمس التالية.

لقد بلورت الخطة توجهاتها الرئيسية في ستة أهداف رئيسية أحدها «تنمية دور القطاع الخاص والعمل على زيادة مساهمته في مجالات التنمية المختلفة مع التركيز على الأنشطة الانتاجية»، وجاء في الاطار العام للخطة أن «من الأمور الهامة التي تركز عليها تأمين عنصر التنسيق والانسجام بين جميع الفعاليات في المجتمع سواء بين الادارات الحكومية بعضها البعض، أو بين القطاع الحكومي ككل والقطاع الخاص. كما أنه دون تجاوب القطاع الخاص وادراكه التام لمتطلبات الجهود الانمائية».

وانطلاقاً من هذا المفهوم، وانسجاماً مع روح النصوص الدستورية تؤكد الخطة في اطارها العام على تشجيع المبادرة الفردية، وفاعلية النظام الاقتصادي الحر، والمسؤولية الاجتماعية لرأس المال الخاص وتعميق دوره في جهود التنمية. كما تؤكد الخطة أن المجال مفتوح أمام القطاع الخاص للقيام بتنفيذ وادارة جميع المشروعات الانتاجية والخدمية التي لا تدخل في نطاق اختصاصات القطاع العام في الوقت الحاضر مثل المشروعات المتعلقة بانتاج وتصنيع وتسويق النفط أو تلك التي ترتبط بخدمات النفع العام. وعلى وجه التحديد، فإن مجال النشاط الانتاجي للقطاع الخاص يشمل مختلف مشروعات الصناعات الاستخراجية والتحويلية غير النفطية، ونشاط البناء والتشييد، بالاضافة إلى المشروعات التجارية والزراعية واستغلال الثروة السمكية، ومشروعات الخدمات الانتاجية كالمصارف والتأمين والنقل البري والبحري إلى غير ذلك من المشروعات المشابهة، مع عدم اغفال الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في مجال الخدمات الاجتماعية.

وبعد ذلك يبين الاطار العام للخطة السياسات والاجراءات التنفيذية للوصول الى تنمية دور القطاع الخاص، فيعدد أربع سياسات هي: تشجيع المبادرات الفردية، وإحياء دور الكويت كمركز تجاري دولي، وتوفير التمويل اللازم للاستثمار في مجالات الانتاج السلعي، وتهيئة المناخ الملائم لتشجيع

الاستثمارات في المجالات التي تثبت جدواها الاقتصادية. كما يحدد اطار الخطة اثني عشر اجراءً تنفيذياً لهذه السياسات.

فإذا انتقلنا الى البرنامج الاستثماري نلاحظ أن الحجم الكلي للاستثمارات المحلية خلال سنوات الخطة الخمسية يقدر بأسعار سنة الأساس (١٩٨٤) بحوالي (٧,٥١٦) مليون دينار. منها (٦,٣٠٦) مليون أو (٨٤٪) للقطاع الحكومي، و (١,٢١٠) مليون دينار أو (١٦٪) للقطاع الخاص. وقد توزعت استثمارات القطاع الخاص على الانشطة الاقتصادية المختلفة بالترتيب التالي: العقارات وخدمات الأعمال (٤٠٪)، الصناعة التحويلية عدا النفط (١٩,٢٪) والتجارة والمطاعم والفنادق (٦,٦٪) ثم الزراعة والصيد والكهرباء والماء، خدمات المجتمع، خدمات المال والتأمين على التوالي.

وبينما استأثر القطاع العام بكامل استثمارات النفط والصناعات النفطية، والاسكان الحكومي والمرافق العامة والمباني الحكومية وكامل استثمارات الخطة تقريباً في قطاع الكهرباء والماء، وفي خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية، نجد أن الخطة قد أعطت القطاع الخاص كامل استثماراتها في الصناعات التحويلية غير النفطية، وفي التشييد والبناء، وفي قطاع العقارات وخدمات الأعمال بينما لم تترك للقطاع الخاص إلا حوالي (٣٥٪) من استثمارات خدمات المال والتأمين، و (٢٣٪) من استثمارات النقل والتخزين والمواصلات.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن مفهوم «القطاع الخاص» في الخطة يعني القطاعين الخاص والمشترك، وأن تقديرات حصة القطاع الخاص في البرنامج الاستثماري قد استندت على ما أنجزه هذا القطاع من استثمارات في السنوات السابقة، وعلى توقعات الخطط التي تدخل في باب الحدس والتخمين، كما تجدر الاشارة إلى أن الخطة لم توضح التوزيع القطاعي لاستثمارات القطاع الخاص بشكل مفصل كما فعلت بالنسبة لاستثمارات القطاع العام، بل اكتفت بالاشارة العابرة إلى دور القطاع الخاص في بعض الأنشطة الاقتصادية فقط.

هذا ملخص لا يشوبه التشويه للدور الذي أعدته الخطة الخمسية الحالية

للقطاع الخاص، فإذا أردنا أن نحلل هذا الدور بواقعية بعيدة عن المجالات، وجدنا ما يلي:

١ ـ التناقض الواضح بين المضمون النظري للأهداف والبرنامج العملي للتنفيذ:

فبينما تؤكد الخطة في تحديد توجهاتها الرئيسية الستة على أن أحد هذه التوجهات أو الأهداف العامة هو تنمية دور القطاع الخاص: وزيادة مساهمته في مجالات التنمية المختلفة، وخاصة في الأنشطة الانتاجية، فإننا نلاحظ أن البرنامج الاستثماري لا يعكس هذا الهدف اطلاقاً بل هو ربما يتناقض معه في أكثر من موقع. فاستثمارات القطاع الخاص لا تتجاوز (١٦٪) من اجمالي استثمارات الخطة في سنواتها الخمس. وهو ممنوع بشكل مطلق من دخول قطاع النفط انتاجاً وتسويقاً وصناعة، ولا ندري لماذا اعتبرت الخطة هذا الموضوع أمراً بديهياً مسلماً به، فلم تحاول أن تتناقض تماماً مع ما أخذت به الخطة. ورغم أن ما خصص للقطاع الخاص في مجال الزراعة والصيد يشكل (٥٨٪) من الاستثمارات الملحوظة لهذا النشاط، فإن هذا المبلغ لا يتعدى ٣٦ مليون دينار أو (٧) ملايين دينار كل عام، وهو مبلغ لا يكفي اطلاقاً لتحقيق الأهداف الكمية المرسومة لهذا النشاط، وبالنسبة لقطاعات الانتاج السلعي (الزراعة والنفط والصناعات التحويلية بما فيها النفط) تبلغ جملة الاستثمارات الملحوظة لها في الخطة (١,٥٨٦) مليون دينار ليس للقطاع الخاص فيها إلا (٢٦٨) مليون دينار أو ما يعادل (١٧٪) فقط، علماً بأن هذه النسبة تضم القطاع المشترك أيضاً، ورغم أن القطاع الخاص أعطي كامل الاستثمارات الملحوظة للصناعات التحويلية غير النفطية، فإننا نلاحظ أن التركيز قد انصب على الصناعات الإحلالية دون الصناعات التصديرية التي يجب أن تمثل التوجه الرئيسي للتصنيع في الكويت، وبالتالي، فمن غير المحتمل اطلاقاً أن ينفذ القطاع الخاص هذا الحجم من الاستثمارات الصناعية في ظل الظروف الراهنة والمتوقعة، وفي قطاع الكهرباء والماء لم يأخذ القطاع الخاص إلا حوالي (٣٠) مليون دينار لنقل المياه بالصهاريج من أصل (٢٠٨٤) مليون دينار هي مجموع استثمارات الخطة في هذا

القطاع. والواقع أن استثمارات حكومية بهذا الحجم يمكن أن يتولد عنها استثمارات جانبية، يمكن أن يعطي القطاع الخاص الحوافز الكافية للدخول فيها بصناعات جديدة تلبي متطلبات حفظ وصيانة وتطوير قطاع الكهرباء والماء. وفي مجال النقل والتخزين والمواصلات، خصص للقطاع الخاص استثمارات حجمها (١٣٠) مليون دينار دون أي شرح لمشاريع هذه الاستثمارات. وتصل استثمارات القطاع الخاص في مجال التشييد والبناء والعقارات وخدمات الأعمال الى (٦٥٩) مليون دينار أو ما يعادل (٥٥٪) من اجمالي استثمارات القطاع الخاص منها (١٦٤) في مجال التشييد والبناء و (٤٩٥) مليوناً لقطاع العقارات وخدمات الأعمال الذي لم تكلف الخطة نفسها عناء توضيح مكوناته، أو تفسير كيفية الوصول إلى هذا الرقم الضخم في ظل الركود الحالي في سوق العقار وفي ظل وجود برنامج طموح للاسكان الحكومي.

٢ ـ الغياب الكامل لترجمة السياسات إلى منهاج عمل:

رأينا أن الخطة قد أوردت أربع سياسات محددة للوصول إلى هدف تنمية دور القطاع الخاص. غير أن المخطط لم يبذل أي جهد لبلورة هذه السياسات إلى أهداف كمية ورقمية. إذ لا يوجد في الخطة أية اشارة إلى الكيفية التي سيتم بها «تشجيع المبادرات الفردية في مختلف المجالات الانتاجية والخدمية» ولم يأت أي ذكر على المشاريع والاستثمارات والتشريعات التي يمكن عن طريقها «إحياء دور الكويت كمركز تجاري دولي»، والاستثمارات الملحوظة للخدمات المالية لا تكفي اطلاقاً لتوفير التمويل اللازم للاستثمار في مجالات الانتاج السلعي.

٣ ـ اغفال دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الحكومية المدرجة في الخطة:

تضمنت الخطة جملة من الأهداف والسياسات والاجراءات التي يتطلب تحقيقها مبالغ كبيرة من الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري الذي يجب أن يصب في النهاية في مشروعات محددة يمكن لمؤسسات وشركات القطاع الخاص الوطني أن تلعب دوراً كبيراً في تنفيذها. غير أن الخطة لم تأت اطلاقاً على تبيان أسلوب التنفيذ هذا وما ينبغي وضعه من سياسات ومحفزات لتعبئة طاقات

وامكانات القطاع الخاص للقيام بهذه المهمة، تاركة الأمر ـ كما يبدو ـ لما جرت عليه العادة حتى الآن من طرح هذه المشاريع للمناقصة العامة وترسية المناقصة على العرض الأرخص بصرف النظر عن الانعكاسات الاقتصادية والسكانية الناجمة عن ترسية القسم الأعظم من هذه المشاريع لشركات أجنبية. بينما كان من واجب المخطط أن يعمد الى تصحيح هذا المسار وتضمين الخطة ما يؤكد الرغبة في أن يشارك القطاع الوطني الخاص بتنفيذ أكبر قدر ممكن من هذه المشاريع ووضع الاجراءات الضرورية لتحقيق ذلك، كإعادة النظر في أسلوب تخطيط تنفيذ المشروعات الحكومية، وتطويع المواصفات والشروط العامة والخاصة بما يتناسب مع ظروف الانتاج المحلي دون التضحية بالمستوى المطلوب.

وباختصار شديد، إن ما أعطته الخطة بسخاء للقطاع الخاص في مجال الأهداف النظرية عندما جعلت تنمية دوره أحد توجهاتها أكدت أن تشجيعه أمر ينسجم مع روح الدستور ونصوصه... عادت فأخذته بالتقسيط في برنامجها الاستثماري، وفي إهمال الاجراءات والمشاريع التي تترجم هذا الهدف إلى واقع عملي، وفي اغفال دوره بتنفيذ مشاريع الخطة.

ثالثاً ـ القطاع الخاص واصلاح المسار الاقتصادي:

رأينا أن المهمة الرئيسية للادارة الاقتصادية في الكويت بالوقت الراهن، هي التركيز أولاً وقبل كل شيء على اصلاح المسار الاقتصادي اصلاحاً جذرياً يتحرر من التوجهات التقليدية في الحفاظ على وتائر نمو مرتفعة ومتواصلة، ويعالج الاختلالات والأخطاء، ويواجه الحقائق الاقتصادية المستجدة.

وفي اعتقادي، أن الخطة الخمسية الحالية قد فقدت جزءاً كبيراً من مصداقيتها كخطة تنموية مستقبلية شاملة وواقعية، حين أخفقت في أن تعكس درجة كافية من الوعي لهذه المهمة الرئيسية، أو حدّاً مقبولاً من السعي لاصلاح المسار، فهي على سبيل المثال لم تستطع أن تتصدى لمفهوم الرفاه الاجتماعي «وتطبيقاته في الكويت لتفصل بين الترفيهي والضروري، وتتعرف على المنتج والعقيم ثم توازن بين العبء والامكانات المتاحة، ثم تعدل برنامج الرعاية

الاجتماعية ونسب الدعم المختلفة على ضوء الممكن والمفيد. وهي لم تستطع أيضاً أن تتوصل في تقييم القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى الاحصاءات والأرقام التي تعكس بدقة جدوى وانتاجية كل قطاع، وقدرته الحقيقية على النمو في غياب سياسات الدعم الحالية. والخطة لم تحاول اطلاقاً أن تستقرىء الدور المطلوب للقطاع الخاص ومن القطاع الخاص في ظل الاصلاح المرتقب للمسار الاقتصادي. وأنا هنا لا أدعي القدرة على القيام بهذا الاستقراء، ولكني أطمح إلى ثواب الاجتهاد في القاء بعض الضوء على هذا الموضوع الذي أغفلته الخطة.

إن التعرف على ملامح الدور المستقبلي للقطاع الخاص، يتطلب بلورة بعض الأفكار في اطار الأهداف الوطنية بعيدة المدى، ومن خلال مجموعة من التساؤلات منها.

١ ـ مدى جدوى استمرار الحكومة في الاضطلاع بأنواع عديدة منه.

٢ ـ إلى أي مدى ستبقى الحكومة متمسكة بملكية الأسهم في الشركات المساهمة، وما إمكانية وضع برنامج زمني وتصورات مبدئية لاعادة هذه الأسهم إلى القطاع الخاص؟ خاصة وأنه من المعروف أن مبررات قيام القطاع المشترك استمدت أساسياً من رغبة الحكومة في زيادة وتطوير دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني. غير أن هذا المنطلق سرعان ما توسع، ثم جاءت ظروف خارجة عن ارادة الحكومة والقطاع الخاص مما جعلتنا ننسى هذا المنطلق كلياً.

٣ ـ ما هي المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وتحد من قدرته على أداء الدور الذي هو قادر عليه، وراغب به في التنمية الاقتصادية للبلاد؟ واقتراح الاجراءات والسبل الواجب الأخذ بها لمعالجة هذه المعوقات وتجاوزها.

٤ ـ مدى كفاية الحوافز القائمة (الدعم المباشر وغير المباشر للقطاعات والأنشطة المختلفة) لاجتذاب الاستثمارات الخاصة نحو مجالات التوظيف المرغوبة وخاصة في ميدان الانتاج السلعي؟

٥ ـ ما هي الوسائل الكفيلة بتشجيع الشباب الكويتي على الاتجاه للعمل الحر

بحيث تزيد نسبة الكويتيين المالكين للمشاريع أو المشاركين فيها، وتزيد، بالتالي، درجة الأمن الاقتصادي في البلاد؟ وكذلك الوسائل والمقترحات التي تكفل زيادة مساهمة العمالة الكويتية في القطاع الخاص؟

ومن جهة ثانية، إن هدف تنمية دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الجهود الإنمائية وخاصة في القطاعات الانتاجية السلعية والخدمية، يجب أن يستمد مبرراته وأهميته من إيمان شعبي عام بفلسفة الاقتصاد الحر المنظم والمعتمد على القطاع الوطني الخاص المدرك لدوره التنموي ووظيفته الاجتماعية، وهي فلسفة ترتبط بتاريخ الكويت السياسي والاقتصادي، وتنبثق من سجية وطبع الإنسان الكويتي، والمهارات التي تميز بها مجتمعه لأسباب طبيعية وجغرافية عديدة.

والواقع، أن الخطة الحالية حين جعلت تنمية دور القطاع الخاص أحد توجهاتها الرئيسية الستة لم تستند في ذلك إلى قرار سياسي حاسم مستلهم من استراتيجية سياسية واجتماعية واضحة، بل تبنت هذا الهدف نزولاً عند حقيقتين اثنتين: أولاهما: اتساع الفجوة بين الايرادات والنفقات العامة المتوقعة، وضرورة تحويل بعض النشاطات من القطاع العام إلى القطاع الخاص لردم هذه الفجوة. وثانيهما، إن تعزيز دور القطاع الخاص يساعد إلى حد بعيد على تحقيق الهدف الأول والأهم للخطة الخمسية الحالية وهو تعديل التركيبة السكانية. ولعل غياب «التصور» الاستراتيجي لدور وأهمية القطاع الخاص في المجتمع الكويتي هو الذي جعل الخطة تفشل في بلورة السياسات والاجراءات والمشاريع التي تؤدي الى تنمية دور القطاع الخاص، وتخفق في تحقيق الانسجام بين توجهاتها النظرية وبرنامجها الاستثماري في هذا الصدد.

إن الدعوة إلى اصلاح المسار بالنسبة لمفهوم ودور القطاع الخاص يجب أن تنبثق من قناعة علمية بأن الحرية الاقتصادية المنظمة هي الأسلوب الأمثل للتنمية في دولة الكويت. علماً بأن مبدأ الحرية الاقتصادية هذا لا يتعارض أبداً مع الدعوة لتدخل الدولة في سبيل تسريع خطى التنمية وتصحيح مساراتها وتوجيهاتها نحو الأهداف المرجوة. كما أن هذه الدعوة يجب أن تنبثق من وعي

كامل بأن تنمية القطاع الخاص وتعزيز دوره هو البديل الوحيد للواقع الذي يفرض نفسه مؤخراً دون أن يكون مخططاً له أو مرغوباً به وهو ما يمكن تسميته بشيء من التجاوز «رأسمالية الدولة» بكل ما يحمله هذا التعبير من مخاطر ليس على الاقتصاد الوطني ومستقبله فحسب، بل وعلى مسيرة الديمقراطية، وجهود العدالة الاجتماعية، وحق تكافؤ الفرص، في البلاد أيضاً.

ولا تكتمل الصورة المرجوة للدور المستقبلي للقطاع الخاص في ضوء اصلاح المسار الاقتصادي، إلا بالحديث عن واجب هذا القطاع في المساعدة على تحقيق الهدف الأول والمحور الرئيسي للخطة الحالية، وهو تعديل التركيبة السكانية وزيادة المساهمة الوطنية في القوة العاملة بالبلاد.

تبين الجداول الاحصائية في الاطار العام للخطة الحالية أن تقديرات قوة العمل لسنة الأساس ٨٤/٨٥ تبلغ حوالي (٥٦٦) ألف شخص منهم (١٢٨) ألفاً أو (٢٢,٦٪) من الكويتيين، وحوالي (٤٣٥) ألفاً أو ما يشكل (٧٧,٤٪) من الوافدين.

وفي محاولة لتوزيع العمالة الوافدة بين القطاعين الحكومي والخاص، يمكننا أن نستبعد الوافدين العاملين بالخدمات الشخصية والمنزلية لصعوبة اعتبارهم من هذا القطاع أو ذاك وعددهم حوالي (٦٤) ألفاً، كما يجب أن نستبعد العاملين في مجال التشييد والبناء لأن غالبيتهم العظمى من العمالة غير المستقرة والتي لا بد وأن تعود الى بلادها مع انتهاء المشروع الذي تعمل به، وعددهم حوالي (١٠٠) ألف أي (٢٥٪) من قوة العمل الوافدة. . . علماً أنه من الصعب أن نفكر بعمال بناء كويتيين في المستقبل المنظور على الأقل، بعد هذا، يبقى لدينا قرابة (٢٦٠) ألف عامل وافد يتوزعون بنسب متساوية تقريباً بين القطاعين الحكومي والخاص، حيث يتمركزون بالنسبة للقطاع الحكومي في قطاع الادارة العامة وخدمات المجتمع (١٠٠) ألف. ثم قطاع النقل والمواصلات، فقطاع الكهرباء والماء، وقطاع تكرير البترول، وقطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بالترتيب، أما بالنسبة للقطاع الخاص فهم يتمركزون في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم (٦٥) ألفاً، وفي قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية (٣٨) ألفاً، ويتوزع

الباقون وهم حوالي (٢٥) ألفاً على قطاعات النقل والتخزين، فقطاع التمويل والتأمين والعقارات، فقطاع الزراعة والصيد.

إن هذا التوزيع للقوة العاملة الوافدة، يؤكد تماماً أن القطاع الخاص لا يستعين بالقوة العاملة الوافدة لمجرد التوفير بالتكلفة، بل إن السبب الأول والأهم لزيادة عدد الوافدين في اجمالي قوة العمل بالقطاع الخاص، هو أن الخبرات والاختصاصات المتوفرة لدى قوة العمل الكويتية تتلاءم أكثر من احتياجات العمالة الحكومية وخاصة في ميدان الادارة وخدمات المجتمع، إلى جانب أن قوة العمل الكويتية ما زالت تفضل بصورة عامة المجال الحكومي لأسباب عديدة لا داعي لذكرها هنا.

والنتيجة التي يجب تأكيدها في هذا الصدد، أن القطاع الخاص إذا ما أسند له الدور الذي يستحقه ويرغب به، والذي ينسجم مع الكويتية وزيادة اعتماده عليها تدريجياً، ولكن هذا يتطلب بالمقابل توجيه المناهج التربوية، والدراسات الفنية والجامعية والمهنية، توجيهاً ينسجم مع التنمية وهدفها في آن معاً، ولا يمكن أن يكون هناك أية اعتبارات أهم من أن يتمتع المواطن بحق العمل وشرفه في وطنه.

بقيت نقطة واحدة بالغة الأهمية أود أن أطرحها بإيجاز في نهاية حديثي عن دور القطاع الخاص، وهي أنه بينما نسجل بكل اعتزاز رسوخ التقاليد الديمقراطية وتطور المشاركة الشعبية في الادارة السياسية للبلاد، نلحظ في الوقت نفسه وبكل أسف تراخي هذه التقاليد وضعف هذه المشاركة في الادارة الاقتصادية، كما نلحظ أن الادارة التكنوقراطية تكاد تصبح ذات نفوذ غير قابل للرقابة أو الرأي الآخر في الأمور الاقتصادية. . . كما أنها لا تخفي محاباة رسمية وواضحة لكل ما يشارك القطاع العام في ملكيته وادارته تجاه منافسيه من القطاع الخاص، ولو كان ذلك على حساب مبدأ تكافؤ الفرص، وخلافاً لأصول المنافسة العادلة. وهذا ما يجعلني أضم صوتي الى صوت الداعين لإعادة تجربة «مجلس التخطيط» بصيغة تؤمن مشاركة شعبية كافية في الادارة الاقتصادية. ويجعل «للرأي الآخر» قناة اتصال وحوار مع أصحاب القرار الاقتصادي والمؤثرين فيه.

وأخيـراً، أستميحكم العذر إن أطلت دون أن أوفي المـوضـوع حقـه، وثقتي أكيدة بأن الزميل الصديق السيد/ جاسم السعدون سيعـوض بما عـرف عنه من جدية البحث وعلمية المنهج مـا قصّرت في شرحه أو أخـطأت في تحليله. كما أن آراءكم ومناقشاتكم ستزيد حلقتنا هذا ثراءً وفائدة.

ويقيني في النهاية أن القطاعين العام والخاص في الكويت قطاعـان متكامـلان في خدمة المواطن الكويتي واقتصاده ورخائـه، وهما بـذلك أشبـه بالنيلين الأزرق والأبيض، يجري الخصب في ابتعادهمـا وفي اقترابهـما إلى أن يلتقيا ويتـوحدان في المجرى العظيم.

دور القطاع الخاص في الخطة الانمائية للسنوات ٨٥/١٩٨٦ ـ ٨٩/١٩٩٠

جاسم خالد السعدون

يتضح من عنوان المحاضرة أنه يعتمد على ثلاث فرضيات لا بد وأن أقبلها حتى يكون جائزاً لي أن أسترسل في سرد محتواه، وحيث انني لا أقبل هذه الفرضيات فلا بد لي أن أطرح مبرراتي للرفض وتصوري البديل لما سيكون عليه دور القطاع الخاص، والفرضيات التي يعتمدها عنوان المحاضرة هي:

١ ـ إن هناك تنمية بالمفهوم المتعارف عليه لها، أي ضمان مستوى معيشة مقبول وتنميته بشكل دائم وذلك بالاستغلال الأفضل لكل الموارد المتاحة للمجتمع وأهمها المورد البشري وحسن مزاوجتها، وبأقل التكاليف الممكنة مع توزيع ثمرات التنمية وأعبائها بشكل عادل.

٢ ـ إن هذه التنمية المحسوبة تتحقق كمّاً ونوعاً من خلال خطط مرحلية أحد أنواعها الخطط الخمسية، والفرضية الثانية هي أن الخطة الحالية تقوم بالتحقيق المرحلي لهذا النوع من التنمية.

٣ ـ والفرضية الثالثة هي أن للقطاع الخاص دوراً في تحقيق هذا النوع من التنمية من خلال تلك الخطة المرحلية.

أولاً ـ الفرضية الأولى أو النهج التنموي:

لا يبدو لي من متابعة تجربتنا مع التنمية النفطية أننا قد مارسنا أو سنمارس من خلال الخطة تجربة تنموية حقيقية، بل إنها تتحول في بعض الأحيان الى

تنمية سالبة. فمستوى المعيشة الذي يتحقق يعود إلى استهلاكنا لأصل زائد بأكثر كثيراً من المفترض، أو أننا نعيش على قرض متوسط أو طويل الأمد مقابل شيك آجل بدون رصيد حقيقي، وربما بأعباء اضافية إذا تناسينا الكلام عن خلق الشكل المظهري للتنمية. والواقع أن هناك محاولات علمية جادة ـ انظر مثلاً الخوجا وسادلر، عسكري وجلال وسيشنوف، وستوفر ـ لتحديد نسبة هذا القرض من ناتجنا المحلي والذي هو يفوق في أفضل الأحوال نصف مستوانا المعيشي الحالي، وسنكتشف ذلك بمجرد اعادة طريقة حساباتنا القومية بإحدى الطرق المقترحة بعد اكتمالها، والنهج التنموي الحالي وتوجهه الاستثماري لا يعد بالمحافظة على مستوى معيشي مقبول ومتنامٍ، ولم يعمل على ذلك خلال تجربة ٤٠ سنة سابقة.

ومن جانب آخر لهذا النهج تكاليف تفوق كثيراً مزاياه، فقد كان هذا النهج هو السبب المباشر في بلوغ التركيبة السكانية حوالي ٤٠٪ كويتيين و ٦٠٪ غير كويتيين، وبلغت نسبة مساهمة الكويتيين في العمالة ٢٠٪ إلى ٨٠٪ وأدى الى زيادة مساهمة غير العرب في قوة العمل إلى ما يفوق ٤٠٪، والأهم أن الغالبية العظمى منهم لا يقومون بعمل انتاجي وإنما يقومون على خدمة بعضهم البعض. وهذا النهج التنموي هو الذي أدى إلى تحول جهود المواطن وحوله متواجد ولفترة صغيرة بجسده فقط في مكاتب عمل خدمي دون انتاجية تذكر حتى بلغت نسبة الكويتيين من الكتبة والعمالة الحالية في القطاع الحكومي قرابة الثلثين. وهذا لا يعني أن البقية يعملون في أعمال منتجة، وإنما هم في الغالب رؤساء للعمالة العادية.

وهذا النهج هو الذي حوّل التعليم الى سلعة اجتماعية وصنف الخريج بغض النظر عن الحاجة له إلى فئة ذوي الدخل المتوسط فتكدس الطلبة الجامعيون في تخصصات سهلة ولكن غير مطلوبة، وحتى تكاليف المتعلم بلغت في عام ١٩٧٩ حسب احصاءات البنك الدولي للطالب في المرحلة الثانوية ضعفي نظيره في بريطانيا، وتكلفة الطالب الجامعي ضعفي مثيله في الولايات المتحدة، وتكلفة الطالب الغني ثمانية أضعاف مثيله في بريطانيا. وبطبيعة الحال، فإن الفروق النوعية في مخرجات التعليم هي لصالح الدولتان الاخريان وهذا ينسحب على

الخدمات الصحية بدليل سفر القادرين للعلاج في الخارج، وينسحب على خدمات الاسكان الباهظة التكاليف للنمط الاسكاني المرتبط بخدم المنازل والذي خلقه نهجنا التنموي. فالإنسان متوسط الدخل في بلدنا لا يستطيع مواجهة متطلبات إسكانه حتى جيله الثالث وهي ميزة لدول التنمية النفطية.

نضيف إلى ما تقدم غياب السياسة الضريبية كإحدى أدوات السياسة الاقتصادية وبالتبعية غياب دورها في تعبئة الموارد وتوجيه وترشيد الاستثمار والاستهلاك وعدالة توزيع الدخل. وغياب سياسة نقدية فاعلة، الناشئة وكان بإمكان هاتين الأداتين حماية الاقتصاد من التقلبات الخطرة الناشئة عن سياسة الإنفاق العام شديدة التوسع زيادات أسعار النفط في منتصف وأواخر السبعينات.

إذاً هو نهج تنموي مكلف وخطر وغير واعد وهذا يسقط الفرضية الأولى بأن هناك تنمية، إذ أنه كما يبدو قد صنع كل ما يمكن أن يصنعه المال، وقوض كل ما يمكن أن يصنعه الإنسان.

ثانياً ـ الخطة الإنمائية الخمسية:

وإذا اتفقنا أو بعضنا على الاقل على غياب النهج البناء في استراتيجية التنمية، فمن البديهي أن تكون الفرضية الثانية أي دور الخطة في البناء الغائب غالباً أيضاً. وحتى نكون أكثر دقة أقول: إن الخطة لا تعدو كونها تسمية موفقة لبعض أمراض النهج التنموي النفطي، وبرمجة غير موفقة لنمط النفقات العامة السيء الحالي. ولكنها على أي الأحوال محاولة للبرمجة والالتزام بشيء ما على مدى خمس سنوات وهذا على تواضعه تحول إيجابي. إذ يبدو أن هناك نية لتبني هذا البرنامج على عكس البرامج أو الخطط السابقة التي لم يتم تبنيها.

ولنحاول أن نبرر الخلاصة الأخيرة، أي أن الخطة هي تسمية موفقة لبعض أمراض النهج التنموي الحالي، ومجرد برمجة غير موفقة لنمو النفقات العامة السيء الحالي، فالخطة تتوقع أن ينمو قطاع النفط، أي انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي والاستكشافات بحوالي ٣,٥٪ سنوياً نمواً حقيقياً أي بعد حسم أثر

التضخم. إن حدث ذلك، فإن نمواً مقابلاً في ثلاثة قطاعات رئيسية غير نفطية سيكون نتيجة حتمية، فالإدارة الحكومية والخدمات الاجتماعية وتمثل حوالي ٢٤٪ من القطاعات غير النفطية، ستنمو بالتبعية بمعدل نمو سنوي حقيقي بحوالي ٣,١٪ وسينمو قطاع الخدمات المالية والتأمين والعقارات بحوالي ٥,٢٪ ويمثل حوالي ٢١٪ من إجمالي القطاعات غير النفطية. وسينمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نمواً حقيقياً ٣,٥٪ سنوياً ويمثل حوالي ١٩٪ من إجمالي القطاعات غير النفطية. والقطاعان الأخيران يغلب على ملكيتهما الطابع الخاص. وكذلك الحال مع بقية القطاعات الأقل أهمية مثل التشييد والبناء والصناعات التحويلية وغيرها. وإذا أردنا أن نضع ما تقدم في أسلوب يسهل فهمه، فالخطة تقترح أن تغيراً حقيقياً موجباً بنسبة ٣,٥٪ سنوياً في قطاع استخراج النفط سوف يترتب عليه نمو موجب في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٩٪، مما سيوفر ايجاباً على القطاعات غير النفطية بشكل أكبر وقرابة نصفها قطاع خاص اذ ستنمو بمعدل حقيقي ٤,٢٪ سنوياً.

أي أن دور القطاع الخاص ثابت منذ اكتشاف النفط سيظل ينتظر أن تتحقق الغرضية بنمو حقيقي في قطاع النفط حتى يتسنى له أن ينمو بمعدل متوسط ٤,٢٪ وأن ضمناً ان يستمر النمو في القطاع النفطي بهذه المعدلات إلى الأبد فنحن من حيث المبدأ غير مختلفين، فمعدلات النمو المقترحة عالية إذا ما أضيفت إلى مستويات المعيشة الحالية القائمة، ولكنها فرضية غير واقعية وبتقليب مجلدات الخطة بكاملها لم أجد دراسة واحدة ولا حتى تبريراً للغرضية الأساسية للخطة. أي أن الجانب الأساسي في بناء الخطة غائب واجتهادي واجتهاد رجل الشارع، واجتهاد وزارة التخطيط في هذا المنحنى لها فرص متعادلة في القبول في المدى القصير. ولا أعتقد أنه يصدق بحقها وصف الخطة والأساسيات تعامل بهذه البساطة غير المحببة.

دعني أتساءل ماذا لو بني القطاع الخاص توقعاته بناءً على ما هو مكتوب بوثائق الخطة، ثم فوجيء بتغير الظروف كما هو الحال في الوقت الحاضر والخطة في سنتها الأولى؟

إذن، فالخطة ليست بخطة، وإنما محاولة لرصد الماضي وإسقاطه على المستقبل بغرضية واحدة لم يبدل أي جهد للتأكد من صحتها.

أو بمعنى آخر، فإن الخطة لا تعدو كونها تنبؤاً بحجم الايرادات المحتملة محكوماً بمستوى محدد للنفقات العامة (حوالي ٣,٥ بليون دينار) ثم تتبع أثر هذه النفقات على القطاعات التقليدية في الاقتصاد شاملة القطاع الخاص.

والنتيجة التي نستخلصها من هذا التوجه أن الأمور ستسير كما كانت دائماً تسير متأثرة بالمتغير نفسه، فإذا زادت أسعار النفط وايراداته بالتبعية، فإن الآثار السلبية ستكون أقل أو أكبر قليلاً مما كانت في السابق، وإذا قلّ ربما انعكس هذا في آثار سلبية أقل ولكن مصحوبة بكثير من الشكوى على رواج وانتاج ساد ثم باد. وحتى نحدد نماذجاً من هذه الآثار بعضها سمتها الخطة وبعضها لم تسمها أذكر، أن التركيبة السكانية ستظل مختلفة لو زادت أسعار النفط لأن النهج التنموي ورواجه يتطلب المزيد من المستهلكين والمزيد من المؤجرين وغياب الحاجة للعمل للكويتي يتطلب استيراد من يقوم مقام الكويتي بالعمل بعد تحييده سواء في المنزل أو في جهاز الخدمات الحكومي. والأكثر خطورة أن النهج التنموي المعتمد على مشاريع البنى التحتية والأشكال العمرانية المعقدة يتطلب نمواً في العمالة والسكان في العنصر غير العربي، ولعل تفوق العمالة الآسيوية وبلوغها نسبة تزيد على الـ ٤٠٪ من اجمالي العمالة مؤشراً تذكره احصاءات الخطة. وقد ساعد عليه الفهم المخلوط لمفهوم الأمن القومي في المدى المتوسط والطويل حين كانت ردود الفعل في المدى القريب موجهة ضد العرب على افتراض أنها عمالة مسيسة. أما إذا انفخضت أسعار النفط، فإن الهدف الكمي لتوازن السكان سيتحقق دون جهد نتيجة تقلص فرص العمل، وأخشى أن يكون هذا التقلص على حساب النوعية أو العمالة المميزة القادرة على العطاء نتيجة ارتفاع تكلفتها ولأن الخطة لا تقدم البديل الانتاجي الذي يحدد احتياجات التنمية من البشر المؤهلين مما يعني أن النتيجة قد تكون خليطاً أقل ولكن أسوأ من حيث تأثيره على احتمالات التنمية. ومن يدري فلو قامت الخطة بدراستها الخاصة حول النفط واحتمالاته، وبتبعية النهج التنموي المرتبط به، فقد تكتشف أن دعوتها إلى زيادة الخصوبة لدى الكويتيين ونصفهم لم يدخلوا

سوق العمل بعد، وحوالي ٣٠ ألفاً منهم سيدخلون في سنوات الخطة، قد تجد أن دعوتها غير مبررة وربما مغلوطة، إذ أن البلد ستواجه فائض عمالة محلية في منتصف التسعينات أو مع بداية القرن القادم.

وحتى دعوى الخطى الخيّرة في تنمية الموارد البشرية من خلال دراسة التوزيع الحالي للطلبة في التعليم الجامعي والنصح بضرورة التوجه إلى الهندسة والطب والطب المساعد مثلاً، هي دعوى اجتهادية لا يسندها أي سند علمي. إذ أننا في دعوانا هذه نفترض سلفاً أنها تتفق مع قدرتنا في العام التنموي القادم. ولم أقرأ في مجلدات الخطة دراسة تحدد هذا المسار الجديد ومتطلباته من المهندسين أو الأطباء. بل إن هناك فكراً مؤثراً في البلد يعتقد بأن قدرنا التنموي مرتبط بتقديم أفضل الخدمات المالية والتجارية، مما يرجح زيادة الاهتمام في مناهج كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية وتوجيه الطلبة اليها. ولست أرجّح أياً من التوجيهين، وقد يكون هناك ثالث ورابع، ولكن أي دعوى يفترض أن تسبقها دراسة لتبريرها لأن النتائج السلبية في الأخطاء المتعلقة بالبشر لا تظهر نتائجها الخطرة إلا بعد خروج من يدعو لها إلى التقاعد في أحسن الأحوال.

وما لم تذكره الخطة وتعطيه وزنه هو محاولة تجربتنا التنموية بالمشي برجل واحدة. وإن كان ذلك ممكناً لبعض الوقت تحت ظروف مواتية فإنه غير ممكن إلى الأبد، وأعني غياب التفكير بتكملة أدوات السياسة الاقتصادية. فالسياسة الضريبية بما تعنيه من عدالة في توزيع أعبائها وتحميل القادر لها، وقدرتها على تحقيق ايرادات مناسبة بأقل التكاليف، وبما تعنيه من قدرة على التوجيه العقلاني للاستثمار والاستهلاك، وبما تعنيه من قدرة على تهذيب التوجهات الضارة والخطرة في توزيع الدخل، تكاد تكون غالبة. والكلام مجرد خطب انشائية عن ضرورة تحميل المواطن والمقيم ببعض رسوم الخدمات المقدمة من الدولة وبشكل انتقائي وغير مدروس، علماً أنه بالامكان تضمينها سياسة ضريبية متكاملة وحال السياسة النقدية ليس بأفضل من اقتصاد صغير وشديد الانكشاف وعرضة للتقلبات الخطرة، ولحل أزمتي المناخ الصغرى (عام ١٩٧٧) والكبرى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٢) وما سبقهما وما سيلحقهما هما نتاج طبيعي لفشل السياستين الضريبية والنقدية في احتواء الآثار التوسعية الخطرة لسياسة النفقات العامة.

ورغم توفيق الخطى في تسمية بعض تكالف النهج التنموي السابق وخطورتها، فإنها لا تقدم البديل ولا تخرج عن كونها اعلان نوايا سليمة أحياناً، وقد لا تكون كذلك في بعض الأحيان لأنها تفتقر الى الدراسات الجيدة المساندة لتبرير دعواها.

أما لماذا كانت الخطة برمجة غير موفقة للنفقات العامة، فأمر تفسيره بسيط. إذ أن من بديهيات التخطيط للنفقات العامة أن يسبقه تخطيط جيد لمصادر تمويل هذه النفقات والتي هي في حالتنا القائمة مصدر واحد أساسي وآخر مساند. المصدر الرئيسي هو ايرادات النفط، وغني عن التذكير أن الخطة قد افترضت سعراً ثابتاً له مع معدلات انتاج متغيرة ومتزايدة، وهذا يعني أن المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة لم يبذل في رسم توقعاته الحد الأدنى من الجهد والذي يبذل في الدول الأقل اعتماداً على النفط حتى تضع تصوراتنا لنفقاتنا لمواجهة احتمالات متعددة.

إن الواقع الحالي على سبيل المثال ـ وهو واقع متغير ـ يعني أننا فقدنا حوالي ٥٠٪ من هذه الايرادات النفطية المقدرة للخطة أو حوالي ٣٠٪ من اجمالي ايراداتنا المقدرة. أي أننا مضطرون لتعديل كافة حساباتنا لنمط انفاقنا أو استهلاك الحجز من احتياجاتنا المالية أو ما يمكن تسييله منها. ونتيجة غياب التفكير المسبق بمثل هذا الاحتمال فنحن نواجه مشكلة وربما معضلة قبل أن نعرف أي بنود الانفاق يمكن تخفيضه بأقل الأضرار الممكنة الناتجة عن سلسلة التأثيرات التي يتركها التخفيض المفاجىء لهذا البند أو ذاك. والواقع أن الخطة الاصلية كان بها بعض البدائل لأسعار النفط ولكنها عدلت للأسوأ وفي آخر لحظة وبقرار مفاجىء. ولا أعتقد بأن احتمالات التغطية من الاحتياطيات المالية هي بديل أفضل، فهي تعني استهلاكاً لحق أجيال لم تولد لتمويل فائض نفقات غير منتج. وحتى الوقت المتاح قد يضطرنا إلى تسييل الجيد مما تبقى من أصول في هذه الاستثمارات.

والمصدر المساند أي ايرادات الاستثمار أيضاً لم تجر عليه دراسة، ولا بد وأن يكون قد تأثر هو الآخر لأسباب عديدة منها مثلاً أن ازدياد عجز الميزانية عن

المقدر يعني احتمال السحب منه، السحب المفاجىء منه قد يعني تسييل أفضل أصوله وهي الأصول المدرّة للدخل، ومنه هذا الهبوط الحاد في أسعار صرف الدولار العملة الرئيسية فيه، والانخفاض في أسعار الفائدة عليه، وذلك بالرغم من احتمال تأثره ايجاباً ببعض العوامل الأخرى.

ثالثاً ـ دور القطاع الخاص في الخطة الإنمائية:

خلصنا مما تقدم إلى أن أي منحى تنموي لا يأخذ في اعتباره تحولاً جذرياً في المسار الحالي لا يمكن أن يحمل مفهوماً ايجابياً للتنمية، وذكرنا بأن ذلك التحول غير ظاهر في التوجيهات الحالية التي توحي بها الخطة الانمائية الخمسية. والنتيجة أن مسارنا السابق بتكاليفه الباهظة سوف يستمر متأثراً بشكل كامل بالتطورات في السوق النفطية.

وسيظل بالتبعية دور القطاع الخاص في التنمية دوراً غير فعال ولا نستطيع أن نحدد معالمه تماماً. وخلصنا إلى أن غياب التنمية يلغي دور الخطة في البناء التنموي، ويقصر ايجابياتها على التنبيه الجاد لبعض سلبيات النهج التنموي الحالي، وإلزامنا بشيء ما لمدة السنوات الخمس القادمة، ولكن لا يرقى إلى مستوى تغيير ايجابي في هذا المسار المكلف، وبطبيعة الحال ما دامت التنمية غائبة وبالتبعية الخطة الانمائية غائبة، فلا بد وأن يكون دور القطاع الخاص في الاثنين غائباً أيضاً. ولا أعتقد أن تغييراً ملحوظاً سيحدث على ادائه من خلال الدور الذي ترسمه له الخطة، فهي في أحسن الأحوال تسطر بعض التنبؤات من خلال متابعة أثر المتغيرات على بعضها البعض اثر افتراضها بنمو القطاع النفطي على القطاعات المختلفة بما فيها ملكية القطاع الخاص في هذه القطاعات. وما دام النهج التنموي لم يتغير فدور القطاع الخاص أيضاً في النهج لم يتغير، وهو دور هامشي كما هو الحال لكل شيء تقريباً عدا النفط. وما دام الحال كذلك في تقديري على الأقل، فلا بد من استقرار دور القطاع الخاص في الماضي وإسقاطه على المستقبل.

وللأسف، يبدو أن عملية التوثيق المكتوب لم تبدأ سوى مع بداية الستينات

وبجهود ذاتية لغرفة تجارة وصناعة الكويت. وقد بدأت الغرفة في كتابة مذكراتها حول مجمل الأوضاع الاقتصادية في عام ١٩٦٢ داعية الى علاج أزمة ركود قائمة، وفي محاولة لاستقراء فحوى المذكرات مع بعض المشاهدات الأخرى، سنحاول الوصول إلى خلاصة مؤداها الحكم على قيام النفط بتهميش دور القطاع في عملية البناء التنموي.

ففي مذكرة الغرفة الأولى عام ١٩٦٢ كانت المؤشرات الرئيسية لأسباب الركود في استفتاء قامت به الغرفة واستجاب له ١٦٪، كالتالي:

١ ـ فوضى الاستيراد وكثرة المستوردين.

٢ ـ عدم الاختصاص في التجارة لممارسيها.

٣ ـ عدم الخبرة في التجارة.

٤ ـ ارتفاع ايجارات المحلات.

٥ ـ تحسن طرق المواصلات الداخلية للدول المجاورة وانخفاض إعادة الصادر.

أما الحلول، فهي:

١ ـ تنظيم الاستيراد مثل منحه على عدم المختصين وحصره بكبار التجار، ومنحه لمن يقل رأسماله عن ١٠٠ ألف دينار، وإنشاء منطقة حرة وإلغاء الرسوم على اعادة الصادر... الخ.

٢ ـ دعوة إلى زيادة النفقات العامة ولا بأس من تمويل العجز.

٣ ـ عدم منافسة الحكومة للقطاع الخاص بالاستيراد المباشر، وعدم إنشاء الخدمات الخاصة بها مثل ورش الاصلاح وعدم تبني نظام حازم فيما يتعلق بالمؤهلات.

٤ ـ انشاء منطقة حرة وشركة للنقل البحري.

٥ ـ منع الباعة المتجولين.

٦ ـ عدم التشدد على التجار الايرانيين من غير حاملي الجوازات بمنعهم من الدخول.

٧ ـ دفع مخصصات الاستملاكات بشكل منظم ومنتظم.

وإشارات لحلول أخرى أقل أهمية.

وسوف أستعير بعض العبارات من المذكرة نفسها تصور مدى التحول الذي حدث على نهج القطاع الخاص، وقوة ارتباطه بالنفط، أي بالنفقات الحكومية والوساطة في عمليات الاستيراد دون القيام بعمل انتاجي حقيقي.

الاستعارة الأولى في ص ٨ تقول «ولعل أهم المشاريع التي يمكن للحكومة فيها إنعاش الوضع الاقتصادي وزيادة مستوى العمالة، هي تبليط أرصفة المدينة وذلك لإعطاء مدينة الكويت مظهر المدينة المنظمة وللحد من تأثير الزوابع داخل الكويت، وللمساهمة في إبراز نظافة المدينة. وبالطبع سيؤدي ذلك الى زيادة عدد العمال والطلب الفعال في سوق الكويت التجاري.

والاستعارة الثانية من المذكرة نفسها ص ٨ و٩ تقول:

«وكان لإلغاء دفع بدل تذاكر السفر أن قام معظم الموظفين بإرسال عائلاتهم الى الخارج، وترك الشقق التي يسكنونها ليستأجر كل ثلاثة منهم أو أكثر غرفة واحدة رغبة في التوفير، وبذلك نقصت القوة الشرائية في السوق، وانخفض عدد البنايات المؤجرة، مما أدى بصورة جزئية الى تدني أجور الشقق التي لا تزال تتجه نحو الانخفاض. ونظراً لترحيل قسم لا يستهان به من الموظفين عائلاتهم، فقد قل الطلب أيضاً على الاقمشة والكماليات، فالنساء بطبيعتهن ميالات للإنفاق البذخي وعلى الأخص المجوهرات، والحلى الذهبية، والأقمشة، والساعات، والألبسة الجاهزة، والتحف. ونظراً لأن تذاكر السفر كانت تقدمها الحكومة فقد كن يذهبن كل سنة أو سنتين الى بلادهن محملات بالهدايا للأقارب وقد تقلصت تجارة الأقمشة والكماليات، وساعد في ذلك بروز أزمة الكساد».

وانتهى النقل من المذكرة. على أن المذكرة تضيف أن الأسباب المؤقتة للركود هي تصريحات عبد الكريم قاسم بشأن ضم الكويت، وفترة ركود الصيف

الموسمية، وتغيير وحدة النقود والمبررات والأسباب والعبارات المنقولة مالية ليست مهمة بذاتها وإنما استقراؤها يبين أثر النفط البعيد نسبياً على النهج التنموي، وتهميش دور ما عداه. فالقطاع الخاص بعد أن كان المنتج والممول الرئيسي للنفقات العامة من خلال الضرائب والرسوم، وذا الدور البارز في توجيه مناحي الحياة المختلفة، تحول الى وسيط تجارة بالعمولة، وداعية للحكومة لتنشيطه من وقت إلى آخر عن طريق رفع معدلات النفقات العامة. وتحولت الحكومة بطبيعة الحال إلى مالكة لوسيلة الدخل الوحيدة تقريباً وهي حقول النفط، وأصبح في البلد مزيج من الأنظمة والفلسفات الاقتصادية المختلفة، وذلك يعتمد على أي القطاعات تقصد ومن أي زاوية تنظر اليه.

وأصبحت مؤشرات النمو وهي في عرفنا تنمية قدرتنا على استهلاك منتجات الآخرين بمعدلات متنامية وممولة بايرادات النفط، ومدى قدرتنا على المحافظة على معدلات نمو موجبة لقيم الأصول المحلية المختلفة والايجارات.

وفي مذكرة الغرفة في ديسمبر من عام ١٩٦٩ تأكيد على استمرار نهج التنمية النفطية والدور الهامشي لما عداها بما في ذلك القطاع الخاص وتحدد المذكرة المؤشرات الرئيسية للركود في التالي:

١ ـ انخفاض المساحة المعدة للبناء بحوالى ١٠٪ في ١٩٦٩ عنها في عام ١٩٦٨.

٢ ـ بلغت الشقق الفارغة (٣٤٠٠) شقة و (١٣٦٠) دكاناً.

٣ ـ كان نمو الواردات بطيئاً وفي ٣٪ زيادة عن عام ١٩٦٨.

٤ ـ انخفاض القادمين الى الكويت بنسبة ١٦٪ عنها في عام ١٩٦٨.

٥ ـ انخفاض ركاب الطائرات بحوالي ١٨٪ إلى الدول العربية، و٤٥٪ لكل من بريطانيا والبحرين.

٦ ـ هبوط ركاب شركة المواصلات بمعدل شهري قدره (٢٧٣,٣٩٦) راكباً.

وتقر المذكرة في ص ١ التالي:

إن هـذه الأرقام لا تبـين فقط أن الكويت تعيش أجـواء مماثلة لـلأجواء التي سبقت أزمتي الكساد التجاري عام ١٩٦١ و ١٩٦٥، بل هذه تذهب في مدلولها للتأكيد على أن الركود الحالي قد تجاوز الأزمتين السابقتين أشواطاً بعيدة في الحدة والتـأثير السلبي العميق، ليمكن القول أن الأزمتين السـابقتين ليستـا إلا تقلصـاً نسبياً ومؤقتاً في النشـاط الاقتصادي في حـين أن الركـود الحالي يحمـل، للأسف الشديد، كل مقومات ومظاهر التزايد والاستمرار إذا لم يعالج بالسعة المـطلوبة، ومن المعتقد أن الكويت بمعطياتها الاقتصادية الراهنة قد وصلت لبعض الاشبـاع بعد الفورة الاقتصادية السريعة التي رافقت ما بعد النفط».

ونـلاحظ مرة أخـرى، أن استخدام مفهـوم الركـود ليس لـه عـلاقـة بعمـل انتاجي، وإنما له أثر مباشر على دخل القطاع الخـاص المرتبط بـالسكان والعـمالة والانفاق العام.

وتقترح المذكرة أهم اجراءات الحل، كالتالي:

أ ـ وضع سياسـة سكانيـة تسمح بنمـو سكاني بحـوالي ٥٪ سنويـاً (٢,٧٪ مواليد + ٢,٣ وافدون) حتى لا يحدث انخفاض في النشاط الاقتصـادي والتجاري.

ب ـ تخطيط السياسة العمرانية.

ج ـ التوسع في النفقات العامة والاقتداء بـالنهج الكنيـزي لمواجهـة مشكلات الركود ولا بأس من حفر وردم الحفر كما دعا كينزي.

د ـ السياسة النقدية مثل تحريـر أسعار الفـائدة وجعـل الكويت مـركزاً مـالياً لمنطقة الخليج العربي.

هـ ـ تسهيل عملية اعادة التصدير وتسهيل الاجـراءات وجعل الكـويت كلها منطقة حرة واحدة.

و ـ دعم القطاع الصناعي.

ز ـ الاعتناء بتنمية القدرات الادارية.

ح ـ معالجة مشكلة انعدام الاحصاءات.

ط ـ مساعدة قطاع المقاولات.

وتضيف المذكرة تفاصيل طويلة أخرى عن المؤشرات والأسباب، فتذكر على سبيل المثال، أن التشدد في قانون الاقامة أحد الأسباب، فقد أثر في انخفاض عدد القادمين الى الكويت بحوالي ٦٪ في الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٦٩ عنه في عام ١٩٦٨. وانعكس على انخفاض استهلاك الكماليات ما بين (٤٠٪ ـ ٦٥٪)، كما أدى الى ركود قطاع البناء وزيادة أرقام الشقق الفارغة.

وتدعو إلى تبني خطة خمسية متكاملة تعنى بكافة الأنشطة وذلك في زمن الخطة الأولى غير المتبناة وغير الطموحة، كما هو الحال مع خطتنا الحالية مع الفارق الزمني ومستوى الوعي، وضغط الظروف بعد المناخ وهبوط ايرادات النفط.

وللغرفة أيضاً مذكرة حول سوق الأسهم والنشاط العقاري في الكويت في عام ١٩٧٧. وسوف أستعير منها فقرة طويلة نسبياً فقط لإثبات أن المنهج نفسه ظل سائداً في حقبة السبعينات، وربما زادته زيادات أسعار النفط الأولى ثقة ونشاطاً. وإن التحول الوقتي الناشيء عن ضعف الايرادات ينتهي تماماً بتبدل الحال كما حدث عام ١٩٧٩. وتقول العبارة المستعارة في الصفحة ١٨ التالي:

«لا تخفي الغرفة مخاوفها من أن تكون الأزمتين الراهنتين في سوق الأسهم والنشاط العقاري بمثابة مؤشرين سريعي البروز والوضوح (بحكم طبيعتها الخاصة) لفترة قادمة من الركود النسبي لم تتضح لنا بعد معالمها ومؤشراتها الأخرى بسبب صعوبة التوصل لهذه المؤشرات والمعالم قبل فترة كافية من البداية الفعلية لهذا الركود. ويعزز من مخاوف الغرفة هذه ـ مع الأسف الشديد ـ الاختناق الخطير الذي تشهده مستودعات الجمارك والموانىء (فضلاً عن أن مستودعات التجار ووكلاء البواخر) والذي يعود جزء كبير منه الى أن كثيراً من أصحاب هذه البضائع التي قدر قيمتها بمبالغ كبيرة لا يملكون السيولة الكافية لدفع قيمة هذه البضائع إلى المصارف لدفع مستنداتهم وتخليص بضائعهم، إلى جانب أن بعض التجار غير راغبين في تخليص هذه البضائع أصلاً لأنها وصلت متأخرة عن وقتها، أو لأنه يشعر أن السوق مشبعة الآن ولا جدوى من عرض

مستورداته حالياً، وفي اعتقادنا أن هذه المشكلة بالذات تحتاج إلى دراسة سريعة وتوجيه عناية قصوى لبحث امكانات تلافيها قبل أن تستفحل. وتضيف المذكرة أيضاً:

«ومن جهة أخرى تشير بعض الدراسات إلى تقلبات أسعار الأسهم في السوق الامريكية، انه في معظم الحالات يبدأ انخفاض أسعار الاسهم قبل فترة قصيرة من وصول الانتعاش الاقتصادي إلى ذروته، مما يجعل هذا الانخفاض مؤشراً معتمداً، الى حد ما، على قرب انتهاء مرحلة الانتعاش وبدء مرحلة الركود في الدورة الاقتصادية.

ومرة ثالثة تستخدم مؤشرات الاستيراد والقدرة على تسويق المستوردات دلالة على نمو وانتعاش، ومرة أخرى تستخدم بشكل خاطىء أسعار الأصول ـ الأسهم في حالتنا ـ كمؤشر مماثل.

وأخيراً نمر مروراً سريعاً على مذكرة الغرفة حول تحريك النشاط الاقتصادي في الكويت في عام ١٩٨٤. وتذكر المذكرة أهم مؤشرات ومسببات الركود بالتالي:

١ ـ انخفاض معدل نمو الانفاق الحكومي من ٣٠٪ عام ٧٩/١٩٨٠ و٢٠٪ عام ٨٠/١٩٨٢ الى قرابة الصفر عامي ٨٢/١٩٨٣ و٨٣/١٩٨٤.

٢ ـ تراجع معدل السيولة من ٢٥٪ عام ١٩٨٠ و٣٦٪ عام ١٩٨١ و٨٪ عام ١٩٨٢ الى ٤٪ عام ١٩٨٣.

٣ ـ تراجع في تجارة الجملة واعادة الصادر والترانزيت ومؤشراته التالية:

عام	عدد السفن
١٩٨١	١٩٥١
١٩٨٢	٢٠٣٣
١٩٨٣	١٦٠٤

وذلك علماً بأن نمو المستوردات كان حوالي ١٤٪ في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢، في حين انخفضت قيمة مستوردات الكويت في عام ١٩٨٣ بحوالي ١٥٪ كما تذكر المذكرة. وهذا في تقديري مؤشر اقتصادي جيد لمواجهة الانخفاض في ايرادات الصادرات وليس مؤشر ركود. فكل دول العالم تعمل على تخفيض مستورداتها وبالذات الاستهلاكية منها عند ظهور عجز أو بوادر عجز محتمل في ميزانها التجاري.

٤ - ارتفاع ١٤٪ في انشاءات القطاع الحكومي وانخفاض رخص بناء القطاع الخاص بحوالي ٣٠٪.

٥ - فتور النشاط العقاري وانخفاض أسعار القسائم التجارية بحوالي ٣٠٪ وانخفاض قسائم السكن الخاص بحوالي ٢٥٪ وانخفاض معدل النمو في التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري الى ١٥٪ بدلاً من ٦٠٪ في عام ١٩٨٢.

وبالرغم من التحسن النوعي في أسلوب المذكرة إلا أنها تكرار للمؤشرات نفسها التي علاقتها بالتنمية إما عكسية أو ضعيفة، ولا توحي بأي دور خلاق، كما هي الحال في القطاعات الأخرى.

وإذا تركنا قليلاً مذكرات الغرفة وألقينا نظرة سريعة على القطاع المالي، وأكثر تحديداً على دور البنوك وشركات الاستثمار، فإننا نجد أن دورها هو إما لتمويل هذا النهج التنموي أو لتصدير فائض رأس المال المحلي لقاء عمولة، وأحياناً يمارس هذا الدور بشكل ضار وربما معكوس، بمعنى أنها تزيد من توظيفاتها المحلية في الأوقات التي يعاني فيها الاقتصاد من ضغوط تضخمية، وتحجبها أو تقللها الى حدودها الدنيا في الأحوال التي تكون هناك فيها حاجة الى التمويل حتى لبعض القطاعات أو العملاء الذين تعتبر أوضاعهم سليمة ولكن تحتاج الى السيولة.

وإن جاز لي في خلاصة أخيرة لتقويم دور القطاع في سنوات الخطة، أذكر بأن العلاقة بين القطاع الخاص والنهج التنموي السليم علاقة ضعيفة نتيجة غياب هذا النهج، وأن النهج الحالي هو التوجه السائد في سنوات الخطة وسيتأثر

القطاع الخاص بتأثر النفقات العامة المرتبطة بالانفاق الحكومي والمرتبط في النهاية بشكل رئيسي بالتطورات في سوق النفط.

وما دام النهج التنموي السليم غير موجود، فدور الخطة يقتصر على محاولة صادقة للتنبيه لبعض التكاليف للنهج التنموي الحالي، أما بالنسبة لأثرها على دور القطاع الخاص فيكمن في التنبيه المسبق على كمّ ما يمكن أن يصرف ويكون للقطاع الخاص دور فيه، وذلك مشروط بصدق فرضياتها التي أثبتت الأيام عدم صدقها وبعدها عن النهج المتحفظ وفي سنتها الأولى.

إذا ليس أمامنا لسنوات قليلة قادمة إلا أن نتوقع شكوى مستمرة من انخفاض مستوى الاستهلاك ورخص البناء وغياب الدفع التضخمي، وهذا ربما أفاد في المدى المتوسط والطويل في توجيه المنحى الحالي لهذا القطاع نحو خلق وإبداع أكبر في ظل منافسة قوية وضعف فرص الكسب السهل دون جهد كبير. ولكنه على أي الأحوال سيبقى تحولاً خاضعاً للتجربة والخطأ، كثير التكاليف ما لم يتم تعديل مسارنا التنموي ومحاولة تحقيقه بخطط أكثر دقة وأكثر طموحاً.

ولا نستطيع لوم القطاع الخاص وحده، فأولى أساسيات علم الاقتصاد في الدول التي تتبع النظام الحر تدعو إلى العمل على «تعظيم الأرباح بأقل الجهد والتكاليف» والقطاع الخاص يفعل ذلك ما دام النهج التنموي والقيم والأخلاق العامة تسمح به ولا يفترض أن يقوم كل فرد أو منشأة بتقويم مدى ما يضيفه من انتاجه على مستوى المجتمع ككل، فلسنا مدينة فاضلة وليس لهذه المثاليات وجود لا في الماضي ولا الحاضر ولا أظنها ستمارس في المستقبل. لذلك كان التحول من المجتمعات غير المنظمة إلى المجتمعات الحديثة وتبني السياسات العامة لاستقلال قدرات كافة قطاعات المجتمع لبنائه لصالح الجميع. وهذا في تقديري لن يحدث سوى بتغيير النهج والمسار الحالي إلى نهج ومسار تكون مزاياه أكبر من تكاليفه.

أحد الحضور:

استغرب المطالبة للقطاع الخاص في الكويت بفرص متكافئة، وبتأثير أكثر على القرار السياسي. القطاع الخاص في الكويت هو المنفرد الوحيد بالتأثير على القرار السياسي أكثر من مجلس الأمة نفسه. فأن تكون هناك دعوة بأن القطاع الخاص يعاني فعلاً من قدرته على التأثير على القرار السياسي فإنها قضية خطيرة، وأتمنى من الدكتورة موضي الحمود عميدة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية أن تدعو الى ندوة لبحث هذه القضية.

هناك دراسة قدمت إلى الأسبوع الثقافي للحركة التعاونية في الكويت والتي عقدت في غرفة التجارة، بالدليل ثبت أنه رغم ضآلة ما قدمته الحكومة للحركة التعاونية مقارنة بما قدمته للقطاع الخاص فإن العائد الاجتماعي والحضاري للحركة التعاونية كان يفوق ما قدمه القطاع الخاص. ولدى عدة ملاحظات: الحكومة قدمت كل ما يمكن تقديمه للقطاع الخاص في الكويت. وهناك عدة مجالات لكي يدعم القطاع الخاص دور الحكومة في الانفاق العام أمام أزمة السوق النفطية وما تعانيه الأزمة الاقتصادية فليبدأ القطاع الخاص بتطبيق شعار «كلنا للكويت».

أحد الحضور:

كان يقيننا أن الخطة الخمسية تحمل توجهاً اقتصادياً أكثر مما تحمل توجهاً اجتماعياً وقد ظهر من هذه الندوة أن اللجنة الاقتصادية العاملة في الخطة الخمسية أرادت أن تكون هذه الخطة ١٠٠٪ اقتصادية ويمكن هذه الرغبة لم يتم تحقيقها وبالتالي جاءت بنسبة كبيرة من التوجه الاجتماعي.

الخطة الأولى والثانية بنيتا على أساس اقتصادي، أما الحالية فإن معطيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية هي التي دفعت لحل المعضلة الاجتماعية على أمل بأن المعضلة الاقتصادية بمفهومها الشامل قد تحل المعضلة الاقتصادية في المستقبل.

كنا نود أن نبدأ شيئاً ما كما قال الأخ الزميل جاسم السعدون، أن نبدأ الخطوة، والخطط المستقبلية القادمة يمكن أن تعدل المسار. وكل أملنا أن يكون هناك تعاون، وأن يكون هناك الدور الفعال، كما كان في السابق للقطاع الخاص أن يستمر هذا الدور مع هذه الخطة مهما كانت توجهاتها وأهدافها.

أحد الحضور:

ندوتنا اليوم كانت هامة جادة وجيدة في تشريح الخطة الخمسية، وهذا ما أردنا في رابطة الاجتماعيين. فقد اخترنا موضوع الخطة الخمسية، ووقتناه أيضاً مع مناقشة مشروع القانون في مجلس الأمة ابتداءً من هذا الاسبوع ولمدة شهر أو شهرين.

لذلك، فإنني أعتقد أن الحضور والمساهمة فيما تبقى من محاضرات هذا الموسم حول الخطة سيساعد كثيراً المشرع، والأجهزة المخلصة في الدولة التي بدأت تعي أهمية النهج التخطيطي والانمائي.

وأنا أدرك بأنه ليس كل السلطة وكل الحكومة مؤمنة بالنهج التخطيطي ولكن يبدو أنه في الأساس فكرة تقديم هذه الخطة بمشروع قانون كخطة انمائية كانت بناءً على إلحاح بتقديم برنامج حكومي إنما جاءت كما نقول.

بما أن البرنامج غير جاهز فقد تبنت الخطة بكل السلبيات التي قيلت عنها ولنقل انها محاولة جادة، وأنا أقدر كل الملاحظات التي تفضل بها الأخ يوسف الغانم والأخ جاسم السعدون. وهذا باعتقادي هو الدور الذي نجحنا به في هذا الموسم الثقافي من خلال نقل هذه الملاحظات بشكل جيد إلى المختصين سواء في الحكومة أو في السلطة التشريعية، ونكون ساهمنا ـ على الأقل ـ في رسم ملامح مستقبلية، وأنا شخصياً لا أعوّل على الخطة الإنمائية الحالية إلا الشيء اليسير قد تكون مقدمة جادة لخطة تبدأ في التسعين. أي بانتهاء الخطة الحالية.

أحد الحضور:

أوضح أن بعض الأمور التي طرحها الاستاذ يوسف الغانم والخاصة بقضية القطاع الخاص وتوزيع الاستثمارات على الأنشطة، ودور القطاع الخاص وقد أغنانا الاستاذ جاسم السعدون عن الحديث عما كانت عليه مسيرة التنمية خلال الـ ٢٥ عاماً الماضية وحتى بدء عام ٨٤/٨٥ وهي سنة أساس الخطة.

المسيرة كلها كانت تعطي للقطاع الخاص كل الحرية وكل الحق في دخول كل المشروعات، ولكن القطاع الخاص هو الذي اختار مساراً كاد أن يكون مدمراً للاقتصاد الكويتي. وليس أدل على هذا التدمير مما حدث في أزمة المناخ أو أزمة سوق الأوراق المالية المعروفة في الكويت حينما توافر للقطاع الخاص المقدرة توجه للمضاربات وللأعمال السريعة الربحية، وللمضاربة في العقارات والأراضي، وامتد نشاطه الى الدول المجاورة لكي يؤثر فيها، وأعني بها الاقتصاد المصري فإنه لم يسلم من دور القطاع الخاص الكويتي في هذه المضاربات إلى حد أوصل الحكومة المصرية بأن تمنع ملكية الأجانب للأراضي وبعض الشقق وما زال، إلى ذلك من المضاربات التي انتقلت اليها.

إذن القطاع الخاص كان عليه أن يكون امتداداً لجذور هذه البلد، وليس امتداداً للخارج. أما إذا كان القطاع الخاص يود أن يكون امتداداً لجذور الماضي ويؤثر على اقتصاد الكويت، فإنه كان عليه أن يتوجه الى المشروعات المنتجة والمدرة للاقتصاد الكويتي. بما معناه أنه عندما نتكلم عن توسعات السوق، فإن

الحكومة الكويتية تقدم المعونات المالية للدول النامية، فهل هـذه المعونـات يجب أن تكـون ماليـة. لماذا لا تكـون سلعاً، كـأن تقدم حكـومة الكـويت للاجئـين «بطاطين» أو أغذية محفوظة للمتضررين من المجاعة الافريقية... ولكن بمـا أن القطاع الخاص لا يقوم بالإنتاج، فإن الحكومة لا تجـد أمامهـا إلا تقديم المـال. وذلك لأن القطاع الخاص يريد أن يبقى تابعاً لنشاط الحكومة ولكن الذي نريده من الخطة هو أن يكون القطاع الخاص قطاعاً منتجاً.

فقد قدمت الحكومة للقطاع الخاص الشيء الكثير من قسائم ودعم لاستهلاك الكهرباء، وحماية جمركية و... و... فهـل دخل القـطاع الخاص مجـال العمل المنتج، أم ذهب إلى حيث الربحية السريعة في المضاربات؟

وبـذلك، فـإن القرار السيـاسي لا بد أن يـوازن بين مصـالح المجتمـع ككل وليس مصالح الخاص فقط.

أما فيما يخص بمطالبة الأخ يوسف الغانم واضعي الخطة بوضـع التفصيلات، فإن وضع التفصيلات في الخطة يعتبر اعتداءً على الحرية الشخصية. رأس المـال الخاص له حريته الشخصية. وله قدرته على وزن الأمور ولـه قدرتـه على الحكم عليـه وتحديـد ما يـرغب وما لا يـرغب، المنهج كـما أراه في هذه الخـطة لا غبـار عليه.

وتعقيباً على الأخ جاسم السعدون حـول انخفاض أسعـار النفط والتوقعـات أقول أنه لا يوجد أي خطة لما يسمى بالدراسات الخلفية التي توضح لمـاذا وضع هذا القرار في الخطة. إنما هذه الدراسات الخلفية دراسـات موجـودة وقد يكـون حجمها أكبر من مجلدات الخـطة بعدة مـرات، وأعتقد أن هـذا يظهـر الى مدى يمكن أن تعطي هذه الدراسات خلفية للخطة.

وهذه الدراسات موجودة.

كما أنه من خلال الدراسات السابقـة لم يتوقـع أحد انخفـاض أسعار بـرميل النفط إلى ١٣ دولاراً. ونحن نقول إن هذا الانخفاض ليس انخفاضاً اقتصاديـاً وإنما سياسيـاً. إذن أنا لا أعـول على الخـطة الخمسية التي تحـدد مسار خمس ولا أظن أن إحدى دراسات المؤسسـات المهتمة استـطاعت التنبؤ بأن سعـر البرميـل

سيصل الى هذا الحد. ولا حتى الدراسات الأمريكية أو السوفياتية تنبأت بذلك.

جاسم السعدون:

أؤكد للأخ أن ما قاله خطأ حول عدم وجود دراسات خلفية للخطط.

وأذكر له حقيقة أن ما حدث في يناير أو فبراير هو أنهم حملوا مجلدات الخطة بأرقامها وكانت ثلاث أسعار للنفط وانتاج واحد. وحملت هذه الخطة للوزير الذي أمر بإلغاء الأسعار الثلاثة المتوقعة لبرميل النفط، فقال الغوا الأسعار ٢٥، ٢٧، ٢٨، واجعلوها ٢٧,٣ دولاراً للبرميل، وذلك في جلسة واحدة... وأعطيت التعليمات لكاتبي الخطة وأعادوا حساب جميع أرقامهم في يوم واحد... وهذا ما حدث... ولم تكن هناك أية دراسات بل كانت رغبة سياسية وبالتحديد من وزير النفط والصناعة الحالي، ووزير النفط والمالية سابقاً.

وعند القول بأنه لم تكن هناك سيناريوهات للنفط أستطيع أن أعرض عليك صورة لأكثر من ٢٠ سيناريو يتوقع تغيرات في أسعار النفط. صحيح أن مدخلات السياسة مؤثرة جداً على تحركات أسعار النفط. وهذا لا خلاف عليه، ولكنني أشير إلى عبارة واحدة وردت قبل عام ونصف العام تتحدث عن أسعار النفط في ظل توقع سياسي بحت، وسقوط نيجيريا أولاً وتبعه وبالتبعية بقية أعضاء دول الأوابيك. والكاتب يقول بالحرف: «سآكل الآلة الكاتبة التي أمامي إن لم تصل أسعار النفط الى ١٠ دولارات للبرميل في عام ١٩٨٦ م» وهناك مقالات أخرى توقعت وصول أسعار البرميل الى ١٥ دولاراً وإلى ٥ دولارات وهذه كلها نشرت قبل عامين أو خلال العامين الماضيين.

والقائل بأن هناك من لم يتوقع بأن أسعار النفط ستنخفض بناءً على معطيات سياسية ومتغيرات سياسية فهو لم يتابع، ولم ير الحقيقة رغم احترامي لكون القائل اقتصادياً ومشاركاً في وضع عدة خطط تنموية في مصر وغيرها.

فالقضية اذن معلومة لمعظم الناس ونحن نراهن بمستقبلنا على وجود هذا النفط وثبات أسعاره.

ويفترض من باب الاحتياط، على الأقل، أن نضع سيناريوهات تقول أنه لو هبطت أسعار النفط الى هذه الحدود ما هي المشاكل التي ستطرأ؟

وكيف سنتصرف حتى نتحمل أقل قدر ممكن من التكاليف. وأكرر أن هذا السيناريو لم يكن موجوداً وهناك أمور لست متأكداً منها، ولذلك لم أتطرق لها على الاطلاق لأنني لا أورد إلا ما أنا متأكد منه.

أما فيما يخص القول بأن كل ما حدث بالتبعية خلال الأعوام (٧٣/٧٤ و ٧٩/٨٠/٨١) كان خطأ كاملاً لارتفاع أسعار النفط، وتصرفات القطاع الخاص فإنني أسأل الاقتصادي مرة أخرى... هل لو كان في البلد سياسة ضريبية، وسياسة نقدية محترمة، وضع البنك المركزي وجود بنوك متنقلة بلغت مديونيتها ٢٧ بليون ديناراً؟ هل لو حدث ذلك واستخدمت الضريبة لتوجيه الاستهلاك ولتوجيه الاستثمار، وللضغط على الدخول غير الموجودة، وهي غير موجودة حتى في الخطة. وحتى مقترح السياسة الضريبية والسياسة النقدية غير موجودة في الخطة. هل لو حدث ذلك من الحكومة كان ممكن أن تحدث أزمة المناخ؟

أو بمعنى آخر، في عام ١٩٧٧ م قامت الحكومة بصرف ١٥٥ مليوناً لتجاوز مشكلة المناخ الصغيرة، الناتجة عن حدث ٧٤/٧٥ لو لم يحدث من الحكومة هل كان القطاع الخاص يطمئن إلى أنه كلما تورط ستتدخل الحكومة لانقاذه؟

أنا أعتقد لو أن الحكومة عالجت الأمر بحزم، وتركت من يفلس يفلس، ومن أخطأ يتحمل نتيجة خطئه، أنا أعتقد بأنه لم تكن لتحدث أزمة المناخ عام ١٩٨٢ م. وكان بالامكان تجاوز هذه الأزمة لمجرد معرفة الناس بأن هناك ثواباً وعقاباً، وهناك ضرورة لتحمل مغبة أعمالهم أياً كانت. ولكن انتقال الدول أساساً من الغابة الى المؤسسات الحديثة هو الغرض منه التوجيه وتهذيب المصالح المتعارضة لمجموع الناس من قبل سلطة مركزية إذا لم تقم السلطة المركزية بأداء دورها كما يجب، فإنني أعتقد بأننا سنعود مرة أخرى وبشكل مهذب لنظام الغابة وهذا بالضبط ما حدث.

المحاضرة الخامسة

تعديل التركيبة السكانية وتنمية الموارد البشرية

أ. علي الموسى

أود في البداية أن أهنىء رابطة الاجتماعيين على حسن اختيارهم لموضوع الموسم الثقافي السابع عشر للرابطة، وهو تقييم الخطة الخمسية لدولة الكويت ١٩٨٥/١٩٩٠ وبذلك تكون الرابطة قد ساهمت مساهمة فعلية بزيادة إمكانية نجاح الخطة في تحقيق أهدافها بإفساح المجال للمشاركة العامة في مناقشة الخطة، وبالتالي تحقيق انتشار أهدافها بافساح المجال للمشاركة العامة في مناقشة الخطة، وبالتالي تحقيق انتشار أوسع للفهم الصحيح للخطة ولا شك أن مثل هذه المشاركة في مختلف مراحل التخطيط هو أحد ضمانات نجاحها.

كما أشكر أعضاء الرابطة على اتاحتهم الفرصة لي للمشاركة بالرأي، وأود أن أبين أن كل ما أعبر عنه في هذا المقام يمثل رأيي الشخصي فقط.

إن وجود سياسة سكانية معروفة المعالم والأبعاد ومعروفة الأهداف أصبح أمراً ضرورياً الآن أكثر من أي وقت مضى، فبدون كل هذه السياسة يتعذر تحقيق أهداف التنمية الحقيقية، وبدونها يصعب حتى على الادارة العامة أن تلبي احتياجات السكان في الوقت المناسب، وبالمستوى الذي نطمح إليه جميعاً.

إن الكويت تعيش الآن وضعاً سكانياً مختل التوازن يعاني من بعض الظواهر التي أصبحت تشكل مصدراً للقلق المتنامي الى درجة أصبح معها المواطنون يشعرون بأنهم أقلية في بلادهم، ولم تقتصر مظاهر الاختلال على ذلك، بل إن

هنـاك خللاً واضحاً في نـوعية السكـان والقـوى العـاملة يجـوز معهـا أن نـطرح علامات استفهام حول امكانية حتى الاستمرار في نفس اتجاهـات الانماء الحـالية أو امكانية زيادة درجة مشاركة المواطنين في جهـود التنمية الحقيقيـة دون تعديـل واضح في التركيبة الحالية للسكان وقوة العمل.

فهنـاك تساؤل حـول ما إذا كـانت قوة العمـل التي تبلغ المهن نصف الماهـرة والعـادية فيهـا أكثر من ٤٧٪ هي مـطلب يمكن أن يساعـد في نقل المجتمـع من وضع استهلاكي إلى آخر منتج وكذلك ما إذا كانت قوة العمل التي تصـل نسبة الأميـة فيها حـوالي ٢٨٪ يمكن أن تساعـد في تحقيق التنمية علماً بـأن من هم في حكم الأمية الوظيفية يكاد يصل إلى ٥٠٪ من قوة العمل.

وأيضاً لنا أن نتساءل عن احتياجات التنمية التي اقتضت أن يكون حوالى ٩٪ من قوة العمل من خدم المنازل.

لقد اعتمدت عمليـة النمو السريعـة خلال الثـلاثين سنـة الماضيـة على وفـرة مـوارد التمويـل من خلال تسييـل أصول الـثروة الوطنيـة وتوفـر الموارد البشريـة بالاعتماد على القوى العاملة الوافدة، وبشكل يبـدو أنه سهـل وميسور، وقـامت العـديد من الأنشـطة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، وكذلـك نمط المعيشة عـلى ذلك المفهوم.

ومـع سهولـة استقدام القـوى العاملة الـوافدة والانخفـاض غـير الحقيقي في تكـاليفها عـلى أصحاب الأعـمال أصبحت كثافـة قـوة العمـل سمـة من سـمات الأنشطة المختلفة في أغلب القطاعات، وأساساً في أداء الأعـمال على الـرغم من أن الكويت من دول الندرة السكانية.

وهنا يمكن أن نشير تساؤلاً فيما إذا كانت التركيبة الحالية للسكان وقـوة العمل بمجملها تؤدي الى مساهمة صافية اضافية الى الاقتصاد الوطني وهل تحقق التنمية الحقيقة بالفعل؟ أم أنها في وضعها الراهن عبء على التنمية والاقتصاد.

ومع تزايد عدد السكان ومتطلباتهم ضمن المستويات والمعايير السائـدة حاليـاً في الوقت نفسه الذي بدأت تتراجع فيه معدلات دخـل الدولـة أو عدم كفـايتها النسبية، فإن تعديل تركيبة السكان والقوى العاملة أصبح أمراً حاسـماً في تقريـر

شكل التنمية وطبيعتها، وأعتقد أن تعديل بنية السكان وتركيبة القوى العاملة وتوزيعها لضمان وضعٍ اقتصادي واجتماعي أفضل على المدى الطويل هو في مصلحة السكان جميعاً سواء المواطنين منهم أو الوافدين.

موقف خطة التنمية الحالية:

لقد وضعت الخطة قضية السكان وقوة العمل في موضعها الصحيح من حيث الأولوية وكذلك من حيث الاتجاهات العامة، وإن شاب هذا التوجه شيء من القصور وحظي الموضوع باهتمام جيد في وثائق الخطة سواء في الجزء الأول وهو الاطار العام وكذلك في الجزء الثاني والذي اقتصر على معالجة موضوع السكان وقوة العمل أو ما جاء في الجزء السادس «قطاعات الخدمات الاجتماعية».

وعلى الرغم من التوجه السليم في تحليل وضع السكان وقوة العمل والقضايا التي نجمت عنه والتي خلصت في نهاية الأمر الى أهمية تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل واستهدفت احداث توازن نسبي بين المواطنين والوافدين مع نهاية هذا القرن كهدف استراتيجي.

إلا أن الخطة أخفقت في ترجمة هذا التوجه من الناحية العملية. ففي الوقت الذي تردد أكثر من مرة على أهمية تعديل تركيبة السكان وقوة العمل، إلا أن المخطط أصر في اسقاطاته على الاحتفاظ بالتركيب المهني لقوة العمل خلال الخمس سنوات القادمة دون أي تغيير يذكر، وكذلك بالنسبة لتوزيع القوى العاملة على الأنشطة القطاعية.

وعلى الرغم مما تنادي به الخطة بضرورة ترابط مختلف الأنشطة والسياسات المؤثرة على السكان وقوة العمل، إلا أن هناك أدلة على أن المخطط لم يتمكن من تحقيق مثل ذلك عند اعداد الأهداف الكمية، وعلى سبيل المثال:

١ ـ قدرت الخطة صافي الإضافة من قوة العمل من الكويتيين بحوالي ٢٩٢٤٠ في الوقت الذي بلغت فيه اضافة مخرجات التعليم خلال الفترة نفسها ٣٧٨٦٠، ومع تطبيق معدلات الفاقد الطبيعي في فئات السن الممثلة للقوى العاملة يبقى هناك فائض يصل الى حوالي ٤٠٠٠ مواطن.

٢ ـ جاء في التوزيع النسبي لقوة العمل حسب الجنسية بتخفيض نسبة الكويتيين في هذا القطاع من ٦١٪ في بداية المخطط الى ٥٥,٥٪ في نهايته.

وقد يبدو أن ذلك هو نتيجة لمحاولة زيادة الكويتيين في القطاعات الأخرى، إلا أن ذلك ليس مطابقاً خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار ما جاء في الفقرة السابقة.

كما وانني لا أعتقد أن ليس هناك أي توجه لتخفيض نسبة الكويتيين في أي قطاع من قطاعات الأنشطة الحكومية.

٣ ـ لقد غاب من الخطة مرتكز أساسي وهو سياسات القبول على مستوى التعليم الجامعي مما يفقد حلقة أساسية تؤثر على مدخلات التعليم ومخرجاته وعلاقة ذلك بتوزيع المواطنين سواء في قوة العمل على المستوى المهني أو على النشاط الاقتصادي، وبالتالي يصعب الاعتماد بأي مستوى من الثقة مقبول على الاسقاطات الكمية.

٤ ـ خصت الخطة التعليم التطبيقي والتدريب بحوالي ١٩ مليون دينار للانفاق الاستثماري، وهذا بلا شك لا يساوي ما تتطلبه هيئة التعليم التطبيقي للقيام بدورها المنشود والآمال التي يعلقها التوجيه الجديد في التعليم والتربية على الهيئة.

٥ ـ أغفلت الخطة ظاهرة بينة وهي البطالة بين الكويتيين والشواهد التي تبين أنها تنتقل شيئاً فشيئاً من البطالة الجزئية «أقل من ٣٠ يوماً» الى البطالة الدائمة والتي تزيد أحياناً «على ٩٠ يوماً».

٦ ـ لقد اختارت الخطة تخفيض نسبة الإعالة بين الوافدين كوسيلة أساسية لتحقيق التوازن السكاني على المدى الطويل، وبرأيي أن هذا التوجه ليس هو الأسلوب الأمثل لتحقيق ذلك ولكنه الاسلوب الاسهل والذي يتماشى مع التوجه الكمي للخطة بعدم احداث تغييرات مؤثرة على الطلب على قوة العمل وترشيد استخدامها.

وهنا أسمح لنفسي باثارة سؤال لا أملك جواباً عليه وهو إلى أي مدى يمكن أن يتقبل المجتمع في الكويت اختلالاً فادحاً في نسبة النوع، أو تفاقم ما يسمى بظاهرة العزاب وما إذا كان التوجه نحو التخفيض الفعلي لإجمالي قوة العمل الوافدة وخصوصاً في المهن متدني المهارة وبالذات التي تتركز في أنشطة هامشية مع محاولة جادة للحد من تزايد الطلب على القوى العاملة من خلال مسائل سوف نذكرها فيما بعد يعتبر بديلاً أفضل لتحقيق الهدف الاستراتيجي للوصول الى التوازن السكاني.

هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يلي:

١ ـ إن حاجة البلاد ستكون مستمرة على المدى الطويل الى القوى العاملة الوافدة.

٢ ـ إن احتياجات التنمية الحقيقية هي في وجود قوى عاملة ذات مستوى رفيع من المهارة والخبرة والتعليم.

٣ ـ إن نوعية القوى العاملة المطلوبة والتي تتماشى مع متطلبات العصر وحقائق الوضع السكاني هي من النوع الذي يتطلب توافر أكبر قدر من الاطمئنان فضلاً عن أن نسبة الإعالة في مثل هذه الفئات يغلب عليه التوازن.

ونخلص إلى أن السبب الرئيسي الذي جعل المخطط يخفق في اقتراح الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية وعدم القدرة على الترجمة الكمية الصحيحة يعود بالدرجة الأولى الى عدم رغبة المخطط على احداث التغيير اللازم في بنية النشاط الاقتصادي أو المحاولة الجادة للتأثير على أنماط العمل والمعيشة مما يتعذر معه بعد ذلك التأثير الفعال على تركيبة السكان وقوة العمل.

وأما اختيار معدلات نمو أبطأ فهو ليس اختياراً مخططاً، بل هو نتيجة حتمية لمجمل التطورات التي يشهدها الاقتصاد الكويتي، وهو على أية حال تغيير في الدرجة وليس تغييراً في النوع.

أما السبب الذي أدى الى فقدان الترابط الضروري بين أنظمة وسياسات التعليم والتدريب فيما بينها من جانب، وعلاقتها بقوة العمل من جانب آخر

حتى في ظل استمرار توجيهات الإنماء الحالية فهو عائد الى عدم وضوح السياسات في مرحلة إعداد الخطة، وكذلك عدم توافر الوقت الكافي للتحليل المتعمق لهذه القضية الهامة.

ولكن شتان بين ما جاء في الخطة من حيث التوجهات الكمية وبين التصريحات الأخيرة التي جاءت على لسان المسؤولين بشأن مختلف أنواع ومستويات التعليم والتدريب في الكويت.

إني أرى أن تضمين هذه التصريحات مشروع الخطة وترجمتها ترجمة كمية صحيحة وتوضيح آثارها بفضل ما هو متوفر من امكانيات سواء في وزارة التخطيط أو مؤسسات البحث العلمي الأخرى التي يبين أن الوعاء السكاني من الكويتيين كافٍ لتحقيق بعضٍ من أهداف الخطة بشكل أفضل وأسرع.

وفي الختام، ومع كل التقدير للجهود المضنية التي بذلها العاملون في اعداد الخطة في هذا المجال، إلا أنني لا أجد مفراً من الدعوة إلى إعادة النظر في هذا الجزء، ومنح كافة الجهات المعنية به الوقت الكافي لوضعه بالصيغة التي تنسجم وما تدعو إليه الخطة في أهدافها العامة.

ملاحظات على توجهات الخطة الخمسية في تعديل التركيبة السكانية وتنمية الموارد البشرية

عبد الله محمد النيباري

ركز مشروع الخطة الخمسية لدولة الكويت للسنوات ٨٥/٨٦ ـ ٨٩/٩٠ على معالجة الخلل في التركيبة السكانية بشكل أساسي. وهذا التوجه يعكس هموم المجتمع الكويتي وهي هموم يشترك فيها مع بقية مجتمعات دول الخليج، فقد اكتشفت هذه المجتمعات أن النمو الاقتصادي غير المخطط خلال العقود الماضية نتيجة لتدفق أموال النفط أفرز مشكلة كبيرة ذات آثار خطيرة على التكوين الحضاري والنسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات. فقد رافق التوسع الاقتصادي تدفق كبير في هجرة العمالة الوافدة تلبية للطلب الذي ولده الانفاق العام المتزايد، مما أدى إلى إغراق هذه المجتمعات بأعداد ضخمة نسبياً من السكان المهاجرين وبروز ظاهرة تناقص نسبة المواطنين بحيث أصبحوا أقليات يتراوح حجمها بين ١٥٪، كما هي حال دولة الامارات و ٤٠٪، كما هي حال الكويت ومع بروز هذه الظاهرة أصبح محتماً أن يطرح التساؤل عن معنى وغايات التنمية. فلمن تكون التنمية في هذه المجتمعات ومن أجل الوصول إلى ماذا وبواسطة من؟

إن التركيز على تحقيق الأهداف الكمية المادية للتنمية دون الالتفات لما يصاحبها من تغييرات اجتماعية وحضارية قد تؤدي كما حصل في مجتمعات الخليج الى تغريب المواطن في بلده وتهميش دوره الانتاجي، واضعاف علاقات الإنماء الاجتماعي. وهذا من أسوأ ما يمكن أن تتمخض عنه عملية التنمية التي

لا يمكن أن نصفها إلا بأنها توسع اقتصادي عشوائي، وليس نمواً وتنمية. فهي عملية مفرغة من مضامينها الحضارية والاجتماعية الايجابية. إنها صورة مرعبة أن يكون ثمن التنمية ضياع الهوية الحضارية القومية للمجتمع، وتمزق علاقاته الاجتماعية.

وقد كانت ظاهرة تدفق الهجرة وآثارها على التركيب السكاني وعلى مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي محط اهتمامات الدارسين والباحثين ابتداءً من عام ١٩٧٥ عندما عقد معهد التخطيط العربي أول ندوة علمية حول الموضوع، والندوة التي عقدتها وزارة التخطيط عام ١٩٨٣ حول السكان والتنمية في الكويت، حيث برزت من خلال الأبحاث المقدمة والمناقشات أهمية مشكلة اختلال التركيب السكاني وخطرها وضرورة معالجتها إذا أريد تصحيح المسار الاقتصادي، ولذلك فإن خطة التنمية الحالة عندما تتوجه إلى اصلاح الخلل في التركيب السكاني واعطاء هذا الأمر الأولوية على المطالب التنموية الأخرى، فإنها تؤكد على خطورة المشكلة بحيث أصبح معالجة الخلل في التركيب السكاني شرطاً ضرورياً لإزالة التشوهات والانحرافات في مسار النمو الاقتصادي.

إن خطط التنمية عادة تتوجه الى تعبئة الطاقات والإمكانات الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة لمجتمع ما لتحقيق زيادة في الناتج الاجمالي والدخل الفردي بمعدلات كبيرة تؤدي الى ردم هوة التخلف وتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات النامية أو للمحافظة على مستوى المعيشة والرفاهية في المجتمعات المتقدمة، مع تحقيق استخدام أمثل الموارد بتفادي تبديدها أو هدرها، وتصحيح توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، كل ذلك دون الاضرار بالبيئة المادية المحيطة أو البيئة الاجتماعية والحضارية.

وقد اتجهت خطط التنمية السابقة لدولة الكويت هذا الاتجاه التقليدي نحو تحقيق تزايد في الانتاج الوطني والدخل الفردي بمعدلات معقولة وتنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط. أما الخطة الحالية فقد أعطت أهمية ثانوية لمسألة زيادة الناتج الوطني وتنويعه وأهملت كلياً مسألة رفع مستوى الدخل الفردي وتعديل التشوهات في توزيع الدخل حتى أن هذين المطلبين لم يرد لهما ذكر ضمن غايات التنمية الاقتصادية في الخطة.

إذن، فالخطة الحالية هي خطة لمعالجة المشاكل التي أفرزتها تجربة النمو التلقائي أو التوسع الاقتصادي العشوائي الذي صاحب القفزات الكبيرة الهائلة في الانفاق العام نتيجة لارتفاع عوائد النفط؛ فهي لا تتوجه لبناء قدرات المجتمع الانتاجية وتنويعها وضمان دخل فردي أعلى وتوزيع أفضل للناتج الوطني، بل أنها وضعت في مقدمة توجهاتها، كما جاء في ص ٢٩ من الاطار العام.

«تعديل التوازن الهيكلي السكاني وتنمية الموارد البشرية وما يرتبط بها من تنمية اجتماعية وادارية، باعتبار أن هذه التنمية هي الوسيلة الى تصحيح المسارات المختلفة في المجتمع والاقتصاد الوطني.

إن الخطة ترى بأن الأولوية الآن يجب أن تعطى لتصحيح الخلل في التركيب السكاني واعادته الى وضع يقترب من الوضع الطبيعي بإحداث تغيير في مسار النمو السكاني وعكس الاتجاه الذي كان سائراً فيه، فبدلاً من تناقص نسبة الكويتيين وتزايد نسبة الوافدين، تتجه الخطة الى إحداث العكس تماماً.

وفي اعتقادي أن الكثيرين يتفقون مع هذا التوجه الذي تبنته الخطة باعتباره توجهاً سليماً، يمكن تلخيص حيثياته بأن جرعات التوسع الاقتصادي التي حقن بها المجتمع الكويتي ينبغي استيعابها واحتواء نتائجها وتطويعها لكي تواكب نمو القدرات البشرية للمجتمع فتستطيع السيطرة عليها والتحكم بخطواتها واتجاهاتها لا أن تركض لاهثة وراءها وتبقى أسيرة لتعرجات وتقلبات مسارها وانحراف اتجاهها.

أي أننا نستطيع القول بأن توجه الخطة في اعطاء الأولوية لتعجيل التركيبة السكانية وتنمية الموارد البشرية الكويتية وتنمية ما يرتبط بهما من تنمية اجتماعية، وإدارية هو توجه سليم بشكل عام.

ومع موافقتنا على توجهات الخطة الأساسية، إلا أن هنالك بعض الملاحظات حول فعالية الخطة في تحقيق تغيرات ايجابية لتعديل الخلل في التركيب السكاني.

أولاً: إن الخطة الاقتصادية هي في حقيقة الأمر محصل جمع للبرامج

الاستثمارية المقررة جزء كبير منها قبل وضع الخطة والجزء الآخر في معظمه استكمالاً لتلك المشاريع أو استثمارات في أعمال الصيانة لمشارع تم أو سيتم تنفيذها. ومن ناحية الأهداف الكمية التي تسعى الخطة لتحقيقها يبدو أنها أقرب إلى أن تكون اسقاطات مستقبلية للتغيرات في المعطيات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الكويتي في المرحلة الراهنة، والمؤشرات التي يتسم بها الاقتصاد الكويتي في منتصف الثمانينات هي انخفاض معدلات الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بسبب الركود الاقتصادي الذي أعقب أزمة سوق الأوراق المالية من جهة وانخفاض معدلات الارتفاع في الانفاق العام أو ميله الى الانخفاض بالقيمة الجارية أو الحقيقية على الأقل، وذلك نتيجة للانخفاض في العوائد النفطية بسبب ظروف سوق النفط الدولية.

أي أن الخطة لا تحتوي على الكثير من الاجراءات التي تهدف الى التحكم في مسار النمو الاقتصادي أو التعديل في حجم أو اتجاه متغيراته، فهي اذن من هذه الزاوية أقرب الى مجاراة الأمر الواقع أكثر منها محاولة لتغييره.

ثانياً: نتيجة لما أشرنا إليه أولاً، فإن ما تسعى الخطة إلى تحقيقه في التركيبة السكانية يعتبر أهدافاً متواضعة، ربما كانت لتتحقق من دون وجود الخطة، ونتيجة لصغر حجمها الكمي فإنه من الجائز أن تتخطاها نتائج الخطة أو تقصر عنها لأن الخطة لا تتضمن اجراءات جذرية للتحكم في مسار المتغيرات ولا تستهدف تحقيق تغيرات بنسب عالية بحيث يكون أثر التجاوز أو التصور في النتائج إذا ما حصل محصوراً في جزء من النسبة المستهدفة وليس النسبة بكاملها.

فالخطة تستهدف أن تكون الزيادة اجمالية في السكان في حدود ٤٪ سنوياً بمعدل زيادة للكويتيين ٣,٩٪ ولغير الكويتيين ٢,٣٪ سنوياً.

ولتحقيق هذه المعدلات في الزيادة السكانية تفترض الخطة أن لا يزيد معدل

نمو العمالة غير الكويتية عن المعدل المنتظر لزيادة العمالة الكويتية المقدر بنسبة ٤,٢٪ سنوياً. وان ينخفض معدل الإعالة لغير الكويتيين من ١٠٩ في عام ٨٥/٨٤ إلى ١٠١ في عام ٩٠/٨٩، وأن ترتفع الكفاءة الانتاجية للعمل بنسبة ١٪. وتستهدف الخطة رفع نسبة العاملين الكويتيين إلى إجمالي عدد المواطنين من ١٨,٥٪ إلى ١٩,١٪ أي بنسبة ٠,٦٪، وزيادة نصيب المواطنين في قوة العمل من ٢٢,٦٪ الى ٢٣,٤٪، أي بنسبة ٠,٨٪، وفي إجمالي السكان من (٤٣,٢٪) إلى ٤٥٪ أي بنسبة ١,٨٪، خلال الخمس سنوات أي بمعدل سنوي ٠,٢٪ لقوة العمل، ٠,٣٪ للسكان. ويتضح أن المعدلات التي اعتمدتها الخطة معدلات منخفضة صغيرة القيمة يمكن أن تبتلع بسهولة في حالة حدوث تغيرات معتدلة ولا نقول كبيرة. فالتغير في الانتاجية المنتظر بنسبة ١٪ يعتبر متدنياً بالمقارنة بنسب ارتفاع الانتاجية في الدول الصناعية المتقدمة الذي بلغ ٢,٣٪ عام ١٩٨٣ و ٣,٢٥٪ عام ١٩٨٤، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن فرصة زيادة معدلات نمو الانتاجية في الدول النامية تكون أكبر مما هي عليه في الدول المتقدمة اقتصادياً لكونها تبدأ من مستوى منخفض في الأولى ومرتفع نسبياً في الثانية.

أما بالنسبة لمعدلات السكان والقوى العاملة، فإن معدل زيادة مساهمة الكويتيين العاملين لإجمالي المواطنين ونصيبهم في قوة العمل والسكان بمعدل سنوي ٠,٢٪ للأول و٠,٣٪ للثاني حسبما تستهدف الخطة، تبدو أيضاً متدنية بحيث يصعب معها تصور كيف يمكن الوصول الى هدف زيادة نسبة المواطنين في السكان إلى ٥٠٪ عام ٢٠٠٠ م.

ولدى مراجعة الاحصائيات السابقة لتطور حجم السكان وقوة العمل نجد أن التغيرات فيها بالزيادة أو النقص تفوق بمعدلات كبيرة ما هو مستهدف في الخطة. كما يظهر من الجدول المقارن التالي:

	التغير في السكان		التغير في قوة العمل	
	٥ سنوات	معدل سنوي	٥ سنوات	معدل سنوي
٦١ ـ ٦٥	٤٥٪	١٠٪		١٠,-
٦٥ ـ ٧٠	٥٨٪	٩,٦٪		٥,٦
٧٠ ـ ٧٥	٣٤٪	٦,١٪		٤,٧
٧٥ ـ ٨٠	٣٦٪	٦,٤٪		٩,٦
٨٠ ـ ٨٥	٣٥٪	٥ ٪		٩,-
٨٥ ـ ٩٠	١٥٪	٣,١٪	١٩	٣,٨

ثالثاً: كشفت النتائج الأولية لإحصاء السكان عام ١٩٨٥ عن نتائج تشير إلى تباين كبير بين التقديرات التي بنيت على أساس الخطة وبين الواقع الفعلي. فعدد السكان بموجب نتائج الاحصاء بلغ (١,٦٩٧,٠٠٠ نسمة) مقارناً بما هو مقدر في الخطة أي بزيادة ٩٠ ألفاً وأن عدد غير الكويتيين في عام ١٩٨٥ يقارب ما هو مستهدف في الخطة عام ١٩٩٠، وأن نسبة المواطنين إلى إجمالي عدد السكان تبلغ ٤٠,١٪ بدلاً من تقديرات الخطة ٤٣,٣٪، وأن معدل الزيادة السنوية بين ٨٠ ـ ١٩٨٥ بلغ ٤,٩٦٪ مقارناً بـ ٣,٨٪. في حين قدرت الخطة بأن حجم قوة العمل سيرتفع من ٥٦٦ عام ١٩٨٥ الى ٦٦٥ عام ١٩٩٠، نجد أن نتائج الاحصاء تشير بأن حجم قوة العمل عام ١٩٨٥ قد بلغ ٦٧٠ فرداً متجاوزاً ما هو مستهدف في الخطة لعام ١٩٩٠.

وبناءً على ذلك، فإن التقديرات المستهدفة في الخطة لتخفيض نسب السكان والعاملين غير الكويتيين وزيادتها للكويتيين تبدو صعبة المنال، خصوصاً كما أشرنا إلى أن تلك التغيرات في المعدلات

المستهدفة متواضعة بحيث التهمتها التغيرات الفعلية.

رابعاً: افتراضات الخطة حول حجم الانفاق العام وطبيعة الاستثمارات تعتمد برامج الخطة وإمكانية الوصول الى الأهداف المرسومة على افتراضات حول حجم وطبيعة الانفاق العام الجاري والاستثماري، وما يترتب على ذلك من مضاعفات على النشاط الاقتصادي ومكوناته وعناصره.

فبالنسبة للإنفاق العام، تفترض الخطة أن الزيادة فيه ستكون طفيفة جداً في حدود ٠,٨٪ سنوياً، على أساس أن الزيادات في الأبواب ستكون على النحو التالي:

المرتبات والأجور	٣,١ ٪ سنوياً
المستلزمات السلعية والخدمات	٠,٧ ٪
وسائل النقل والمعدات	١٢,٦٪
المشاريع الانشائية	—
الاستملاك	—
المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية الداخلية	٣,١ ٪

وليس من الواضح كيف يمكن السيطرة على الانفاق الحكومي ليبقى في حدود هذا التغيير الطفيف، فالخطة لا تشير إلى تخفيض العاملين في الجهاز الحكومي والمؤسسات، وربما كان المتوقع هو زيادة القوى العاملة، مما يتطلب زيادة المخصصات، فالباب الأول ـ الأجور والمرتبات يزداد سنوياً بنسبة تتراوح بين ٧ ـ ١٠٪، وهذه الزيادة تغطي الزيادات الحتمية من علاوات دورية وبدلات ومخصصات توظيف الكويتيين ولا تشمل التوسع في توظيف غير الكويتيين. وبالإضافة الى ذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الزيادة التي قد تنجم من التعديلات الواجب اجراؤها في جداول المرتبات لكي تتماشى مع الارتفاع في تكاليف المعيشة.

أما بالنسبة لأبواب المشتريات السلعية والانشاءات، فمن الواجب الأخذ

بعين الاعتبار ارتفاع تكاليف الناجم من عوامل التضخم المستوردة والمحلية، ولذلك فإن احتمالات تحقيق انخفاض فعلي وحقيقي في بنود الانفاق أو المحافظة على مستواها الحالي تصبح بحاجة إلى التدقيق بدرجة أكثر مما يظهر في الخطة الحالية.

وأما بالنسبة للايرادات فقد قدرت على افتراضات أن أسعار النفط ستحافظ على القوة الشرائية للبرميل أي سترتفع بنسب تعادل معدلات التضخيم العالمية، وعلى افتراض أن الانتاج سيرتفع بنسبة ٣,٤٪، وعلى أساس هذه الافتراضات قدرت الخطة بأن مجموع العجز الصافي في الميزانية المتراكم في خمس سنوات سيكون بحدود ١٨٤٦ مليوناً. ولكن الانخفاض الحاد في أسعار النفط قد يصل إلى ٤٠٪، مما قد يؤدي الى ارتفاع حجم العجز الصافي المتراكم في سنوات الخطة إلى ما يزيد عن ٦٠٠٠ مليون دينار، وارتفاع العجز إلى هذا المستوى العالي قد يؤدي الى السحب من احتياطيات الدولة المالية وبالتالي تآكلها.

وقد يؤدي انخفاض عائدات النفط ونمو العجز إلى اضطرار الدولة تخفيض نفقاتها بنسب كبيرة، ولكن ذلك قد يؤدي الى انخفاض مستوى المعيشة والرفاهية الاجتماعية للمواطنين. والخطة لا توضح كيف يمكن تفادي مثل هذه الاحتمالات. ولا يمكن التعويل على رفع الكفاءة الانتاجية لقوة العمل كما تتصوره الخطة للتعويض عن الانخفاض في الانفاق، حيث أن الخطة تهدف لرفع الكفاءة الانتاجية بمعدل ١٪ فقط.

يتضح من ذلك أيضاً، لمواجهة الانخفاض في الانفاق والتقليل من أثر ذلك على مستوى المعيشة، نحتاج إلى رفع الكفاءة الإنتاجية أكبر بكثير مما تتصوره الخطة، وهذا بدوره يحتاج إلى اجراءات أكثر عمقاً وتحولاً على مستوى الادارة العامة والأجهزة والمؤسسات الحكومية.

خامساً الاستثمار في القطاعات السلعية:

قدرت الخطة اجمالي قيمة الاستثمارات المتوقع تنفيذها في فترة الخطة ٧٥١٦ مليون دينار، والجزء الأكبر منها سينفق لإقامة مرافق البنية الاساسية والخدمات

الاقتصادية والاجتماعية. ويبلغ ما هو مخصص للاستثمار في قطاع الانتاج السلعي ١٥٨٦ مليون دينار بنسبة ٢١٪ من إجمالي الاستثمارات في الخطة، منها للاستثمار في قطاع النفط ١٢٩١ مليون بنسبة ٨١٪ من جملة الاستثمار في الانتاج السلعي. أما الاستثمار في الصناعات غير النفطية فيقدر بمبلغ ٢٥٥ مليون دينار أي بمعدل ٥٠ مليون دينار سنوياً. وسيؤدي الى رفع القيمة المضافة بنسبة ٥,٧٪ من ٢٦٩ مليون دينار عام ٨٤/٨٥، إلى ٣٥٦ مليون دينار.

وبالنظر لطبيعة القطاع النفطي من حيث كثافة رأس المال نسبة للعمل وصغر حجم قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية، فإن حجم العمالة الاضافية في قطاع الانتاج السلعي صغير نسبياً.

والاستثمار في هذا القطاع يعكس توجهات الخطة الرئيسية وهي عدم التركيز على هدف تنويع القاعدة الانتاجية من خلال التوسع في الانتاج السلعي، وقد تضمنت الخطة بالاستثمار في القطاع الانتاجي خارج الكويت في البلاد العربية في اطار التكامل الاقتصادي، وهذا التوجه هو أحد الخيارات المتاحة للكويت خاصة في المدى البعيد، وهو في نظري توجه سليم، حيث أنه بنقل رأس المال إلى حيث تكون كثافة العمل، وهو خيار مناسب للكويت بالنظر لارتفاع تكاليف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في الكويت، مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج إلى درجة تفقد الكثير من المشاريع جدواها الاقتصادية ويصبح المضي فيها عبئاً على الاقتصاد الوطني.

سادساً: الإجراءات التنفيذية:

اشتملت الخطة على تحديد السياسات والاجراءات التنفيذية في مجال تعديل التركيبة السكانية، وتنمية الموارد البشرية والتنمية الادارية.

ولا شك أن هذه السياسات والإجراءات المقترحة في مجملها سليمة وليست محلاً للاختلاف إلا في بعض الجزئيات، كالاجراءات المقترحة لتعديل التركيبة السكانية في شأن تشجيع الزواج المبكر، كإجراء للمحافظة على معدلات الزيادة في حجم السكان المواطنين، وهو أمر في نظري قد يتناقض مع توجهات الخطة

حيث أن زيادة معدل الإعالة للكويتيين الذي سيكون نتيجة هذا الإجراء سيؤدي في النهاية الى زيادة الطلب على العمالة الوافدة. وكذلك السياسة الانتقائية في التجنيس التي سوف تؤدي أيضاً إلى النتيجة نفسها.

ولكن ما يمكن ملاحظته على هذه الاجراءات المقترحة هو أنها لا تحدد لنا اجراءً بعينه أو مجموعة من الإجراءات التي قد تؤدي إلى تحقيق نجاحات كبيرة نحو أهداف الخطة. وفي تقديري أن ذلك يعود لعدم تشدد الخطة في نقد المعوقات الرئيسية للتنمية السليمة، ومن دون ابراز هذه المعوقات ورسم الطريق بتحديد سياسات واجراءات تنفيذية جريئة لتجاوزها، فإن مقترحات الخطة تصبح مجموعة من النظريات المقبولة، ولكن انتقالها إلى حيز التطبيق أمر في غاية الصعوبة.

لقد اقترحت الخطة مثلاً اجراءات في التنمية الادارية، وهي اقتراحات جيدة، ولكن السؤال كيف يمكن أن تنتقل إلى الواقع. فقد مضت حوالي ثلاث سنوات على طرح شعار الاصلاح الاداري ولكن حتى الآن لم تثمر جهود الاصلاح أي نتائج ملموسة، بل إن المسألة جرى تخفيفها من قضية اصلاح تتطلب أن يسبقها عملية تطهير الفساد، إلى عملية تطوير لا تتطلب أي اضافات تراكمية للمهارات وتعديلات في بعض الأنظمة والإجراءات الادارية. وهذا يعكس قصور في تصور مدى التخلف في الجهاز الاداري. ولم تتطرق الخطة لمشكلة القيادات في الجهاز الاداري وسواء على مستوى الوزراء والقيادات الادارية الأخرى. فكيف ينتظر أن يكون هناك علاج فعّال لمسألة التخلف الاداري من دون معالجة مشكلة القيادات فيه. وهل تعكس التعينات في المراكز القيادية في السنوات الثلاث الماضية إدراكاً سليماً لمشكلة الادارة الحكومية والإحساس بالحاجة الملحة للاصلاح؟ وهل يمكن من دون وجود جهاز اداري كفؤ أن تنفذ بنجاح الاجراءات المقترحة في الخطة للوصول الى تحقيق أهدافها؟؟

إنني مع الأسف لا أرى في سلوك الحكومة ما يبعث على التفاؤل، وقد ينتهي الأمر إلى أن تصبح الخطة مجرد إضافة طيبة للأدبيات التي صدرت عن تحليل الاقتصاد الكويتي، ومعوقات نموه، وخطوات إصلاحه.

وفي الختام، أذكر بأن الخطة الخمسية الثانية قد احتوت على توجهات قريبة من توجهات الخطة الحالية وعلى كثير مما جاء فيها من سياسات واجراءات. فقد أكدت الخطة الثانية على أهمية تنمية الموارد البشرية والتركيز على معالجة مسألة السكان وقوة العمل ورفع كفاءة التعليم والتدريب وتعزيز دور المرأة واصلاح الجهاز الإداري.

هذا ما تضمنته الخطة الثانية ولكن، مع ذلك، فإن سنوات الخطة ٧٦ ـ ٨١ هي الفترة التي شهدت الكويت القفزة الكبيرة في ارتفاع العمالة الوافدة والهجرة السكانية وهي الفترة التي حدث فيها أكبر حجم من الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد الوطني، وهي الفترة أيضاً التي شهد فيها الجهاز الإداري مزيداً من التردي والتدهور والترهل.

ونأمل في النهاية بأن لا يكون مصير الخطة الحالية كمصير الخطة الثانية.

أحد الحضور:

من قال إن دول العالم الثالث تحتاج لخطة؟ نحن في منازلنا نعيش بدون تخطيط فكيف تربط هذا المواطن بخطة.

الأميركان هم الذين طرحوا فكرة التخطيط ورغم ذلك فإن مؤسساتهم الكبيرة ألغت فكرة التخطيط. والمطلوب في الكويت هو عدم الغاء الخطة ككل ولكن وجود مفاهيم رئيسية تعطيك مرونة الحركة في تنفيذ التفاصيل.

يجب تحميل مجلس الامة قضية وضع توجه رئيسي للشعب ليسير عليه.

علي الموسى:

تجاربنا كلها وراء بعض، لما وضعت الخطة الأولى صارت حرب ١٩٦٧، صح الخطة بقيت ٥ سنوات في مجلس الامة، لكن الآن الوساطة المالية الجزء الأكبر منها تم توجيهها لالتزامات مالية وفاءً لالتزامات حولها.

خطة ٧٦ مع صدورها تغير المناخ السياسي. الخطة الحالية. أنا مع المبايعين بوجود تخطيط. ولكن ليست كناحية تقنية واجرائية لا يمكن تغييرها.

هناك أنواع من التخطيط لا بد من اتباعها.

التغيـيرات التي تحصـل سريعـة جـداً وتلعب دوراً جـذرياً في مصـيرنـا الاقتصادي، هناك أمور خارجة عن ارادتنا، تؤثر علينا ولا نستطيع التحكم بها مثل انتاج النفط وتسعيره، والحرب العراقية الايرانية يجب الفصل تماماً بين دخل الدولة وتوجهاتها فيما يعني الانفاق.

قضية التخطيط ليست قضية احتمالية، هي اختيار أداة للوصول الى أهدافنا.

عبد الله النيباري:

لا بد من التخطيط. الخطة ضرورة ملحة وهناك فرق بين وضع الخطة في الدول المتقدمة والدول النامية. الدول المتقدمة أصبحت دولاً مستقرة. نمط التقدمات الاقتصادية أصبح مستقراً إلى حد كبير. أما الدول النامية، فهي بحاجة لتوجيه ما لديها من امكانيات في اتجاه معين والتركيز عليه لأنها ذات موارد محدودة يجب علينا استخدامها ولا نستطيع أن نحفظها.

أيضاً العالم الحديث كله أصبح يشكو من هدر الموارد كما اكتشاف الانسان أن المصادر الطبيعية محدودة. لذلك فهناك مزيد من الحاجة للتخطيط، في بلدان مثل الخليج والكويت بحاجة للتخطيط أكثر من الدول المختلفة لأننا نعيش وضعاً غير طبيعي نتيجة قلة التخطيط مما أدى الى ارتفاع نسبة السكان وبناء تجربتنا في الكويت بأن نتصرف بشكل تلقائي وعفوي، حيث زادت عائدات النفط بين ٧٥، زاد معدل الانفاق بنسبة ٢٥٪.

وهذا يعني أن التخطيط تخبط هناك أمرين. الخطة كعمل ممتاز ولكن ماذا نفعل بالتوجهات السياسية هناك توجهات مفروضة على الخبراء بكذا وكذا المطلوب الآن مزيد من الصراحة. ما هي مشكلتنا. وكيف نركز عليها. وما هي الأعباء، وكيف نتحملها؟

الخطة قالت إنه من الضروري تقليل الاعتماد على الانفاق العام، والبحث عن موارد أخرى لتدعيم تمويل الانفاق العام. ويجب أن نراعي حالات ذوي الدخل المنخفض. لم نقل أن نفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل الكبير والشركات. لماذا لأنها سياسية، يجب تحميل الأعباء للجميع.

أحد الحضور:

النمو غير المخطط أدى إلى نتائج سلبية. والتخطيط في الدول النامية يدفع العديد من الدول الى الاقتراض لتحقيق النمو الاقتصادي. والكويت ليست بحاجة للاقتراض فلديها استثمارات خارجية وعوائد نفط، وانخفاض أسعار النفط الحالي لن يدوم طويلاً.

وأرى أنه من الممكن الاستعانة ببعض الاستثمارات الخارجية، وتخفيف الاستهلاك التفاخري. وإشعار المواطن بضرورة التضحية. والمجتمع الكويتي شديد الطموحات بدليل أن الخطة الخمسية لم تقر للآن من قبل مجلس الأمة.

ورغم ذلك، فقد قرر أعضاء المجلس مشروع قانون يقضي انفاق المؤسسات الحكومية والوزارات كما بدأت المطالبة بتعديل التركيبة السكانية بشكل سريع والانتهاء منها خلال سنة أو سنتين، وهذا صعب جداً. لأن تعديل تركيبة القوى العاملة يحتاج لوقت طويل وقد وضعت الخطة له زمناً حتى عام ٢٠٠٠ في الوقت الحالي الاستغناء تدريجياً عن العمالة التي تقوم بالأعمال الهامشية، والخدمات الادارية لا أن نستغني بشكل سريع عن معظم الوافدين ونضيق عليهم الخناق في عدم قبول أبنائهم في المدارس الخاصة. كما أن الخريجين الجدد يصعب تسلمهم لمهام كبيرة قبل تدريبهم التدريب الكافي ومزاملتهم للجدد على الأقل لمدة خمس سنوات حتى يتمكنوا من المهمة الملقاة على عاتقهم ثم يتم بعدها الاستغناء عن الخبرة ليحل محله المواطن في العمل.

علي الموسى:

حينما نتبنى اتجاهاً يجب ترجمته فوراً. مطلوب رفع الانتاجية بنسبة ١,٥٪ وهذا يأتي بالتدريج واسمحوا لي استعمال جملة لجاسم السعدون قال فيها «اننا نقترض أموال الأجيال القادمة» أما فيما يخص الخطة المقدمة لمجلس الأمة، فإنني أرى أنه يجب أن تقدم بأسلوب يساعد الأعضاء على أداء واجبهم لا أن تقدم بشكلها الحالي الذي يضم عدة مجلدات تحتاج لفترة زمنية طويلة لدراستها.

المحاضرة السادسة

ملحوظة أولية على القطاعات الاجتماعية في الخطة الخمسية ٨٥ ـ ١٩٩٠

الدكتور محمد الرميحي

بيئته ومناقشته واستعماله:

عند الحديث عن التخطيط الاجتماعي ومفهوم الخطة ـ فإننا نجد أن لهذه المصطلحات معاني محددة وصياغات تكاد تكون نهائية، فإذا كانت الندرة هي أكثر مشكلات الإنسان في عصرنا هذا ـ لأن حاجات الإنسان متجددة ولا تقف عند حد معين ـ بل هي في تزايد مستمر كلما تقدم الإنسان على مدارج النمو الحضاري ـ في الوقت الذي تعجز الموارد في جميع جوانبها النوعية والكمية عن الاشباع والمقابلة لحاجات الإنسان المتجددة، فإن التخطيط العلمي هو الأسلوب الأمثل والجيد لمواجهة المشكلة الاجتماعية المتمثلة في المواءمة بين الندرة النسبية للموارد الانسانية وتعددها، ويكاد أن يستقر الأمر في ذهن الاجتماعيين على اختلاف مدارسهم ونصوص صياغاتهم ـ على أن التخطيط هو أسلوب تنظيمي يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة خلال فترات زمنية معلومة، وذلك عن طريق حصر امكانيات المجتمع المادية والبشرية وتهيئة هذه الامكانيات وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته في هدي الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن ينمو في اطارها ومن خلال مؤسسات يرتضيها المجتمع.

والتخطيط بهذا المفهوم يتجاوز معنى الغايات الاجتماعية والاقتصادية بمفهومها

الضيق ليصبح أداة مجتمعية لتحقيق التنمية والتطور الموجه وإحداث التغيير المطلوب وصولاً الى العدالة الاجتماعية، والتي هي الغاية العظمى التي تسعى النظم السياسية والاقتصادية للوصول إليها، وهي عدالة الفرص وعدالة التوزيع.

ومن هنا، فإن الرؤية السياسية لعملية التخطيط أمر حيوي وبالغ الأهمية، فإذا كانت الرؤية الاجتماعية هي التي تحدد الفلسفة الاجتماعية للمجتمع، فإن الرؤية السياسية أيضاً هي الهدف النهائي لأي عملية تخطيط... فالغايات الاقتصادية والاجتماعية ليست نهاية في حد ذاتها ما لم تكن داخل اطار سياسي يمثل الهدف الحقيقي والنهائي.

ولعل كتابات شارل بتلهايم من أفضل الدراسات التي أوضحت هذه العلاقة، يقول بتلهايم: «ففي المرحلة الأولى لإعداد الخطة يجب أن تحدد السلطات السياسية التوجيهات الخاصة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية خلال الفترة التي تعد لها الخطة، وبالطبع يجب ألا تتحدد التوجيهات بطريقة مجردة بل تستند إلى أعمال تحضيرية تقوم بها أجهزة التخطيط.

والواقع أن تحضير التوجيهات نفسه يجب أن يفتح حواراً بين جهاز التخطيط وبين أعلى السلطات السياسية، فمثلاً يمكن أن يقدم جهاز التخطيط للسلطات السياسية عدة امكانيات وخيارات للتنمية على أساس المستوى الحالي لقوة الانتاج والجهود التي يمكن بذلها خلال فترة الخطة، وهكذا يقترح جهاز التخطيط درجات مختلفة من الجهود، ويكون على السلطة السياسية اختيار الأهداف الاقتصادية والسياسية التي تلائم اتجاهاتها من حيث وسائل تحقيقها مع مدى الجهود التي ترى السلطات السياسية أن من الممكن بذلها خلال فترة التخطيط.

من خلال هذا الحوار تتحدد معالم الخطة وأهدافها... ومن الواضح هنا أن مفهوم التخطيط يختلف عن مفهوم السياسة من حيث أن السياسة مجرد اقتراحات تعبر عن احتياجات معينة ويمكن عن طريقها ـ أي السياسة ـ توجيه الخطط والبرامج والمشروعات باعتبارها إطاراً ودليلاً للخطة الحالية والمستقبلية،

أما التخطيط، فإنه يضيف الى الاقتراحات عنصراً جديداً هو تصميم هيكل متكامل يبين الحجم والقيمة للعمليات المختلفة التي تدخل في إطار الخطة، ولذا، فإنه من الضروري عند وضع الخطة أن تكون لاحقة على رسم السياسة العامة وفلسفتها، وكما يختلف التخطيط عن السياسة فإنه يختلف أيضاً عن التوجيه، فقد يكون التوجيه في صورة قانون أو قرار اداري يصدر أو سياسة تتبع. . . ولكن التوجيه ـ أياً كان شكله ـ لا يتطلب تحديد الغايات ولا الوسائل ولا الزمن اللازم لتحقيق هذه الغايات، وبهذا المعنى يتضح لنا أن التخطيط هو مرحلة عليا من مراحل التوجيه.

وخلوصاً الى هذه القضايا أجدني مضطراً إلى إيضاح معنى محدد متفق عليه حول مفهوم الخطة والتنمية الاجتماعية، وأخيراً مفهوم الرعاية الاجتماعية، ففي ضوء اتفاقنا على هذه المفاهيم نستطيع أن نجد مدخلاً علمياً لمناقشة موضوع التنمية الاجتماعية في الخطة الخمسية الكويتية التي نحن بصددها.

وعند وضع الخطة، فإنها عادة تمر بمراحل محددة هي جمع البيانات الأساسية ثم تحديد أهداف الخطة، وبعد ذلك تصميم الإطار المبدئي للخطة ثم تصميم الإطار النهائي لها.

ونجاح الخطة مرهون بالالتزام بالأسس العلمية الدقيقة. وأن تتوفر البيانات الدقيقة الشاملة، على أن تكون الخطة في اطارها العام وفي مجال قطاعاتها المختلفة مشتملة على تحديد دقيق للأهداف العامة والمرحلية وكيفية تنفيذها، كما يجب أيضاً أن تحدد الخطة كيفية تحقيق الأهداف وتوقيتها الزمني ـ وكيف سيتم الوصول الى الأهداف ـ فإذا كان التعميم في نص صياغة التوجيه أمراً مقبولاً بوصفه تحديداً لإطار سياسة عامة أو هدف عام، فإنه غير مقبول داخل اطار الخطة، فالخطة في النهاية تحديد واضح وعملي وفق جدول زمني للوصول الى نتائج محددة متفق عليها.

وإذا كان مفهوم الخطة محدداً ومتفقاً عليه ـ كما أسلفنا فإن مفهوم التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية لم ينته الخلط بينهما إلا منذ ربع قرن تقريباً. . .

فالتنمية الاجتماعية تهتم بالعنصر البشري ـ الاقتصادي اللانقدي ـ وتجعله

محوراً لها وتسعى إلى ذلك عن طريق إحداث تغيرات اجتماعية شاملة في بناء المجتمع ووظائفه، وبالتالي فإن جهد التنمية الرئيسي وعملياتها الأساسية تنصبّ على التركيب السكاني للمجتمع، وبنائه الطبقي، ونظمه الاجتماعية السائدة فيه، والقيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية، كما تتناول عمليات التنمية والمشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي، كالفوارق بين مستويات المعيشة والمشكلات العمالية... والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير التكنولوجي السريع... الخ.

والتنمية الاجتماعية بهذا المفهوم هي غير الرعاية الاجتماعية ـ فالتنمية هي عملية تغير اجتماعي موجه تهدف إلى تعديل مكونات البناء الاجتماعي ليواكب الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول إليه.

والرعاية الاجتماعية هي جانب من جوانب الخدمات الاجتماعية، وكلاهما ـ الرعاية والخدمات ـ من أدوات عمليات التنمية التي ينسحب بعضها على أنه جزء من وظائف الدولة، والبعض الآخر يصنف على أنه نوع من أنواع الرعاية الاجتماعية الذي تقوم به مؤسسات المجتمع نفسه، وفي هذا الخصوص، فإن هناك تقريراً للأمم المتحدة يوضح هذه التفرقة بوضوح يقول:

وتعني الخدمات الاجتماعية «مختلف الجهود المنظمة التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية كالخدمات الصحية والتعليمية، أما خدمات الرعاية فيقصد بها الخدمات التي تقدم للجماعات التي لا تستطيع أن تستفيد فائدة كاملة من الخدمات القائمة ـ مثل رعاية الضمان الاجتماعي ـ وحماية المسنين والعجزة وتأهيل الأحداث والجانحين ومصحات علاج غير الأسوياء... الخ».

في اطار التحديد العلمي لبعض المفاهيم التي تم الاتفاق عليها علمياً لدى جمهور دارسي العلوم الاجتماعية نستطيع أن نعرض لموضوعنا الأساس، مع تسليمنا بصعوبة القياس الكمي مثلما هو الحال في قضايا رقمية... وبالتالي فإن التقييم النهائي يخضع للقواعد الأكثر اتفاقاً بين أغلبية آراء العلماء بعد هذه المقدمة، فإن هناك أربع ملاحظات أعتبرها النقاط المرجعية التي أود أن أبدأ بها وهي:

أولاً: إن حديثي هنا سوف ينصب على الهيكل العام للخطة، وعن الفلسفة العامة لها أو غيابها ـ وهي المفترض بها أن تربط بين نسيج هذه الخطة.

ثانياً: إن الملاحظات التي أسوقها هنا هي في اطار ما طلب مني ـ أي هي ملاحظات على القطاع الاجتماعي ـ كما هو في الخطة، ولقد استبعدت منه قطاعي الأمن والعدل لأنهما ـ في رأيي ـ يقحمان على سياق الخطة.

ثالثاً: لا بد من الاعتراف أيضاً بالشجاعة السياسية التي جعلت الدولة تقدم على خطة ـ مهما كان انتقادها في واقع التنفيذ ـ لأنها من حيث المبدأ خطوة مهمة في الاعتراف بضرورة التخطيط وأهميته.

رابعاً: هناك اتجاه واضح داخل الخطة، وهو اتجاه يحمل نوايا ايجابية لرفاهية المجتمع الكويتي وبرغم النوايا الطيبة الكثيرة، فإن الخطة لم تطرح اجراءات عملية واضحة لتحقيق هذا التوجه الايجابي.

في اطار هذه النقاط سأتحدث عن التنمية الاجتماعية في الخطة بقطاعاتها المختلفة والتي أحددها بأنها:

١ ـ قطاع التعليم والتدريب.

٢ ـ قطاع خدمات الصحة.

٣ ـ قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية.

٤ ـ قطاع الخدمات الثقافية والإعلام.

ولن أتناول في حديثي الخدمات الدينية والأمن والعدل، لأني أرى أن هذه الخدمات رغم ضرورتها وأهميتها، فإنها تندرج ضمن تصنيفات أخرى ليس منها على أية حال التنمية الاجتماعية.

أولاً: اطار الخطة العام:

تظل قضية التآلف الاجتماعي واحدة من أهم قضايا المجتمع الكويتي، فمنذ زمن بعيد... ومنذ أول تجمع عمراني فوق هذه البقعة من شاطىء الخليج سرعان ما نشأت علاقات العمل والانتاج فيما بينها، وتحددت في ضوئها المكانة الاجتماعية والبناء الاجتماعي للمجتمع، إلا أن الثابت أن قدراً من التآلف كان يربط بين نسيج المجتمع حتى لو كانت هناك بعض الفئات التي لا تتآلف بقدر كامل مع المجتمع، فإن مصالحها الحيوية من شكل علاقات الانتاج القائمة كان يضعها في دائرة الاتفاق العام في المجتمع.

ومع التطور الذي حدث للمجتمع الكويتي، ومراحله المختلفة فقد انعكست هذه الآثار على تركيبة المجتمع وعلى قدر التآلف الاجتماعي الذي كان يميزه.

وتكفي حقبة كحقبة السبعينات بكل ما شهدته من توترات اقتصادية نوجزها في قفزة أسعار النفط خريف ١٩٧٣ وما استتبعته من ارتفاع مستوى المعيشة ودخل الأفراد، وما تلا هذا من ازدهار ظاهري في سوق العقارات والتجارة، ثم أزمة المناخ، ثم هبوط عائدات النفط وكساد نسبي ـ أيضاً ـ بالأسواق...

ويبدو أن آثار هذه المرحلة منذ منتصف السبعينات وحتى الآن كانت هي الهاجس الأول لواضعي الخطة الإنمائية الكويتية، وقد ترك المخطط كل الأولويات والأهداف... ووضع أول هدف من أهدافه في الخطة «تعديل التركيبة السكانية» وهو ما يسمى في مفهوم التخطيط الحلقة المركزية، وقد يكون هذا الهدف وليد دافع لحظي نتيجة لظروف معينة، ولكن كل هذا ليس مبرراً لوضع تعديل التركيبة السكانية كهدف أول من الخطة بحيث تطرح على مستوى السياسات ومستوى الاجراءات التنفيذية بهذا الشكل المبتور. وفي صياغة عامة هي أقرب الى صياغات الأفكار منها الى صياغات الخطط.

فتقول نصوص الخطة (الاطار العام ص ٤١):

وتشمل مدخلات التنمية البشرية العديد من الخدمات في مجالات التعليم والتدريب والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية والبرامج الاعلامية والثقافية.

وهي جميعاً يتأثر بعضها ببعض ولها في الوقت نفسه تأثير مشترك على تنمية العنصر البشري وتطويره، ولكن نظام التعليم والتدريب هو المجال الرئيسي لتنمية الموارد البشرية.

بعد هذا العرض اللفظي الذي يشغل مساحة طيبة تحوي كل الأفكار والكلمات العامة الجميلة ينتقل المخطط إلى السياسات والاجراءات التنفيذية حيث نتوقع أن نجد برامج واضحة محددة وفق جدول زمني ينتهي بانتهاء الخطة... ومقسم على سنواتها لينجز ويحقق أهدافاً... أقول نتوقع هذا وفق تعريف الخطة وأسلوبها العلمي... إلا أننا نفاجأ مرة أخرى بألفاظ جميلة وجمل مطاطة... مثل: «التركيز على معالجة مشكلة الأمية استناداً الى القانون الصادر في هذا الشأن منذ عام ١٩٨٠».

رفع مستوى الكفاية لنظام التعليم والتدريب:

توجيه المزيد من العناية بالطفل حتى يمكن أن تتعاون المدرسة والبيت على تنشئته تنشئة سليمة ـ تحسين نوعية الرصد الحالي من العمالة الوطنية من خلال تكثيف برامج التدريب وتشجيع المواطنين على الاتجاه الى العمل الحر من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية، وافساح المجال أمامهم لمزاولة الأنشطة الخاصة في مجالات الصناعة، الزراعة والتجارة بدلاً من الاتجاه الى الوظائف الحكومية...

وتشجيعاً لزيادة مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل في المجالات التي تناسبها وتساعد في الوقت نفسه على سد احتياجات البلاد من العمالة.

وهكذا تمتلىء الصفحات من (٤١ ـ ٥٠) بمثل هذه الجمل... والتي تمثل في الحقيقة أمنيات طيبة أو اقتراحات أو رغبات جميلة، ولكنها لا يمكن أبداً أن تكون اجراءات تنفيذية في خطة إنمائية لبلد ما.

كان التصور والمفروض علمياً أن تقول الخطة بدلاً من ذلك... حتى بنفس الأهداف والاجراءات التي تصورتها أقول إنها كان يجب أن تكون على النحو التالي:

١ ـ القضاء على مشكلة الأمية وذلك عن طريق برامج محو الأمية في المناطق

السكانية المختلفة، وقد رؤى البدء في السنة الأولى للخطة بمناطق الشويخ والفروانية ـ والعمرية والرقة وهدية. . . حيث يبلغ عدد السكان الكويتيين بهذه المنطقة كذا ألف نسمة منهم كذا يجيد القراءة والكتابة ومنهم كذا أميون منهم وكذا ذكور وكذا اناث.

وسيتم في السنة الأولى استخدام مباني المدارس في الفترة المسائية وتكليف عدد كذا معلم منهم كذا كويتي وعدد كذا غير كويتي. . . وستبلغ تكلفة المشروع النهائية في السنة ما قيمته كذا د.ك. منها كذا مكافآت معلمين وكيت استهلاك أدوات وكذا مصروفات جارية وستقوم الحكومة بالتعاون مع الأجهزة المختلفة ببدء حملة توعية في أجهزة الإعلام ولفترة كافية، كما ستصدر الحكومة قراراً من شأنه عدم الاستخراج أو التجديد لأي معاملة رسمية (رخصة قيادة، ترخيص تجارة، جواز سفر، كفالة. . . الخ) ما لم يقدم المواطن شهادة من مدرسة محو الأمية.

هكذا فقط تكون صياغة أهداف الخطط في أي مكان في العالم ولكن الجمل الانشائية في النهاية لا تمثل من أحلام بسيطة ونوايا طيبة، ويبدو لي من هذا النقص أن الخطة لا تلمس الحجم الفعلي للمشكلات المجتمعية وربما جاء ذلك من نقص في المعلومات المطلوب توافرها قبل بدء وضع الخطة.

واستمراراً لظاهرة افتقاد النظرة العلمية تقول الخطة مثلاً في صفحة ٤٥ البند السابع في السياسات:

تشجيع المواطنين على الاتجاه نحو العمل الحر من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية لهم وافساح المجال أمامهم لمزاولة الأنشطة الخاصة في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والمجالات الحرفية، وذلك بدلاً من الاتجاه الى الوظائف الحكومية.

تقول الخطة هذا في الوقت الذي نشكو فيه من انخفاض اسهام الكويتيين في قوة العمل المنتجة، وأكثر من ٧٠٪ من قوة العمل الكويتية تعمل في مجال الخدمات، وإذا كان من المسلم به كنتيجة لظروف عديدة أن احتمالات قيام صناعة بالكويت أمر غير محدود لأسباب كثيرة، وان الزراعة تتحكم فيها عوامل

خارج السيطرة ومشكوك في نتائجها. . . فإن الهدف النهائي هو تحويل قوة العمل إلى طبقة تجار ووكلاء لشركات ولا أتصور أن هذا يخدم أي هدف تنموي. فإذا كان المطلوب هو تخفيف الضغط على الجهاز الحكومي، فإن الوصول إلى هذا الهدف تتم بطرق أخرى. . . تحقق الهدف وتسهم في تعديل التركيبة السكانية.

بنفس المعنى تقول الخطة وفي بند آخر (ص ٤٥ بند ٩) تشجيع زيادة مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل. ومع اتفاقنا التام مع الهدف وأهميته فإن خطوات تنفيذه وتحقيقه غير واردة بالخطة. . . واستثمار ٤,٥٠٪ من جملة السكان غير مبين على وجه دقيق كيف؟ ومتى وكم؟

بل لعله ما يثير العجب في الوقت الذي تتضمن خطة الدولة الرسمية والموافق عليها من قبل أعضاء مجلس الأمة الموقر. . . نجد أن المجلس يتقدم بمشروع قانون لإبقاء الأم في البيت: إهمال أكثر من نصف المجتمع حقيقة وليس مجازاً ونقصها من قوة العمل الحقيقية لا يخدم إلا قضية عدم التخطيط.

ولأن برنامج الحكومة وخطتها خاليان من أي إجراءات محددة لتنفيذ أهدافها وسياستها، فإن هذا سيفتح الباب لمزيد من التناقض بين ما تقوله الخطة وما يقوله الواقع.

واستمراراً لمنطق سائد داخل صياغة الخطة كلها فإننا نجد أن البنود ـ ذات الصياغات الجميلة ـ التي تقرر حوافز ومكافآت كثيرة فهناك حوافز لتشجيع الطلاب على الالتحاق بأقسام العلوم، وحوافز لتشجيع النابغين وحوافز للملتحقين بالأقسام العلمية والمهنية، وحوافز في رواتب الوظائف الفنية والأعمال الحرفية، الأمر الذي جعل الحوافز تبدو وكأنها عصا سحرية، ورغم تسليمنا بأنها احدى القوى الفعالة، إلا أنها ليست الوحيدة.

ووسط هذا الكم من الحوافز والمكافآت لم تقل الخطة حجم مشكلتها الحقيقية ولا طريقة حلها. . . وخطواتها. . . لم تقل لنا مثلاً. . .

إنها تحتاج في السنة الأولى من الخطة الى كذا موظف في قطاعات كيت، وكيت، وكيت، وكيت، لتتم عملية الاحلال مع كذا موظف غير كويتي، وسيتم

تخريج عدد كذا من المؤسسات التعليمية المختلفة في السنة الأولى. . . وكذا في السنة الثانية ويصبح الفارق بين الاحتياج والتلبية كذا وتبلغ طاقات هؤلاء الانتاجية، الخ.

باختصار لم تقدم الحكومة برنامجاً. . . قدمت بياناً انشائياً جميلاً في هاجسها الأول، وهو بديل التركيبة السكانية والذي لم تسهم فيه بكثير إلا بضغط عن طريق الاجراءات على الوافدين والتدليل عن طريق الحوافز للمواطنين وترك الأمر للصدفة والمستقبل والزمن. . .

وتوقع بانخفاض النسبة بين الموظفين والوافدين اعتماداً على معدل نمو سكاني. . . ومعدل مغادرة واجراءات تقليل الإعالة.

وما تقدمه الخطة في هذا المقام ليس رؤية علمية على الاطلاق الواحدة من أهم مشكلات مجتمع الكويت. . . المشكلة قائمة نعم. . . واطارها العام يتلخص في اطار سياسي. . . إن جزءاً من الأمر الوطني الكويتي يتمثل في توازن التعددية القائمة فيه والحفاظ عليه، وفي نفس الوقت فإن تعديل التركيبة السكانية لتحقيق التوازن النسبي أمر مطلوب، له سياسات واجراءات أكثر دقة ووضوحاً وتحديداً من هذه الصياغات الأدبية الجميلة.

وهنا يجدر بي ـ ومنعاً للتكرار ـ أن أطرح تصوراً مهماً عن رؤيتنا للمسألة الاجتماعية في اطار مفهومنا للتنمية الاجتماعية.

هناك مشكلة أساسية أو بتعريف أدق محور مركزي تدول حوله الخطة وهو تعديل التركيبة السكانية وبغض النظر عن مدى اتفاقنا أو اختلافنا مع صحة هذا الاختيار للمحور المركزي، وعن طريق التعامل معه، فإن المفترض أن هناك دوائر متصلة في التخطيط القطاعي تتصل في النهاية بحيث تؤدي إلى هذا الهدف أو التوجه.

وهنا يمكننا القول أن مثل هذا التوجه يتطلب رؤية متسعة وعريضة من كل قطاعات المجتمع.

وباتباع المنطق الرياضي الجدلي، فإنه يمكننا طرح أربعة احتمالات لتعديل التركيبة السكانية هي:

أ ـ زيادة معدل المواليد وهذا أمر خارج نطاق السيطرة لأنه ليس متغيراً بقدر ما هو متغير تابع وحتى بفرضية تحقيقه، فإن مردوده لا يمثل تغيراً جوهرياً في التركيبة.

ب ـ ترحيل أعداد من السكان وهذا أمر يتطلب أكثر من قرار اداري ولكن نتائجه السياسية قد تكون سلبية.

ج ـ الاستغناء عن الخدمات الهامشية مثل الخدم والسائقين والسعاة... و... مع ميكنة أعمال ادارية ومكتبية كثيرة لاختزال عدد كبير من السكان الذين يمتهنون هذه المهن، وهذا أمر يحتاج إلى قرارات قد تكون مؤلمة.

د ـ ابطاء معدلات النمو الاقتصادي لتقليل الطلب على العمالة، وهذا أمر يجب التعامل معه بحذر شديد.

ولإيضاح مشكلة السكان أكثر، فإننا نقول إن جملة السكان على أرض الكويت مليون و٣٥٧ ألفاً و٥٩٢ نسمة منهم ٧٧٦ ألفاً و٦٣٩ ذكور و٥٨١ ألفاً و٣١٣ اناث، والجدول الآتي يبين توزيع خريطة السكان وفق البلاد القادمين منها:

الدولة	ذكور	اناث	الجملة	النسبة المئوية
الكويت	280.649	284.964	565.613	41.7
بلاد عربية	340.206	234.289	574.495	42.3
بلاد آسيوية	147.956	56.148	204.104	15.0
بلاد أفريقية	899	702	1.601	.1
بلاد أوروبية	5.765	4.219	9.984	.8
بلاد أمريكية	1.068	929	1.997	.1
دول أخرى	96	62	158	.01
الجملة	776.639	581.313	1.357.952	100.

وقراءة أرقام الجدول توضح أن النسبة العظمى في الوافدين هي لجنسيات عربية والذين يمثل مجموعهم قرابة الـ ٤٢٪ من اجمالي عدد السكان، وهذا التجمع يتفاوت في داخله بين الاقامة الدائمة أو الاقامة الطويلة أو الاقامة المؤقتة.

وفي الحقيقة، فإن هذه النسبة لا نستطيع الاطمئنان إليها بشكل علمي فإذا طرحنا منها ـ وفق أرقام الخطة في الجزء الأول الاطار العام (ص ٣٣) ـ ما نسبته ١١,٥ وهي نسبة الكسان من فئة بدون، فإن الرقم سيتراجع ليبلغ حوالي ٣٠٪ من جملة السكان وقضية الـ (١٠٤) ألف نسمة والذين يمثلون ما يطلق عليه بدون لو تم التوصل الى حلها حلاً جذرياً وشاملاً ودقيقاً لوفرت على المخطط عبء التفكير في تعديل التركيبة ليتوازن في النهاية عدد الكويتيين مع غير الكويتيين.

هذا من حيث الظاهرة كمياً أو رقمياً... ولكن لو ناقشنا الأمر بشكل آخر من زاوية اقتصادية واجتماعية، فإننا سنجد:

١ ـ الأمر الثابت يقيناً أنه لا يوجد عدد كبير من الوافدين يعمل في قطاع ما بلا فائدة... بمعنى أن تشغيل آلية الحياة اليومية وبشكلها الكامل تعتمد على وجود العنصر البشري الوافد.

٢ ـ والثابت أيضاً أن هناك مشكلة توافر العمالة والكوادر الكويتية التي تستطيع أن تسد وتملأ الفراغ، وتؤدي الوظائف التي يؤديها الوافدون.

٣ ـ الحل الذي تطرحه الخطة في جزء الاطار العام (ص ٤٠) والذي يتركز حول تقليل اعداد المرافقين للوافد واقتراح الحوافز للوافد لكي لا يصحب أسرته معه... حل متناقض... فالأمر الذي لا جدال فيه أن هذه الأسر هي التكتل الذي يبتعث الرواج في حركة السوق وهم النسبة الكبرى من المشترين والمستهلكين الخدمات الاجتماعية الاخرى... واعتماداً عليها تمارس مؤسسات كاملة أعمالها ونشاطها كالمدارس الخاصة وجزء أكبر من سوق العقار... الخ.

هذا هو اطار المحور المركزي الذي من المفترض أن تستند اليه الخطة . . . والذي يجب أن تتواءم القطاعات المختلفة معه وتتناسق. ولكن حتى لو تم تطبيق الخطة بهدف تحقيق هذه الحلقة المركزية، فإن المخطط يعترف بأن التخفيض سوف يكون في حدود من ٧٠ الى ٨٠ ألف نسمة من السكان.

وأعود فأقول أنه من المناسب أن نطرح تصوراً للمسألة الاجتماعية في هذا الضوء. . . وفي تصوري أنها تقترب من الدائرة الخبيثة، ويمكن تلخيصها في:

قلة عدد السكان. . . قلة عدد الكوادر الفنية المؤهلة للعمل ـ اعتماداً على الوافدين. . . نمط جديد من الحياة قائم على الاستسهال. . . وتستمر الدورة وهكذا.

والحل العلمي الأمثل في هذه الأحوال هو تقديم خطة لكسر الدائرة على المستوى القريب ويتوازى معها خطة أخرى للمستوى طويل المدى.

وفي تصوري ان تقديم خطة طويلة المدى لحل المشكلة السكانية كان يجب أن يكون أفضل كثيراً مما طرحته الخطة. . .

فالحل تشترك فيه قطاعات مختلفة أحددها بقطاع التعليم والتدريب والخدمات الاجتماعية والاعلام وبالتالي فإن الحلقة المركزية كان من الممكن أن تكون تنمية الموارد البشرية، وتتناسق مع هذه الحلقة خطط القطاعات المختلفة ساعية نحو هدف تنموي حقيقي ذي مردود يسهم في رفع كفاية أداء كل القطاعات المجتمعية بدون استثناء.

فاعداد الكوادر البشرية وتأهيلها علمياً في اطار تخطيط شامل للعملية التعليمية في ضوء الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للتعليم على أن يضع هذا التخطيط في اطار من التنسيق للعمليات الاجتماعية المختلفة من تنشئة اجتماعية وأطر ثقافية.

في اطار هذا الحل المشترك بين القطاعات الثلاثة أتصور أنه كان يجب أن تكون القطاعات المختلفة لتنفيذ وتحقيق المحور المركزي للخطة وتحقيقه.

* التنمية الاجتماعية ومفهومها في الخطة:

لم تشهد الخطة ـ في تصوري ـ قدراً من الخلط وعدم الوضوح مثلما شهدت عند حديثها عن التنمية الاجتماعية. فبخلاف أن مفهوم التنمية الذي تطرحه الخطة مفهوم غير محدد، وغير علمي، فإن هناك خلطاً بين المفاهيم كثيرة ومتباينة.

حدد المخطط القطاعات الاجتماعية كعنصر رئيسي من مدخلات التنمية ـ والتي (تقوم بدور هام في تنمية العنصر البشري) ـ كما اعتبر أن تدعيم دور الأسرة وتقوية الروابط بين الوحدات لتحقيق مبدأ «الأسرة الواحدة» ووضع التشريعات اللازمة للمحافظة على هذا الترابط وفقاً لتعاليم الدين الاسلامي اتساق هذه المدخلات كما يقول المخطط تسهم في تسارع مردود التنمية ونتائجها.

ويتوازن مع هذا تطوير فعالية الخدمات الاجتماعية، ورفع مستوى الناتج النهائي للتنمية الاجتماعية وصولاً إلى أفضل نتائج للتنمية.

وتستلزم عمليات التخطيط والتنفيذ للتنمية محكماً للمشاركة الأهلية على مختلف المستويات نظراً لارتباطها المباشر باحتياجات المستفيدين، وتعبئة روح المبادرة لدى المواطنين بحيث يمكن أن تساهم فيها التنظيمات الأهلية على اختلافها.

ثم يورد المخطط في الصحفة التالية من الاطار العام ما نصه في ص ٥٢: «وبالاضافة الى ما تقدمه الدولة من خدمات أساسية تعليمية وصحية واسكانية فإن التنمية الاجتماعية يتبع شمولها لرعاية الأفراد وفئات المجتمع وشرائحه المختلفة في مجالات عديدة ومن هنا تنشأ أهمية التنسيق سواء في التخطيط أو التنفيذ، وكذلك عملية المتابعة والتقييم».

وهنا الخلط الحقيقي في المفاهيم... ولـلأسف فإن المخطط يتحدث عن ثلاثة مفاهيم مختلفة بمعنى واحد... ويخلط بينها دون تمييز ودون تحديد دقيق للمعنى فيتحدث عن «الرعاية الاجتماعية»، والخدمات الاجتماعية والتنمية

الاجتماعية . . . بتداخل غير علمي في المعنى . . . وهو تداخل للأسف مخل وكنتيجة منطقية لافتقاد الدقة العلمية عند الحديث عن التنمية الاجتماعية وتحديد هدفها . . . فإن السياسات والاجراءات التنفيذية لا تزيد عن كونها تنميقاً للجمل والكلمات . . .

ويبدو أن المخطط كان في حيرة في هذا الجزء الخاص بالتنمية الاجتماعية استمراراً على ذهنية الخلط . . . فإن حشد عدد من البنود التي تتعلق بما يسميه اجراءات تنفيذية لتحقيق أهدافه المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ولنرى مثلاً ماذا يقول، على الصفحات من ٥٤ الى ٥٧ يقول:

١ ـ العمل على الترسيخ والتعميق للقيم الروحية والمبادىء الاخلاقية المنبثقة عن الشريعة الاسلامية الغراء، وهذا الاجراء ـ كما هو مصنف ـ مرن، مطاط، متسع وهو يصلح كمبدأ عام أو اطار لسياسة وليس كإجراء تنفيذي. الإجراء التنفيذي يقول مثلاً . . . التنسيق مع أجهزة الاعلام لزيادة ساعات البث والارسال في التلفزيون لتقديم الثقافة والاشكال الاعلامية التي تهدف الى كذا، ويتم في السنة الأولى تبديل ساعات البث في الاذاعة بمعدل كذا والتلفزيون بمعدل كذا، وانشاء خدمة جديدة تتكلف، ومن ناحية أخرى سيتم نشر مراكز تحفيظ القرآن أو تطوير مناهج التربية الدينية، بالتنسيق مع وزارة التربية ليصبح عدد ساعات الدراسة لطلاب المراحل المختلفة كذا وكذا . . . وكذا . . .

٢ ـ العمل بكافة الوسائل لضمان الشمول والتكامل بين خدمات الصحة الوقائية والعلاجية بما يخدم مختلف الفئات الاجتماعية، وهنا يتحدث عن الرعاية الصحية والتي لها قطاع خاص بها ضمن قطاعات الخدمات الاجتماعية بالخطة، يتحدث عنها هنا في هذا الجزء كاجراء من اجراءات التنمية، تماماً كما يتحدث عن بعض الاجراءات المتعلقة بالتعليم أو بالمناهج . . . رغم وجود تفصيل كامل للقطاع بعد ذلك . . .

وهذا الخلط كان من الممكن تجاوزه لو كان المخطط أورد اجراءات تنفيذية فعلية وليس مجرد كلمات ونوايا طيبة مثلما فعل.

فيقول في ص ٥٥: دعم الأجهزة المسؤولة عن التوجيه والارشاد الاجتماعي في مجالات الأمن والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والدينية. كيف؟ وبأي طريقة؟ لم يقل لنا المخطط.

تطوير جمعيات النفع العام والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق أقصى فائدة ممكنة من الخدمات التي تقدمها... واجراء آخر...

حيث الافراد والجماعات والهيئات التطوعية ومؤسسات القطاع الخاص على المساهمة في مشروعات التنمية الاجتماعية، بكافة الوسائل بما في ذلك الحوافز المعنوية.

وفي صفحة ٥٦ من سلسلة الاجراءات تقول الخطة «العمل على تحقيق النهضة الثقافية والفكرية والفنية، والاستمرار في التدعيم والتطوير لمؤسساتها لكي تؤدي دورها في اشباع احتياجات أفراد المجتمع من النواحي الفكرية والثقافية والفنية وفي تعميق احساسهم بالمسؤولية الوطنية».

حتى الدقة اللغوية والالتزام بالموضوعية العلمية المطلوبة مفقودة في نص مثل هذا والذي يمثل ـ كما هو مفترض ـ إجراءً تنفيذياً لتحقيق هدف.

وللأسف الشديد، فإن التنمية الاجتماعية ومعالجتها في الخطة تفتقد العلمية والدقة والوضوح، ووقعت ضحية خلط في المفاهيم والصياغات الانشائية المطاطة المتسعة التي لا تقدم معنى ولا تحدد هدفاً.

وعلى هذا المنوال، يستمر ٢١ بنداً يلخصون فيها الاجراءات التنفيذية لتنفيذ خطة التنمية الاجتماعية.

سبق لي أن أوضحت أن هناك فرقاً جوهرياً بين التوجيه وأدواته وبين الخطة ومحتواها... وانتهينا الى أن الفكر الاجتماعي قد توصل الى صياغات نهائية تجاوز مرحلة الاجتهاد... وبقيت هذه النتائج متاحة ومتوافرة لكل المشتغلين بالتخطيط... ومن هنا، فإننا عندما نواجه بأن البعض ما زال يخلط في المفاهيم، فلا نملك إلا أن نضع علامة استفهام كبرى؟

وتلخيصاً، فإنه يمكننا القول: إن الخطة قد وفقت الى حد كبر في تحديد

الأهداف والسياسات العامة، ولكنها فشلت في وضع اجراءات تنفيذية ولم تولِ اهتماماً كافياً للاجابة عن سؤال كيفية تحقيق الأهداف، كما تركت بعض الأهداف متميعة.

عندما ننتقل الى القطاعات نلاحظ بشكل عام أن القطاعات ليست منتظمة القوة لا من حيث الأهداف والسياسات، ولا من حيث الاجراءات التنفيذية، فالقطاع الصحي لديه شيء يقوله من حيث الاجراءات مثلاً، والقطاع التعليمي لديه شيء يقوله من حيث نقد الماضي، ولكن الملاحظ أنه ليس هناك تصور مركز يربط هذه القطاعات في نسيج واحد.

* قطاع الخدمات الاجتماعية:

أولاً: خدمات قطاع الصحة:

لا ينكر أحد أهمية الخدمة الصحية وحيويتها، الأمر الذي جعل من الصحة العامة، ومعدل الوفيات أو معدلات المواليد... أو نسبة الاسرة للسكان أو الطبيب لكل نسمة... أقول الأمر الذي جعل من مثل هذه العلاقات مؤشراً من مؤشرات التخلف وتحديد البلدان المختلفة.

وتطور قطاع الخدمة الصحية استوجب بالضرورة زيادة هائلة في أعداد العاملين به، الأمر الذي جعل النسبة الغالبة في القطاع للعمالة الوافدة (٧٢,٩٪) بينما تبلغ النسبة الكويتية ٢٧,١٪ فقط، ولو اعتبرنا جدلاً أن الضغط على قطاع الصحة هو نتيجة لزيادة عدد الوافدين والملتحقين بها، فإن تخفيضاً في عدد الوافدين الى النصف لن يحقق أيضاً ارتفاع معدل الكوادر الكويتية، إذ يبقى هذا القطاع واحداً من أكثر القطاعات احتياجاً الى الخبرة المهنية الفعلية، فإن أي خطأ صغير فيها يكلف حياة إنسان.

وللحقيقة أكرر أن انجازات قطاع الصحة وارتفاع مستوى الخدمات أمر لا ينكره أحد... حتى لو لم تتح له فرصة الاطلاع ودراسة أرقام التطور الذي حدث في خلال ٥ سنوات فقط.

ولكن رغم دقة عرض قطاع الصحة، فإن هناك ملاحظات أساسية على القطاع بناءً على ما جاء بالخطة:

١ ـ عند الحديث عن المعوقات والصعوبات تقول الخطة (الجزء السادس، ص ٢٠٦) إن عدم كفاية بعض فئات القوى العاملة يمثل عائقاً أمام الوزارة لتحقيق أهدافها، وذلك نتيجة عدم كفاية الميزانية المعتمدة للرواتب والأجور، سلطة رقابة ديوان الموظفين وتدخل الديون في تحديد الرواتب والعلاوات لذوي العقود الخاصة، وعدم اقبال الكويتيين على العمل بالمهن الفنية، وتمسكهم بالأعمال الادارية، نظم الرواتب والأجور، المكافآت بالنسبة للفنيين والاداريين يمثل أحد المعوقات الأساسية التي بسببها يعزف كثير من الكويتيين عن العمل في الأعمال الفنية.

٢ ـ في موضع آخر يقول التقرير إن هناك هدفاً بعيد المدى وهو أن يبلغ عدد الكويتيين نسبة ٥٠٪ في عام ٢٠٠٠ في اجمالي القوى العاملة وبينما يوضع هذا الهدف العام نجد أن الوزارة تهدف الى زيادة عدد الأطباء البشريين بمعدل ٢٣,٥٪ وأطباء الأسنان ٦٤,١٪ والصيادلة ٤٩٪ وهيئة التمريض ٢٨٪... فماذا تمثل هذه الزيادة التي هي بمثابة مستهدف تطوير الخدمة عند نهاية الخطة ـ أقول ان هذه الزيادة قد تبدو متعارضة مع الهدف النهائي والاستراتيجي، وهو الوصول الى ٥٠٪ من الكوادر البشرية كويتيين، ولكن هل تحت دراسات قطاعية يبحث هذا التنسيق والتناغم المفروض بين القطاعات المختلفة؟ وهل هناك دراسات تفيد بأن نسبة الزيادة هذه لن تؤثر على تحقيق الهدف النهائي؟

وبرغم أن القطاع قد وضع خطة كمية طموحة معززة بالأرقام إلا أنه عند الحديث عن تنفيذها لجأ الى الصيغ العامة المطاطة... المرنة... فيستخدم عبارات من عينة العمل بكافة الوسائل، اتخاذ جميع الاجراءات ووضع الضوابط، التأكيد على أهمية البحوث والدراسات، تدعيم الأجهزة الفنية المختصة بالتخطيط والمتابعة والتدريب.

وهذه العبارات تخرج بالبرنامج المستهدف الوصول اليه رقمياً عن اكتمال

صورته العلمية الطبية، فقد جاءت اجراءات التنفيذ عبارات انشائية لا تحمل معنى محدداً، وبالطبع ما دمنا في مجال الانشاء. . . فإن المخطط لم ينس في نهاية التوصيات أن يقرر في ص ٢١٦ :

الالتزام بتعاليم الاسلام وقيم المجتمع الاسلامي عند تخطيط الخدمات الصحية وتقديمها مع التركيز على إحياء تراث الطب الاسلامي.

وهكذا نجد أن المخطط في وضع اجراءاته التنفيذية قد أغرق في عدد من الألفاظ الانشائية والعبارات الفضفاضة التي لا تحمل برنامجاً واضحاً.

ولعل أبرز ما يمكن أن نلحظه في ضوء قراءتنا العامة لخطة قطاع الخدمات الصحية. أن خطة القطاع تحمل، داخلها تناقضاً واضحاً مع توجه الخطة العامة للدولة. . .

فالتوجه العام يقضي بتعديل التركيبة السكانية وخطط قطاع الصحة تزيد من اعداد الاطباء والممرضين والفنيين، الأمر الذي لم يتوفر بهذه النسبة على الأقل من الكويتيين، ولم يقل لنا أحد ما هي فلسفة هذه الزيادة؟ وهل تم مناقشة الأمر عند مستوى تخطيطي ما؟

البحث عن اجابة واضحة عن تعداد السكان الأمثل المطلوب والذي سيتم تخطيط خدمات قطاع الصحة على ضوئه.

هل وضع المخطط في قطاع الصحة عدد الخريجين من كليات الطب وقدم تصوراً عن عملية احلال أو إضافة في ضوء أرقام المتاح من الكوادر الوطنية؟

هذه كلها أسئلة لا إجابة لها في تصوري في الجزء الخاص من الخطة في قطاع الصحة.

ثانياً ـ خدمات قطاع التعليم:

بعد هذا الايضاح السابق أنتقل الى مناقشة قطاع التعليم في الخطة.

بداية أقول وفق أرقام الخطة «الجزء السادس ص ٥٠» فإن هناك نصف مليون طالب يجلسون على مقاعد الدراسة في الكويت وهو رقم يقترب من ثلث

عدد السكان، وهذا الرقم وحده كفيل بأن يتوقف المخطط طويلاً على الأقل لكي يضع اجابات محددة لأسئلة ثلاثة:

أ - ماذا نريد من هؤلاء؟ (هدف تنموي).

ب - ماذا أقول لهم؟ (مناهج وفق أهداف التنمية).

ج - الى أين سيخرجون؟ (تنمية قطاعات وخلق فرص عمل كافية وفق احتياجات المجتمع).

وتزداد أهمية الاجابة عن هذه الأسئلة لأن قطاع التعليم يستهلك ٦٧,٦٪ من جملة الانفاق التجاري الحكومي، ويعمل به ٢٥,٨٪ من جملة القوة العاملة في قطاع الخدمات، وبرغم هذه الأهمية فإن قطاع التعليم ووفق ما ذكر بالخطة يحدد مشاكله في ص ٥٧ من الجزء السادس أ، فيقول إنها تتمثل في عدم استيعاب جميع السكان ممن هم في سن التعليم داخل النظام التعليمي، وعدم نجاح برامج محو الأمية بالدرجة الواجبة، نقص التخصصات البشرية والكفايات الفنية ثم يورد نص الخطة في ذات الجزء في صفحتي ٥٨ و ٥٩ عدداً من المشاكل التي تعوق التطوير الكيفي أهمها بالاضافة الى نقص الكوادر عزوف الكويتيين عن العمل بسلك التدريس والنظرة الاجتماعية السائدة ضد العمل الفني اليدوي والمهني ونقص تطوير المناهج.

والحقيقة، فإن أي مطلع على الخطة لا يملك إلا أن يوجه الشكر لوزارة التربية على شجاعتها في النقد الذاتي لكل قطاع التعليم. ولقد كان عرضاً دقيقاً أميناً لكل المشكلات... ولكن للأسف لم يقدم المخطط برنامجاً علمياً لخطة القطاع... بمعنى الخطة المتفق عليها علمياً.

ومنعاً لتكرار متابعة نصوص الخطة وايضاح عجزها، فإنني أسجل الملاحظات التالية على الخطة العامة لقطاع التعليم:

١ - في القياس الكمي لحجم المشكلات لم توضح الخطة الحجم والأعداد لمشكلة الأمية، وإحصاء عدد الكويتيين العاملين في التخصصات الفنية،

وبيـان نسبة العجـز، اللهم إلا في سياق عـام في ص ٧٨ حيث ذكـر فيـه نسبة الأمية (٤, ٣٦).

٢ ـ لدى القطاع عدد من الخريجيين سنوياً، ولديه تصور عن اعـداد الخريجـين في نهايـة سنوات الخـطة... ولكنه لم يقـل لنا أنـه مـطلوب منـه في نهايـة سنوات الخطة... ولكنه لم يقل لنـا أنه مـطلوب منه في نهايـة الخطة كـذا طبيبـاً وكذا مهنـدساً وكـذا فنياً وكـذا مدرسـاً بتخصصاتهم المختلفـة... الخ، هذه التخصصـات المطلوبـة التي كان من الـواجب على المخـطط في ظل التوجه العام الذي حدده ـ وهو تعديـل التركيبـة السكانيـة ـ أن يقول لنا كم كادراً مؤهلاً يريده من قطاع التعليم لإحلالهم محل الوافدين.

٣ ـ تحدث المخطط في اطار استراتيجية القطاع عـلى المدى البعيـد عن ضرورة توجيه الـطلاب نحو الـدراسات العلميـة، ولم يقل كيف؟ كـما تحدث عن سيـاسة القبـول بالجـامعات ولم يحـدد التصور العمـلي الدقيق لتنفيـذ هذه الصياغات النظرية التي تحمل أفكاراً عامة.

فعـلى سبيـل المثـال يقـول المخـطط في «٧٨ من الجـزء السـادس أ» أنـه من الضروري التوجه نحو زيادة نسبة الكويتيـين في مهنة التـدريس ابتداءً من قـاعدة السلم التعليمي حتى تصـل هذه النسبـة الى اقصـاهـا، ورغم أن المخـطط في بـدايـة حـديثـه عن المشكـلات أورد في ص ٥٩ أن أهم المشكلات هي عزوف الطلبة عن الـدراسات العلميـة وعزوف الكـويتيين عن العمل بسلك التدريس وبالتخصصات التي تحتاجها الوزارة.

أقول رغم هذا، فإن المخطط يضع خطوط رؤيـاه الاستراتيجيـة، ولم يقل لنا كيف يحل هذا التناقض، وكيف يمكن التغلب على هذه المشكلة.

لم يطرح مثلاً أن تتقدم الوزارة بمشروع قـانون يقضي بتكليف كـل خريجي أقسام الدراسات النظرية بالعمل اجبارياً في قطاع التعليم، مـراعياً اتخـاذ كل الاجراءات التنفيذية اللازمة لدقة تنفيذ التكليف.

كان مثل هذا التكليف سيحل جزءاً من المشكلة... اذ سيتوافـر عدد من الكويتيين للعمـل في القطاع، وفي الـوقت نفسه سيصبـح شبه التكليف ـ

بالنسبة لكارهيه ـ دافعاً قوياً لهم للاتجاه نحو الدراسات العملية منذ بداية المرحلة الثانوية.

٤ ـ ما لم تقله الخطة هـو دور القطاع التعليمي في عمليـة التنشئة الاجتـماعية، وهو الدور الذي يتصل ويتداخل بصلب مشكلات القطاع ودوره.

فالعملية التعليمية لها دور اجتماعي وتنموي والنظر اليها بمقياس كمي فقط بتر لها من الجـذور... ولكنها عمليـة اجتماعيـة متكاملة مخـطط لها بحيث تسهم في إحداث التغيير والنمو الاجتماعي من خـلال اسهامهـا في تعديـل القيم والاتجـاهات وطـريقة تفكـير العنـاصر البشريـة المنضمـة الى النـظام التعليمي... والتي بـدورهـا ستتحـول الى أدوات إعـلام داخـل البنـاء الاجتماعي وتدفع بعجلة التغير مع غيرها من العوامل.

والقول بأن هذا من صلب القطاع ليس تعسفاً ولا تحامـلاً... فالشكـوى التي بها القطاع صفحاته في متن الخـطة انما هي في النهـاية لانتشـار ثقافـة اجتماعية مطلوب تغيرها وتعديلها.

فـالعـزوف عن العمـل وتجنب التخصصـات العلميـة، والنـظرة المتخلفـة للعمل المهني هذا وليد الثقافة الاجتماعية والتغيرات التي طرأت عليها وهنا دور التنشئة الاجتماعية ودور القطاع التعليمي في مواجهة القيم التي تعرقل حركة نمو المجتمع.

ولـلإنصاف والمـوضوعيـة: فـإن هـذا الـدور ليس مقصـوراً عـلى القـطاع التعليمي، ولكنـه دور يشترك فيـه قطاع الاعـلام والخدمـات الاجتـماعيـة والتعليم وفق خطة مشتركة بينهم توضح تصوراتهم ورؤيتهم الاسـتراتيجية وبـرنامجهم الاجـرائي المحدد بـزمن لتنفيذ هـذه الرؤيـة، ولـلأسف فقـد جاءت الخطة خالية تماماً من أي اشارة الى مثل هذا التخطيط أو الى مثـل هذا الفهم للدور التنموي للعملية التعليمية.

٥ ـ في سيـاق اشارتنـا السابقـة الى خلو الخطة من دور في التنشئـة الاجتماعيـة يـدفعنا هـذا الى تساؤل مبـدئي... ما هـو دور القـطاع؟... هـل هي سياسة التعليب؟ وحشو المعلومات؟ هل هي تخريـج اعداد كميـة وليست

كيفية؟ هل المعيار والمقياس لنجاح القطاع هو اعداد خريجين (قياس الناتج) أو مستوى خريجين ودورهم... ومدى اشباع القطاع لحاجات المجتمع المادية والمعنوية.

لماذا أسوق هذه التساؤلات، لأنه علينا أن نعترف وأن نملك من الشجاعة التي تؤهلنا لأن نرى جبل الجليد كله وليس قمته فقط... ان هناك تردياً داخل المؤسسات التعليمية، ولقد شاءت لي ظروف كثيرة أن أسمع وأرى حالات انتهاك لقدسية العلم والمدرسة... وكان لي أيضاً أن أتابع حالات صراخ الآباء وطلباتهم التي لا تنتهي بالوصاية على المعلم والمدرسة.

وتحت يدي، بحكم اشتغالي الخاص بإحدى الدراسات عن التعليم ـ وقائع وشهادات شهود تثير مخوف على مستقبل هذا النشء أكثر من أي شيء... وإذا تذكرنا أن لدينا نصف مليون طالب فوق مقاعد الدرس فإن الخوف يمتد ويكبر ليصبح خوفاً على مستقبل جيل قادم، ولعل ما يزيد الأمر سوءاً أن المخطط للقطاع يشكو في ص ٧٦ من الجزء السادس أ... من ارتفاع معدلات الرسوب والاعادة في المرحلتين المتوسطة والثانوية... يشكو المخطط من ارتفاع معدل الرسوب رغم حالات «الانجاح» القسرية التي تتم وللأسف بتعليمات واضحة ومباشرة أو مبطنة، ومن هنا، فإنني أتصور أن أول صفة تلصق بالخطة بشكل عام... هي قياس مدى واقعيتها... وهذه الاشارات التي لا شك أنكم تعرفونها جميعاً... اشارة صريحة الى أن المخطط للقطاع لم يكن واقعياً على الاطلاق.

٦ ـ وعندما يتحدث مخطط القطاع عن جزء آخر لا يقل في أهميته عن العملية التعليمية وأعني به قطاع البحث العلمي فإن المخطط يورد في ص ٧٩ بصدد الحديث عن الاستراتيجية توصيات عامة مثل «تكليف جهة رسمية في الدولة بتنسيق سياسات أجهزة البحث العلمي الوطنية واختصاصها تحديد هدف استراتيجي لزيادة الانفاق على البحث العلمي، تخصيص بند في ميزانية وزارة التخطيط للانفاق على احتياجات الهيئات الحكومية».

وهكـذا عبارات جميلة تحمـل توصيـات. . . ولعله مما هـو ثابت لـدينا أن التوصيات والافكار والاقتراحـات مرحلة سـابقة بكثـير من الخطوات عـلى مرحلة وضع الخطة وصياغتها.

٧ ـ في سياق عام، فإننا للأسف الشديد نجد أن المخـطط لقطاع التعليم رغم شجـاعتـه في نقـد الـذات إلا أنـه لم يقـدم خـطة علميـة بـالمعنى العلمي المتعـارف عليه، بقـدر ما قـدم شكوى في وثيقـة رسمية وقـدم تصـورات وأفكاراً عامة وليس برامج اجرائية، كما هو مفترض وواجب.

ثالثاً ـ قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية:

في عام ١٩١١ أعلنت «ماري ريتشموند» أول باحثة اجتماعية فيما سمي بعلم «خدمة الفرد» في العلوم الاجتماعية ـ إن أسوأ نظم الرعاية هي تلك التي تقدمها الكنيسـة متمثلة في مساعـدات عينية للمحتـاجين، وإذا كـان المجتمع يـريد أن يتقدم فعليه أن يفكر أكثر من مرة في ايقاف صندوق النذور المفتوح الذي يحـول الناس الى كسالى متلقين للمنح والاعانة.

من يومها بدأ العالم في قفزات عملية واكتشافات الى الحـد الذي تـوصل فيـه الى قاعدة علمية في مجال الرعاية الاجتماعيـة. . . إن الاعانـة الماليـة لا تقدم الا للفاقة الفاقة! أو الكارثة.

ومن هنـا، فإن قـراءة قطاع خـدمات الـرعايـة الاجتماعيـة يضعنا أمـام عدة ملاحظات أساسية:

١ ـ لم يعد جديد الآن القول أن الجزء الخاص بالرعاية الاجتماعية لا ينتمي الى المفهـوم العلمي للخطة بشيء بقـدر ما هـو عبـارات انشـائيـة وشعـارات وسجـل إنجازات وسجـل شكاوى. . . فللأسف وقـد قاربنـا من انتهـاء رصد الجزء الاجتماعي هذه سمة مشتركة للخطة كلها.

٢ ـ ما هو جدوى ومغزى وضع ما يسمى بالانجازات في صدر الجزء الخـاص بالرعاية. . . هل هو منطق سجل المناسبات السعيدة؟ أم عدم وجـود مادة كافية للصفحات المخصصة، فالواقع أن هذا خطأ علمي فادح. . .

ففي أدبيات صياغة الخطة هناك نموذج علمي متفق عليه لصياغة الخطة. وما يذكر فيها هو المشاريع التي تم ترحيلها من الاعوام السابقة أو التي كانت مدرجة في الخطة السابقة على أساس أن تنفيذها سوف ينتهي في الخطة اللاحقة ولكن سابقة تسجيل الانجازات جديدة تماماً ولا أعرف لها مثيلاً لا في الأصول العلمية ولا في نصوص الخطط.

٣ ـ يقول المخطط في رصد الانجازات ص ٢٣٥ الجزء السادس: ويلاحظ ارتفاع متوسط المساعدة السنوية للأسرة من ٧٥٥ ديناراً عام ١٩٨٠/٧٩ الى ١٠٦٦ ديناراً في عام ١٩٨٥/٨٤، وزيادة مجموع المساعدات من ٦,٦ مليون دينار الى ٨,٨ مليون دينار، أي زيادة ٣٣,٣٥٪ في الوقت الذي نقص فيه عدد الأسر المستفيدة من ٨٦٧٧ الى ٨٢١٥ أسرة.

ويقيناً هذه ليست ظاهرة صحيحة على الاطلاق؟ وعلاج مثل هذه الحالات لا يكون بدفع المساعدة المالية المستمرة ولكن بوضع برنامج تنموي، وهذا المعدل هو مؤشر اتهام بالتقصير لجهاز الرعاية الاجتماعية، وليس مؤشر ارتفاع اداء أجهزة الرعاية، ولعله من المناسب هنا أن اطرح ملامح التجربة العمانية في قطاع الرعاية الاجتماعية... لم يعد هناك في عمان بند لمنح هذه المساعدات الدورية... وتقدم المساعدة مرة واحدة لاتاحة الفرصة للمواطن في ايجاد عمل يتعيش منه.. وأبسط اشكال الاعمال هو افتتاح محل للبيع... وتجهيزه وتزويده بالبضائع اللازمة... ولذا ليس مستغرباً الآن أن تجد في عمان سيدة مسنة تجلس في محل صغير تمارس التجارة لكي تعول نفسها.

٤ ـ في جزئية أخرى تقول خطة قطاع الرعاية (ص ٢٤١ جزء ٦ ب) تشمل خدمات تنمية المجتمع الجمعيات التعاونية، وجمعيات النفع العام، والنوادي الرياضية، وبرغم تحفظنا على ادراج مثل هذه على أنها المحور الأساسي والوحيد ـ لم يذكر غيرها ـ لتنمية المجتمع... فإن الخطة تناولتها ثلاث مرات في فقرات ميسرة... مرة رصدها ورصد الانجازات، وكيف زادت الجمعيات التعاونية من ٢٧ جمعية الى ٤٨ جمعية، وكيف زاد عدد جمعيات النفع العام من ٣٨ جمعية الى ٥٣ جمعية،

وكيف ظل عدد الهيئات والأندية ثابتاً في حين زاد الدعم المالي المقدم لها من ٤,٧ مليون دينار الى ١٢ مليون دينار.

ثم تحدثت الخطة في ص ٢٥٣ عن ما أسمته بالمعالم الرئيسية للخطة الانمائية فأوردت كل ما سبق في الجزء الخاص بالانجازات، ووضعت قبله كلمة من عينة «تطوير ـ توفير ـ تعميق ـ تعزيز ـ العمل على ايجاد ـ تدعيم... الخ».

وهكذا جاء ذكر عناصر حركة تنمية المجتمع في عبارات من عينة «تطوير الحركة التعاونية وحث الجهد التعاوني للاسهام المتزايد...» و«تطوير جمعيات النفع العام والتنسيق فيما بينها...» و«العمل على تنمية الحركة الرياضية في البلاد واعداد القادة الرياضيين...»

الذكر الاخير لعناصر عملية تنمية المجتمع جاء في صفحات ٢٦٠ في مجال الاجراءات، ماذا يقول مخطط خدمات الرعاية الاجتماعية عن اجراءات تنفيذ الخطة في مجال تنمية المجتمع؟ يقول نصاً:

«العمل على تدعيم الحركة التعاونية وتعميق جذورها، وتشجيعها على ارتياد المجالات الانتاجية والحرفية، وحث الأسواق التعاونية على المشاركة في توفير الخدمات اللازمة لتنمية المجتمع المحلي مثل انشاء الحدائق للاطفال ودور الحضانة والصالات الاجتماعية والمكتبات العامة».

ثم يقول بعد ذلك مباشرة في نفس الصفحة:

«ان الاستمرار في سياسة دعم جمعيات النفع العام على أن يرتبط الدعم بالمستوى والنوع والحجم للأنشطة والخدمات التي تقدمها كل جمعية، ووضع الضوابط التي تحقق عدم الازدواجية أو التكرار في أنشطتها، وخدماتها، وتحقق المتابعة السليمة لها.

*** قطاع الثقافة والاعلام:**

يعد قطاع الثقافة والاعلام واحداً من القطاعات المجتمعية المساعدة في خطط القطاعات بعملية التنمية، ومن هنا فإن دور قطاع الاعلام لا يمكن أن يتحدد إلا في ضوء الخطط العامة التي تضعها القطاعات الأخرى.

ولكي أزيد الأمر إيضاحاً، فإنني أقول ان هناك وظيفة لقطاع الاعلام وهي الاعلام والترفيه، ولا خلاف حول أداء هذه الوظيفة.

ولكن يتوازن ويتوازى مع دور القطاع في هذا المجال اسهام القطاع في عملية التغير المطلوبة داخل المجتمع... من خلال التبشير بالقيم الايجابية المطلوبة، ومحاربة القيم السلبية وعمليات التدعيم والمساندة والتغير داخل الثقافة الاجتماعية ككل عام.

ولأن قطاع الاعلام ليس هو القطاع المرجعي في تحديد أهداف الخطة وأهداف عملية التغير وتحديد ما هو المطلوب تعديله وتغيره في الثقافة الاجتماعية فإن خطة القطاع تظل مرهونة بهذا التحديد لما هو مطلوب اجتماعياً من قطاع الاعلام.

ولأن القطاعات الاجتماعية الأخرى ـ كما أسلفنا ـ لم يكن لديها تصور علمي لاستراتيجية واضحة، وما قدمته لم يكن خططاً بالمعنى المتعارف عليه بقدر ما كان أمنيات عامة، فإنه كان المنطقي أن تأتي خطة قطاع الثقافة والاعلام على المستوى نفسه.

وحفلت خطة القطاع بكثير من الاشياء التي يفترض أنها لا تسرد داخل الخطة، ولم تقدم خطة القطاع أي تصور حقيقي لدور القطاع في عملية التنمية، ولم تقم حتى على الأقل بقدر مناسب من نقد الذات كما فعلت قطاعات أخرى واشتركت الخطة بذلك مع ما سبقها من القطاعات في الضعف وعدم الوضوح وافتقاد العلمية.

الخلاصة:

في النهاية، فإنني أسجل ملخص الملاحظات العامة كما يلي:

١ ـ لا توجد فلسفة عامة تربط الخطة كنسيج متكامل، هناك خطط قطاعية بعضها يقرب الى العملية وبعضها يبتعد عنها ـ وتتشارك الخطط في الضعف عند الحديث عن اجراءات التنفيذ ـ السياسات ـ الاجراءات ـ المشروعات التي تنقل المجتمع من سنة الأساس الى الهدف.

٢ ـ لا يوجد تصور مركزي للربط بين القطاعات المختلفة، فإن تأخر قطاع مثلاً قد تتأخر القطاعات الأخرى مما يعرض الخطة كلها للخلل.

٣ ـ كما قلت الخطة لا تلمس الحجم الحقيقي والفعلي للاشتراكات التي يواجهها المجتمع الكويتي أو يواجهها كل قطاع بذاته، وهنا لا بد من الاقتراح بالتفكير الجدي في انشاء جهاز للدراسات الاجتماعية له أهداف ووسائل واضحة كي يوفر دراسات معمقة يستفيد منها المخطط.

٤ ـ التركيز على الهوامش ـ ظاهر وجلي في كل ثنايا الخطة، إلا أن هذا المنطلق يحتاج الى نقاش من حيث المبدأ ومن حيث التنفيذ.

٥ ـ لا تضع الخطة مجموعة بدائل في المرتكزات الأساسية ولا توجد مرونة بين هذه المرتكزات.

ملخص عن الملاحظات الأولية على القطاعات الاجتماعية ـ في الخطة الخمسية ٨٥ ـ ١٩٩٠

عند مناقشة أي خطة، فإن هناك قواعد عامة لا بد من الالتزام والإلمام بها.

ومن هنا، فإنني أتصور أن الاتفاق حول معنى التخطيط يسهم في فهمنا ورؤيتنا للخطة عند تقييمها.

التخطيط يعني القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية، واستخدامها الاستخدام الأمثل، وتنميتها كماً وكيفاً من أجل تحقيق الاشباع الاجتماعي الكامل... للفرد من حيث هو انسان، وللمجتمع من حيث هو كيان اجتماعي له قواعده وثقافته وأخلاقه وتقاليده ونظام قيمه.

والتخطيط بذلك يفترض ابتداءً اجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره أو إنماؤه أو تطويره، وهذا يعني درجة من التنبؤ العلمي بما يراد الوصول اليه من خلال منظور زمني متكامل ومحدد، ويتطلب التخطيط كذلك أن يكون كل هدف من أهداف التخطيط معبراً عنه بمقادير رقمية قابلة للتحقيق والمتابعة وتقويم الأداء... مصحوبة بسياسات وخطوات إجرائية عملية.

وفق هذا المعنى العلمي، فإننا نورد ملاحظاتنا على خطط التنمية الاجتماعية في الخطة الخمسية ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠.

١ ـ من الواضح أن الخطة تتبنى اتجاهاً عاماً لتحقيق رفاهية المجتمع الكويتي ولكنها تفشل في طرح الوسائل والخطط اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

٢ ـ كان هناك عدم دقة في المفاهيم لدى واضعي الخطة، فأدرجت خدمات الأمن والعدل والأوقاف ضمن قطاع الخدمات الاجتماعية في الوقت الذي أبعد الاسكان عن القطاع المهم وأدرج ضمن خدمات مشروعات البنية التحتية للمجتمع. . . وهذا خلط وخطأ علمي.

٣ ـ في كل خطة توجد دائماً حلقة مركزية. . . يتم وضعها والاتفاق عليها والمفترض أن تكون كل خطط القطاعات المختلفة متناغمة مع هذا الهدف المركزي. . . ومتناسقة معه. . . ويتم اختيار الهدف المركزي وفق نظم الأولويات المتفق عليها علمياً. . . ولقد اختار المخطط تعديل التركيبة السكانية كهدف مركزي والذي لو تم اتباع السياسات والاجراءات التي وضعها المخطط لحققت بعد سنة الهدف نقصاً يتراوح بين ٧٠ ـ ٨٠ ألف نسمة، خاصة إذا أدركنا أن تقسيم قوة العمل ٤٠٪ عرب و ٤٠٪ آسيويون وقرابة ٢٠٪ كويتيون، وفي تقديري أن عائد الهدف المركزي لا يستحق، وبالتالي، فإن اختيار هدف مركزي آخر كان أمراً أكثر علمية ودقة، وإذا كان عائد تحقيق الهدف المركزي لا يمثل أهمية كبرى، فإن الحلقة المركزية هذه بشكلها الوارد في الخطة تجعلها أقرب ما تكون الى الهدف الأهم والذي يصعب تحويله الى خطط إنمائية ويظل مجرد اجراءات ادارية.

كان التصور الأقرب الى العلمية أن نختار (تنمية الموارد البشرية) كهدف مركزي. . . وهو اختيار كان سيصبح أكثر توفيقاً، لأنه فوق حقيقته التنموية فإنه يساعد على أن يصبح للقطاعات الأخرى هدف استراتيجي تسعى من أجله وتعمل في اطاره بدلاً من التخطيط الذي وقعت فيه القطاعات المختلفة.

٤ ـ اشتركت القطاعات الاجتماعية المختلفة في أن لديها ما تقوله ولكنها لم تكن تملك شيئاً كنتيجة لغياب هدف استراتيجي عام لتطرحه في مجال الاجراءات العملية التنفيذية.

فقد كان لدى قطاع الصحة مثلاً ما يقوله عن تصوره للمستقبل وعن رفع

كفاية مستوى الخدمة الصحية، ولكنه لم يقدم في اجراءاته ما يمكن أن يوضح كيف سيمكن تحقيق هذا الهدف في اطار هدف عام للخطة، وكيف تتساند خطط القطاعات الأخرى المختلفة في التدعيم وتحقيق الهدف، وأيضاً كان لدى قطاع التعليم والتدريب ما يقوله في مجال نقد الذات وامتلك شجاعة كافية لتقييم تجارب الماضي. . . ولكنه لم يقدم تصوراً لتطوير العملية التعليمية وفق هدف عام ومحدد بوقت وزمن ومعيار كمي وكيفي.

٥ ـ يستطيع أي قارىء للخطة بشكل علمي أن يلمس أنها عاجزة عن تلمس المشكلات الحقيقية في المجتمع الكويتي، كما أنها ينقصها توافر دقيق للبيانات والمعلومات الاجتماعية اللازمة لبدء عملية التخطيط، وبالتالي، فإنها لم تقدم تشخيصاً دقيقاً كما هو موجود، وعجزت عن التنبؤ الحقيقي بالمشكلات الاجتماعية وكيفية حلها.

٦ ـ شهدت صفحات الخطة في الجزء الاجتماعي بخاصة خلطاً في مفاهيم التنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية فقد أخلت بأدوات كل من هذه الأشكال، الأمر الذي أحدث خللاً ملموساً وواضحاً في سياق الخطة.

٧ ـ في تصوري أنه قد آن الأوان لإنشاء جهاز أعلى للدراسات والأبحاث الاجتماعية يقوم باجراء مسح علمي كمي وكيفي للمجتمع الكويتي ويقدم لنا التحليل والمشروعات والخطط التي تعالج السلبيات وتتلمس المشكلات وتقترح خطط حلها فتقدم أبحاثاً عن مجتمع الهامش، وظاهرة الاستهلاك الترفي، والعزوف عن العمل والثقافة الاجتماعية السائدة ونظام القيم. . . الخ على أن يتوفر التحويل اللازم لهذا الجهاز ويقدم تقارير أبحاثه الى مراكز صنع القرار في المجتمع.

أحد الحضور:

أريد أن أصحح عبارة الأخ محمد الرميحي حيث قال أن الخطة الخمسية أقرت من قبل مجلس الأمة. وفي الواقع، أنها لم تقر حتى الآن. لقد وردت للمجلس ولا تزال تناقش في اللجنة المختصة، وهذا سبب اختيارنا لموضوع الخطة ليكون محوراً لموسم الرابطة الثقافي وبالتالي يضفي نوعاً من الإثراء لأعضاء الجنة المختصة أثناء نقاشها للخطة.

أحد الحضور:

القضية الأساسية التي طرحها الدكتور الرميحي هي الاعتراض الأساسي الذي برز في التساؤلات العديدة التي أوردها، أريد أن أفرق هنا بين قضيتين أساسيتين، لا بد من الاعتراف بهما: هما قضية ميزانية التخطيط التنفيذ. فمركزية التخطيط تأتي من المعنى العملي بأن الخطة اطار عمل محدد يحدد مسيرة المجتمع من خلال مجموعة من الأهداف المترابطة. وهذه الأهداف في النتيجة تؤدي الى نهاية الفترة الزمنية، وهي فترة الخطة الخمس سنوات الى تحقيق مجموعة من الأهداف هي جزء من الاهداف البعيدة المدى.

وعلى هذا، فإن مركزية التخطيط لا بد أن يقوم بها الجهاز الفني المركزي

للتخطيط. إذا رجعنا الى جميع التساؤلات التي تساءلها الدكتور الرميحي فهي تأتي في لامركزية التنفيذ. وأعني باللامركزية التنفيذ هي الخطط القطاعية وليست الخطط القطاعية على مستوى الخمس سنوات، ولكنها الخطط القطاعية على المستوى السنوي بمعنى أن الخطة السنوية هي الادارة التنفيذية لتنفيذ الخطة على مستوى السنوات الخمس.

ويبقى دور الجهاز المركزي للتخطيط هو دور المتابع والمراقب ومصحح المسار، ومن هنا تأتي القضية التي يجب أن نقول عليها الجهاز المركزي للتخطيط، أو وزارة التخطيط، لا بد أن نتابعها من خلال تقارير المتابعة الربع سنوية والنصف سنوية والسنوات حتى تصحح المسارات التنفيذية من خلال الخطط السنوية المتعاقبة.

ومن هنا أقول أن الخطة منهج علمي، وأن كل هدف في هذه الخطة لا بد أن ينعكس في صورة انفاق وكل انفاق نقدي. وكل تدفق نقدي يعني استخداماً للموارد المالية. والموارد المالية في أي دولة كانت فقيرة أم غنية، محكوم عليها بالمحدودية في ظل الطموحات التي يسعى اليها المجتمع.

أحد الحضور:

نحن نعرف أن كل خطة خمسية لها هدف اجتماعي ينقسم الى عدة جوانب منها الأساسي ومنها الثانوي.

قضية انتماء الإنسان الكويتي بالذات وانطلاقاً من مقولة أحد علماء الاجتماع الذي يقول اذا كان بناء جسر لم يثر وعي أولئك الذين يبنونه، فلا كان هذا الجسر. والأفضل أن يعبروا سباحة أو عبر قوارب. ترى هل نحن مضطرون لأن نعبر سباحة هذه الخطة الخمسية فيما يخص انماءنا العربي والاسلامي.

د. الرميحي:

أود أن أشير الى ما أورده الدكتور/ رأفت شفيق فيما يخص التخطيط المركزي والتنفيذ المركزي. نحن نتكلم هنا عن مجموعة من القضايا المفصلة في الخطة

بصرف النظر عن الشكل الذي تنفذه الخطة، وأيضاً يجب أن تتصف بالمرونة.

أنا أفهم أن التخطيط المركزي والتنفيذ اللامركزي في بلد كالاتحاد السوفياتي أو بلد كمصر أيضاً، ولك في بلد صغير كالكويت فإن الأمر يتطلب المرونة والمبادرات والخلق الايجابي. وكما فهمت من حديثك أن كل ما تحدثت به سيأتي في الخطط القطاعية أو التنفيذية، ولا أعتقد هذا صحيح، ففكرة الخطة جيدة وممتازة ونشكر المساهمين بها.

ولكن حتى تترجم الايجابيات الى عمل واقعي نحتاج الى بعض العمق. ويخيل إلي أن الخطة الخمسية حالها كحال مجموعة أدوات موسيقية تعزف بوقت واحد ولكن بدون «مايسترو» وأنا أطالب «بمايسترو» حتى نصل للانسجام، وأعتقد أن هذه الخطة لو طرحت على عدد من المتخصصين في هذا البلد لكانوا أثروها نقاشاً قبل أن تظهر للنور، لأننا الآن نخشى من اقتناع كل طرف بأنه على صواب.

وأعتقد أنه حتى اختيار الحلقة المركزية في التخطيط، وهو تعديل التركيبة السكانية هو اختيار غير موفق. لأن مركز السوق إذا حبيت. وبدون واعي بدليل أن الدكتور العوضي عندما حضر إلى هنا قال أنه في نهاية الخطة إذا تم تنفيذها ـ فإن الحصيلة ستكون بين (٧٠ ـ ٨٠ ألف). أي أن الانجاز سيكون في بعض الخطوات الاقتصادية. وبعض الخطوات التنظيمية فقط.

وهنا البعد الحقيقي الذي يذكره الأخ أحمد. وهو البعد العربي. ونحن في الحقيقة لا نستطيع أن نبتعد. وأرجو في المستقبل أن تكون الحلقة المركزية في الخطة هي تنمية الموارد البشرية قبل تعديل التركيبة السكانية وهذا يحتاج إلى مجموعة من السياسات، ومجموعة من البرامج، ومجموعة من القرارات المؤلمة. فهل باستطاعتنا تحمل الألم، والتخلص من خدم المنازل.

أما القضية الادارية فإنني أرى أن المشكلة الادارية في البلد هي بعد اجتماعية هذا أيضاً نتيجة صغر حجم المجتمع وعلاقاته المباشرة وغيرها.

ومن منطلق الحب والتعاون أريد الدخول في حوار حتى نصل الى الطريق

الأفضل، والاستاذ أحمد عندما ذكر البعد العربي وهو بعد أساسي ومهم وأرجو أن نمتنع عن ذكر التركيبة السكانية ونستبدلها بجملة «تطوير الموارد البشرية المحلية» وبهذا الشكل ستريح الناس. وهذا يحتاج لزمن طويل. فأنت في التنمية تستطيع حسم العديد من الأمور ولكن موضوع الزمن موضوع مهم. ففي مجال التعليم نحن محتاجون للزمن وفي التنمية التكنولوجية محتاجون إلى زمن. وتحتاج أيضاً الى قرارات سياسية، فمثلاً هناك موضوع دخول المرأة لقوة العمل، وفي الوقت نفسه، بالدفاع الشديد عن بقاء المرأة في البيت لتربية الأطفال، وقضية ثانية مثل قبول الطلاب في الجامعات. وهذه قضايا مشاركة أيضاً، ففي الوقت نفسه، نريد تنمية القوى البشرية ونريد ادخال كل من حصل على الثانوية العامة الى الجامعة وغيرها كثير. ولكن أعود بالقول أن لدي شعوراً بأن ما وصل من الوزارات بشأن الخطة كان بعضه ضعيفاً وبعضه قوياً. فجاءت الخطة بهذا الشكل.

أحد الحضور:

لدي ملاحظات الكثير على الدكتور الرميحي في جميع المحاضرات السابقة، كان هناك اعتراضات كثيرة جداً على الخطة والمطالبة بتعديلها، أين كان المخطط من وضع الخطة. والملاحظة الثانية أن ما قدمه الدكتور الرميحي هو عرض للخطة أكثر من اعطاء مؤشرات بالتنمية الاجتماعية بالنسبة للخطة. كان هناك عرض ونقد بدون طرح بدائل.

كما قال الدكتور الرميحي أنه لم تلمس الأسباب الحقيقية من واضع الخطة أو لم تناقش علمياً. وأنا أقول ان المعلومات كانت موجودة. والمناقشة كانت علمية لذلك فافتقاد النظرة العلمية غير وارد لأن واضعي الخطة كانوا يتمتعون بهذه الصفة، ولكن العملية التي كنا نعتقدها هي عدم القدرة على المواجهة. لأنه كان هناك نوع من الخوف من مواجهة ما لدينا من معلومات ومعالجتها.

د. الرميحي:

لعل من تابع حديث الدكتور سهيل السامرائي وجد أنه يناقض نفسه في الحديث نفسه، لذا فأنا أكتفي بترديد ما قاله بأن الخطة علمية. وقال ان هناك

عـدم قدرة عـلى المواجهـة، وواضح أن هـذه تتعارض مـع تلك، ويكفي هـذا النقاش.

أحد الحضور:

النقـطة الأخيرة حـول واضـع الخـطة والمقـدرة عـلى مـواجهـة الافـتراضـات والأهداف التي جاءت بها الخطة. في اعتقـادي أن كثيراً من الـدول الناميـة التي أخـذت بمبدأ التخـطيط في اعتقادي أن هنـاك العديـد من الـدول النـاميـة التي أخذت بمبدأ الخطة الخمسية، والملاحظة أن الخـطة تنجح عنـدما تكـون السلطة أساسية في البلد المعني هي المشرفة على وضع الخطة، ومتحمسة لتنفيذها.

مع الأسف أن لدينا هنا جهازاً تسمية ادارياً أو فنياً قد يكون جـاداً ومتحمساً للخطة، ولكن هل وصلت قناعة هـذا الجهاز إلى متحـدي القرار. وهنـاك يبرز أهمية التشريع الذي سيصدر. وقد أشار الاستاذ ابراهيم في محاضرته القيّمة التي ألقاها هنا في الاسبوع الماضي حيث قال ان الخطة الخمسية إما أنها لن تخرج من مجلس الأمة بعد أو حولت اليه. وإما أنها لن تتح لهـا فرصـة الخروج من مجلس الوزراء. أنا متفائل، وأعتقد أن هذه الخطة سوف تخـرج قريبـاً من مجلس الامة وان أهمية صدورها بتشريع أعتقد أنه بداية الخطوة السليمة.

وهذه الخطة باعتقادي خـطة ستكون تجـريبية وأعتقـد أنه من المنـاسب وضع حصيلة هـذا الموسم الثقـافي عن الخطة الخمسيـة في كتيب صغير سيكـون مفيداً للجميع.

د. محمد الرميحي:

أعتقـد أن الخـطة اهتمت بـرفـاهيـة المجتمـع الكـويتي وبهـا العـديـد من الايجـابيات. انمـا ناقـد الخـطة يتلمس دائـماً أمـاكن الضعف بهـا ويسلط عليهـا الأضواء وهذا متعلق بالحوار الحضاري. وأعتقد أن هنـاك بعض التعديـلات قد تجري للخطة، وكما قلت إن تنفيذ ٥٠٪ من الخطة يعتبر نجاحاً وبداية جيدة.

المحاضرة السابعة

دور السلطات العامة في تطبيق الخطة الخمسية

الدكتور عبد الرحمن عبد الله العوضي

بادىء ذي بدء أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى رابطة الاجتماعيين على قيامها بتنظيم هذه الندوة ودعوتها لهذا الحشد الكبير من المختصين ورجال الفكر من أجل مناقشة الخطة الإنمائية للدولة، وبرنامج عمل الحكومة للسنوات الخمس القادمة. ولا جدال في أنها بادرةً طيبة تعكس الدور الرئيسي الذي يجب أن تلعبه المؤسسات الأهلية والتنظيمات الشعبية في الكويت.

كما أود أن أتوجه بالشكر أيضاً إلى جميع من شارك بالندوة، وإلى كل من أبدى رأيه في الخطة سواء أكان هذا الرأي قدحاً أم مدحاً.

لقد تابعت باهتمام ـ من خلال الاطلاع على الصحف المحلية ـ بعض ما دار في اللقاءات السابقة من مناقشات حول الخطة ـ ما وجه إليها من انتقادات، وما حظيت به من تحليلات. وباعتقادي أن هذا هو الأسلوب الصحيح لتقييم أي عمل تخطيطي جاد، ذلك أن الخطة التي لا تنبع من الأفكار الجماعية أو تنبثق عنها، هي بنظري خطة محكوم عليها بالفشل.

وباعتبار أن الخطة الراهنة هي الأولى من نوعها في الكويت، من حيث محتواها، والفلسفة التي قامت عليها، والصورة التي قدمت بها، والحرص على تنفيذها وتحقيق أهدافها... فإنه من المفيد بل ومن الضروري أن تتضافر جميع الجهود لنقدها نقداً بناءً يبرز مواطن القوة والضعف فيها، طالما أننا عقدنا العزم

على التزام النهج التخطيطي كأسلوب لتحقيق ما نتطلع اليه من أهداف، وقمنا بإعداد الخطة الراهنة كإطار يحدد معالم الطريق للمستقبل المنشود.

تتلخص الأبعاد التي تهمنا مناقشتها الليلة، تحت عنوانين رئيسيين هما:

- الخلفية التاريخية للجهود التخطيطية في السابق ومعالم العمل التخطيطي الراهن.
- متطلبات تنفيذ الخطة والأساليب والاجراءات المتخذة.

أولاً: الخلفية التاريخية ومعالم التخطيط الراهن:

إن الفكر التخطيطي في الكويت ليس بحديث، بل إنه يعود إلى أكثر من عشرين سنة مضت، عندما بدأت قضايا التخطيط ومناقشة أساليبه وأدواته تحتل مكاناً مرموقاً ضمن اهتمامات المفكرين والمسؤولين على مستوى الوطن العربي في اطار الجهود الرامية إلى التغلب على صعوبات التنمية ومشاكلها، حيث رأت الكويت أهمية مواكبة ركب الثورة التخطيطية التي أخذت تنتشر في البلدان العربية منذ بداية الستينات.

ومهما كان أثر الفكر التخطيطي علينا في الكويت، ومهما كان مردود الممارسات والأنشطة التخطيطية التي تمت في الماضي، فإنني أعتقد أن لدينا مناهج سابقة، وإن كانت مختلفة في توجهاتها، ومختلفة في أساليبها، ومختلفة أيضاً في أدواتها التنفيذية.

وأنا لا أريد أن أطيل كثيراً في الحديث عن الخطط السابقة وأشكالها، ولكني أرى من المفيد أن أستعرض في عجالة أنماط الفكر التخطيطي وأساليبه في عالمنا المعاصر كأساس لبلورة مفهوم التخطيط عندنا في الكويت.

بصورة عامة شاملة، هناك نوعان أساسيان من التخطيط، فكما هو معروف أن النمط التخطيطي بدأ أول ما بدأ في المعسكر الشرقي وفي الحكومات الاشتراكية التي تستطيع بما يتوافر لها من امكانيات مركزية أن تسيطر على جميع وسائل الانتاج، وأن تتحكم في توجيهها بشكل تفصيلي، ولذلك سميت

خططها بخطط شاملة ملزمة. إن الإلزام مبدأ من مبادىء الأحزاب ومنطلق من منطلقات فلسفتها. وإذا كان لهذه الأنماط من التخطيط الكثير من الفوائد، فإنه لها كذلك الكثير من المشاكل، ذلك أن الخطأ إذا حدث في بداية الأمر، فإنه يستمر إلى النهاية، ويتراكم بصورة يصعب معها التحكم في تغيير المسار بشكل طوعي. أما النمط الآخر من التخطيط، فهو النمط الذي تتبعه الدول الغربية، أي الدول ذات الاقتصاد الحر. ففي بعض هذه البلاد هناك تخطيط شامل، ولكن الشمول هنا لا يعني التحكم في جميع المتغيرات، ذلك أن جزءاً كبيراً منه تخطيط تأشيري يحاول أن يضع المناهج، ويحدد الطرق والسبل ويراقب الحركة عليها. وفي بلد مثل الكويت اقتصادها مبني على الاقتصاد الحر، بطبيعة الحال يعتبر التخطيط التأشيري للقطاع الخاص هو الأسلوب الأمثل أما التخطيط الشامل للقطاع الحكومي فهو ناجح أيضاً، وخاصة أن في الكويت كما تعلمون هناك كثير من وسائل الانتاج تعود ملكيتها الى الدولة، كما أن كثيراً من الخدمات من قِبل السلطة المركزية عن طريق الحكومة.

من هنا نلاحظ أن النمط الكويتي في إدارة شؤون الاقتصاد الوطني متميز إذ أن المحرك الأساسي للاقتصاد الكويتي هو الانفاق الحكومي، بما له من تأثير كبير على طريقة إعداد الخطط وأسلوب تنفيذ المشاريع.

وباعتقادي ان المحاولات التخطيطية السابقة، وإن كانت محاولات صادقة وحسنة النية إلا أنها كانت على غير مستوى عال، إن من نوع التخطيط الفوقي كما نسميه، وفي كثير من الحالات لم تكن الخطط الموضوعة مرتبطة بالواقع مع الأسف الشديد، ولا يجب أن ننسى أيضاً أن الظروف الاقتصادية التي تجاوزت حد الآمال والأحلام في كثير من الأحيان، كانت من الأسباب التي ساعدت على الانتقاص من جدية التخطيط والالتزام به، حتى وصلنا الى الثمانينات ونحن في وضع كان من الصعب احتواؤه ومعرفة أبعاده. وبطبيعة الحال، فإن هذا الأمر كان يمثل بحد ذاته مشكلة كبيرة.

عندما بدأنا التفكير بالخطة كان لا بد من اعادة النظر في النمط التخطيطي للبلد، فبدأنا نجتمع ونفكر كيف نسير في هذا النهج مرة أخرى. استعرضنا

التجارب التخطيطية السابقة، ووجدنا أنها مختلفة في توجهاتها، مختلفة في أساليبها، ومختلفة أيضاً في تطلعاتها، وفكرنا أن الطريق الأمثل هو أن نشرك مجموعة من المسؤولين، ونتحاور على مستوى الفكر الأساسي، هل نعتمد أسلوب التخطيط أم لا، ما هو النوع الأمثل للتخطيط وما هو المقصود منه؟ واتفقنا في البداية أو على الأقل دعونا الى الاتفاق على شيء نسميه هدفاً بعيد المدى، فأية خطة كما تعرفون تبدأ بهدف تسعى الى تحقيقه من خلال استراتيجيات وسياسات وبرامج، وباستخدام أدوات وأساليب التنفيذ والتقييم. واذا قلنا أن الأهداف أقرب الى الأحلام في كثير من الحالات خصوصاً الأهداف بعيدة المدى التي يمتد الأفق الزمني لتحقيقها الى العشرين أو الخمسة عشر سنة القادمة، فلا بد إذن من أن نفكر في ماهية الأساليب والطرق التي تحقق هذه الاهداف بعيدة المدى، وهو ما يحتاج الى خطط خمسية أو ما يسمى بالخطط متوسطة المدى أو حتى الخطط السنوية أو الخطط المتحركة، كما يحتاج أيضاً الى تقييم ما تم من انجازات في كل مرحلة من هذه المراحل.

وكما تعرفون أن التخطيط سهل جداً في مجالين، التخطيط العمراني والتخطيط الاقتصادي، إذْ من السهل وضع أبعاد ومقاييس ومعدلات، والسعي الى تحقيقها بأساليب محددة. ولكن عندما نتكلم عن وسائل التخطيط الاجتماعي نجد أن هناك متغيرات كثيرة يصعب التحكم فيها، خاصة في المجتمع الكويتي الذي يتميز بكونه، مجتمعاً غريباً في تركيبه، غريباً في تنظيمه السياسي والاقتصادي، وأيضاً غريباً في تركيبه البشري. ولقد وجدنا أن التحرك في عمل مستقبلي يحقق للمجتمع الكويتي ما نريده له من تجانس، لن يكون صحيحاً إلا إذا استطعنا وضع تصور واضح للموارد البشرية، لأننا أولاً وأخيراً نخطط لهذه الموارد باعتبارها أداة التنمية والمستفيد من ثمارها. هذا المنطلق جعلنا نفكر في أن نحدد المسار الرئيسي للحركة. ووضعنا مجموعة توجهات رئيسية محددة كجزء من الخطة الخمسية (سبق أن تطرق لها الأخ عبد الهادي وشرح لكم ماذا اخترنا من توجهات ولماذا)، وفي نظري أنها سوف توصلنا باذن الله في سنة ١٩٩٠ إلى المرحلة الأساسية من التخطيط التفصيلي الذي يمكن أن نسميه تخطيطاً أكثر دقة وأكثر شمولية.

قبل سنة ونصف أو سنتين، وأثناء المناقشات الخاصة بالاعداد للخطة وجدنا أن لدينا فيضاً من المعلومات ومن الدراسات، لكن كل هذه الدراسات كانت مشتتة الأفكار، ولم تكن موضوعة لأهداف محددة حتى يمكن بالتالي تجميعها، وبحيث تخدم هدفاً محدداً معيناً، كانت هناك دراسات عن السكان، والعمالة، عن الاقتصاد، والاستهلاك، عن كل شيء موجود، ولكن لماذا، ومن أجل ماذا أعدت هذه الدراسات، لم يكن هذا واضحاً، ومن هنا، فإن نقطة البداية التي انطلقنا منها هي تحديد لماذا، وتلك بنظري عملية فعلاً عامة، نستطيع بعدها أن نقوم ونصقل أدوات وأساليب تخطيطية متقدمة حتى نصل في هذا النهج الى مداه وهو إعداد الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

في البداية، فكرنا في أن نضع خطة دقيقة تشتمل على كثير من التفاصيل الاقتصادية، ولكننا وجدنا أننا نمر في فترة تتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي، وخاصة بالنسبة لنمط الانفاق والايراد. ومن هنا، كان الرأي هو أن نترك الأمور كما هي الآن وبأسلوبها الحالي، وهذه هي الفكرة الأساسية التي جعلتنا نبدأ بالتخطيط من منطلق الاتفاق على توجهات عامة نسعى الى ادخال التفصيلات اللازمة لتحقيقها في الخطط اللاحقة بعد أن يستقر الأخذ بالتخطيط كمنهج.

ثانياً: متطلبات تنفيذ الخطة والاجراءات المتخذة:

نأتي الآن الى دور الحكومة ودور السلطات، نحن بصفتنا السلطة التنفيذية أعتقد أننا بعد أن انتهينا من مرحلة الاعداد وأيضاً مرحلة كتابة الخطة، ومرحلة التنفيذ التي بدأنا بها، نأتي الى مرحلتين، مرحلة المتابعة ومرحلة الرقابة. أعتقد أن من المهم أن تعرفوا كيف نتحرك لتنفيذ الخطة ومتابعتها بعد مرحلة الاعداد، كما قلت لكم فإن اعداد الخطة كان مشاركة عامة على مستوى الأجهزة الحكومية، وحاولنا لأول مرة أن نشرك جميع القطاعات وجميع جمعيات النفع العام المعنية، من أربعين الى خمسين جهة من بين مؤسسات من القطاعات الحكومية والوزارات وغير ذلك. حاولنا أن نخلق على الأقل داخل هذه الأجهزة أجهزة تخطيط عن طريق تسمية لجان تخطيط، كما وجدنا أن أول صخرة نريد أن نعتمد عليها هي أن يكون داخل كل مؤسسة، وداخل كل وزارة نقطة ارتكاز

تستطيع وزارة التخطيط أن تتصل بها، ونقطة الانطلاق الرئيسية، وكان كثير من الناس يسمعون بالتخطيط كشيء نظري، ويجب أن نعترف أنه ما كان هناك ذلك التجاوب الجيد، ومن البعض من قال أن هذه مرحلة تخطيطية مثل مراحل سابقة، وسوف تكون فترة يشتد فيها الحماس ويتم خلالها وضع الخطة لكي ننساها بعد ذلك وتنتهي، ونرجع مرة ثانية بعد عشر سنوات ويأتي مسؤول آخر (مثل د. العوضي) ويحاول أن يثير القضية من جديد، ومن هنا وجدنا ضرورة أن يكون عندنا لجان في كل وزارة وأن يكون لكل لجنة مقرر، واعتبرنا هذا المقرر هو نقطة الاستشعار الموجودة في الوزارة حتى نستطيع أن نبدأ بطرح مبدأ ونهج التخطيط في الوزارة، مع الأسف الشديد لم يكن هناك تقيد في بعض الأجهزة باستثناء بعض الوزارات ذات الانشطة الانتاجية مثل وزارة الكهرباء والماء، ووزارة النفط التي لا بد وأن تنجز أعمالاً معينة، فمثل تلك الوزارات كانت لديها خططها ولديها معدلات للاداء والتقييم، أما غالبية الهيئات والوزارات مع الأسف الشديد، فلم يكن لديها القناعة بالتخطيط، وبالتالي لم يكن لديها شيء يسمى بالنهج التخطيطي.

فالنظر اذن في الأسلوب الذي عولجت به كل هذه الأمور عندما اتضحت حقيقة أهميتها، التي ـ فيما أرى ـ أنها قد تغيرت بشكل ملحوظ عما كان سائداً من قبل.

فلقد اتجهت الانظار ـ منذ البداية ـ الى ضرورة العمل على سد الثغرات التي تسببت في الماضي في فقدان حلقات أساسية من الجهد التخطيطي، ولذلك فقد حرصت السلطات المسؤولة مع البدء في اعداد الخطة والشروع في تنفيذها على:

١ ـ تشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للاشراف على اعداد الخطة في جميع مراحلها، بغرض إعطاء التوجيهات التخطيطية المكانة اللائقة بها، في ظل غياب مجلس التخطيط كجهاز يتبع مباشرة أعلى سلطة سياسية بالدولة.

٢ ـ تشكيل لجان تخطيط قطاعية تتكون من ممثلين عن مختلف الأجهزة

الحكومية للقيام بالتنسيق بين الأنشطة داخل القطاع الذي تمثله أثناء إعداد الخطة وتقييم أدائها في مرحلة التنفيذ.

٣ ـ تشكيل وحدات للتخطيط والمتابعة داخل وزارات الدولة ومؤسساتها العامة، تختص بامداد وزارة التخطيط بالمعلومات والتعاون في اعداد الخطط القطاعية، والبرامج التفصيلية للخطط السنوية.

ومع تقدم العمل التخطيطي والبدء في تنفيذ الخطة، أخذت عملية التنظيم المؤسسي أبعاداً جديدة تعقد وتتشابك العلاقات وتنوع الواجبات والاحتياجات، حيث تطلب الأمر:

١ ـ ضم الشرائح المختلفة في المجتمع من القطاعين الحكومي والخاص سواء كأجهزة تزود وزارة التخطيط بالدراسات والاستشارات، أو بغرض إثارة اهتمام المواطن الكويتي بالخطة وتعريفه بدوره في انجاحها.

٢ ـ صدور مرسوم أميري بشأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للدولة يحدد أهداف العملية التخطيطية واجراءات وضع الخطط واقرارها ومتابعة تنفيذها.

٣ ـ صدور مرسوم أميري بانشاء المجلس الأعلى للتخطيط تأكيداً لأهمية العملية التخطيطية، باعتبار أن صيغة هذا المجلس بما تتضمنه من تمثيل للجهات الحكومية، وبعض فعاليات القطاع الخاص ذات المستوى الرفيع من الكفاءة، هي الأقدر على جعل العديد من الأجهزة المسؤولة بالدولة شريكاً حقيقياً في عملية التخطيط والمتابعة.

٤ ـ اعداد برنامج متكامل لمتابعة تنفيذ الخطة مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير جهاز قادر على المتابعة الواعية واكتشاف نقاط الاختناق، وقياس معدلات الأداء دون أن يكون عبئاً على أجهزة التنفيذ.

ولما كانت الخطة قد احتوت على نوعين من الأهداف، عامة على المستوى الوطني، وأخرى قطاعية تتصل بجانب معين من جوانب النشاط داخل

الاقتصاد والمجتمع، فقد روعي متابعة تحقيق هذه الأهداف من خلال نوعين من السياسات هما:

١ ـ السياسات المشتركة التي يلزم أن تساهم جميع الأجهزة الحكومية في اتباعها بحيث تتضافر جهودها لتحقيق الهدف المشترك.

٢ ـ السياسة القطاعية التي يقتصر اتباعها على جهاز واحد أو عدد من الأجهزة وذلك بحكم اختصاصها وصلاحياتها ونوعية الخدمات التي تقدمها أو الأعباء التي تضطلع بها.

وإذا كانت الركيزة الأساسية لضمان فاعلية نظام التابعة، هي تكامل عناصره، فإن تأمين هذا التكامل يستوجب توفر شرطين: الأول هو قيام النظام على أساس أهداف واضحة، والثاني هو تمتعه بأقصى درجات الشمول.

ولعل من أهم الأهداف التي يسعى النظام الموضوع لمتابعة الخطة الى تحقيقها ما يلي:

أ ـ معاونة الجهات المعنية على تذليل الصعوبات التي تواجهها، والوقوف على مواطن القصور التي يحتمل أن تواجه تنفيذ الخطة لأي سبب من الأسباب.

ب ـ تنسيق الاجراءات التي تضطلع بتنفيذها جهات مختلفة لمعالجة سياسة معينة أو عدد من السياسات المنصوص عليها بالخطة، سواء كانت هذه السياسات متصلة بقطاع واحد أو أكثر.

ج ـ تأمين التوافق بين البرامج الموضوعة في الخطة لمراحل تنفيذ المشروعات وبين حجم الانجاز العيني ودفعات الصرف المالي لها.

د ـ وضع التقارير الموضوعية عن واقع التنفيذ أمام السلطات المعنية (التنفيذية والتشريعية) واطلاعها على مجريات الأمور أولاً بأول، للوقوف على خطوات سير العمل بالخطة. إلى جانب اطلاع المواطنين على مدى التطور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتوعيتهم بأهمية الجهود الإنمائية القائمة على التخطيط.

أما مفهوم الشمول في نظام المتابعة، فينصرف الى معنيين مختلفين وإن كانا متكاملين:

الأول: هو الشمول الموضوعي الذي يعني ملاحقة العمل على جميع المستويات، وبالنسبة لجميع العناصر التي يشكل كل منها جزءاً من آليات التخطيط بوجه عام، سواء في ذلك متابعة تحقيق الأهداف، أو تنفيذ المشروعات، أو رصد وتحليل التغيرات، من أجل تقييم فاعلية السياسات واختبار كفاءة الاجراءات اللّازمة لها.

الثاني: هو الشمول المؤسسي الذي يقصد به أن يغطي نظام المتابعة المستويات الثلاثة التالية:

أ - المستوى التنفيذي، الذي يتمثل في جميع الأجهزة الحكومية بالدولة ومؤسساتها المختلفة والتي يقع على عاتقها مسؤولية متابعة تنفيذ ما ورد بالخطة من سياسات وما اشتملت عليه من مشروعات إنمائية. وذلك من خلال وحدات التخطيط المتابعة في كل من تلك الجهات.

ب - المستوى الإشرافي الذي يتمثل في مجلس الوزراء من خلال المجلس الأعلى للتخطيط أو غيره من الأجهزة واللجان التي يحددها لدراسة تقارير المتابعة الدولية، ومراجعة فاعلية السياسات المرسومة، وتقييم مدى كفاءة الاجراءات التي اتخذت لتنفيذ هذه السياسات.

ج - المستوى الرقابي المتمثل في مجلس الأمة الذي يتلقى من مجلس الوزراء التقارير السنوية عن متابعة سير العمل بالخطة، تأكيداً لتكامل جهود السلطتين التشريعية والتنفيذية في الاشراف والرقابة على تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها.

هذا في عجالة سيدي الرئيس، فكرة سريعة عن دور السلطة التنفيذية في إعداد الخطة، وفي وضع منهج للتنفيذ والمتابعة، ولا شك أن تقديم الخطة بقانون إلى مجلس الأمة يعكس مدى جدية السلطة التنفيذية للالتزام بتنفيذها،

طالما أن هناك على الأقل بين بعضنا البعض عقداً تشريعياً نحاول أن نتابع من خلاله، ولعل وعسى يكون هذا الأسلوب الأمثل الذي يمكن الوصول الى غايتنا عن طريقه، وأنا أحب أن أضع أمامك أن هذه تجربة، «تجربة المتابعة التنفيذية الدقيقة» تجربة جديدة علينا، وأعتقد أنه لا يوجد بديل آخر في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نعيش فيها إلا أن نضع أمام أنفسنا منهجاً واضحاً نسير بموجبه، ونتحاسب على أساسه، لعلنا نستطيع أن نحقق مناخاً أحسن ومجالاً أفضل لتحقيق أهداف جيدة لبلدنا.

دور السلطات العامة في تطبيق الخطة الخمسية

أ. حمد الجوعان

أخالف الدكتور عبد الرحمن العوضي خلافاً ينبع أساساً من بعض ما أشار اليه وما أعتبره حقائق موجودة نستطيع البناء عليها.

الأخ الدكتور انطلق من اعتبار أن لدينا تاريخاً تخطيطياً، ولدينا فكراً تخطيطياً، وانه كانت هناك ثورة تخطيطية على مدى واتساع الوطن العربي كان لا بد لها أن تنعكس على هذه البقعة من هذا الوطن، وتجمع من هذا ومن ذاك تراث تخطيطي نستطيع أن نعرف منه ما نشاء، ونصبه في حلم المستقبل.

إذا كان ما ذكره الأخ الدكتور ـ جدلاً ـ صحيحاً فإنني أعتقد أن النتيجة التي وصلتنا من كل ذلك هي أن حسن النوايا أمر لا يمكن التعويل عليه في بناء مستقبل أي أمة.

أنا لم أفترض، ولن أفترض سوء النوايا وراء كل ما تم وما يجري، ولكن حسن النوايا بدون التخطيط العلمي آل الى ما نحن فيه من مشاكل على كل صعيد.

الواقع أينما تلفتُ في هذه الأرض الطيبة وتطلعتُ إلى أي جانب من جوانب حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكل مفرداتها الثقافية والاعلامية والأسرية والادارية أجد أكثر من مشكلة. وهذه المشكلة تنمو حجماً وتتعمق على مدى السنوات، فكيف نقول بعد كل هذا أنه كان لدينا تراث تخطيطي؟

هذه نقطة البداية نجح الأخ الدكتور عبد الرحمن العوضي أن يجعلني أتعقب أقواله وأن تضيع مني بعض ملامح المنهج الذي وضعته لنفسي في هذه الندوة ولا مانع من ذلك.

مر الدكتور العوضي في تناوله لموضوع دور السلطات مروراً خفيفاً وليّناً وهيّناً على دور هذه السلطات، وإن كنت أجد له العذر في رؤية دور السلطة التشريعية دوراً حدده بكلمات لم تتعد الست أو السبع كلمات، إلا أنني أعجب أن ما قاله عن دور السلطة التنفيذية لم يكن بذاك التحديد والوضوح المفترض.

في البداية ومن خلال فهمي للسلطات على أنها ثلاث: السلطة التنفيذية وهي الحكومة، والسلطة التشريعية وهي مجلس الأمة، والسلطة القضائية وهي القضاء، أعتقد أن هذه السلطات الثلاث تشترك في قضية رئيسية تتعلق بموضوع التخطيط، وسأتناولها لاحقاً، ولكن بودي أولاً أن ابتدىء بوجهة نظر حول رؤية السلطة التنفيذية للأهمية في قضية التخطيط.

ومع احترامي للدكتور العوضي، وما يتمتع به من قدرات، إنما فهمي الشخصي من توليه لحقبتين، وأعلم بالتأكيد أن خبرته كانت متجهة نحو وزارة الصحة العامة، فمهما بلغت أهمية التخطيط لدى الحكومة ولدى الأخ العوضي، فسوف تظل على حد التعبير الانجليزي (عملاً اضافياً) وأنا لا أعتقد أن التخطيط كحقيبة وزارية يكفيها الوقت الذي تسمح له مهام حقيبتي وزارة الصحة ووزارة التخطيط، وبالتالي فإن أهمية التخطيط تقتضي أن يكون لوزارة التخطيط وزير مستقل لأن منصب وزير التخطيط من أخطر وأهم المناصب... السياسية في المرحلة التي نمر بها. هذه ملاحظات خاصة بالسلطة التنفيذية. وإنما ما تشترك به جميع السلطات ـ في نظري ـ بما يخص التخطيط هو أن هذه السلطات تتجمع فيها سلطة القرار السياسي، كل حسب الدور، ووفق الحدود والاطار الذي حدده الدستور فيجب على هذه السلطات أن تتعاون وفقاً لما تمليه نصوص الدستور في أن تصنع القرار السياسي اللازم للتخطيط. وحسب تقييمي لما جرى في موضوع التخطيط، فإن هذا التعاون المفترض دستورياً لكفالة القرار السياسي اللازم للتخطيط لم يصل ـ حتى الآن ـ الى مداه

المطلوب. وبالتالي، فإنني في خشية من أن هذا حده الأدنى ـ أخشى ألا نستطيع توفير القرار السياسي اللازم للمضي قدماً كمجتمع في عملية التخطيط.

هناك قضايا مسلمة يبدو أننا ما زلنا في هذا المجتمع نتجادل حولها، وكان جدلنا، وإن كان قد حسم من حيث الشكل، فإنه لم يحسم من حيث الموضوع، تذكرون الحديث الذي دار حول ضرورة أن تصدر الخطة بقانون، وحول وجهات النظر الأخرى التي كانت تتردد في أن تعطى الخطة قوة القانون، لقد حسم الخلاف شكلياً لأن الحكومة في النهاية تقدمت بمشروع قانون بشأن الخطة الخمسية، ولكن من نظري أعتبر أن القانون استوفى الشكل ولم يستوف المضمون لأنه بتصوري أن القانون يجب أن تكون أهدافه واضحة وسياساته حاسمة، وتمويله مؤكداً.

والقانون المقدم من الحكومة بشأن الخطة أهدافه غير واضحة وسياساته غير حاسمة، وتمويله غير مؤكد. وكل ما تطلبه الحكومة في مشروع القانون المقدم هو أن نقبل توجيهات الخطة دون أن تلتزم هي بتحقيق أهداف معينة!!

ولو تطرقنا إلى أي جانب مما تضمنته وثائق الخطة، وتساءلنا هل نستطيع أن نصل بمجتمعنا فعلاً لنتيجة معينة، فمثلاً تعد الخطة الخمسية بأن نصل عام ٢٠٠٠ الى تحقيق التوازن السكاني، والتوازن ليس بالضرورة أن تكون النسبة ٥٠٪ كويتيين و ٥٠٪ غير كويتيين، صحيح أن التوازن يجب أن يتضمن تحقيق التوازن العددي ولكن أين التوازن النوعي. هل التوازن العددي هو المطلوب فقط؟ أم أن التوازن النوعي في التركيبة السكانية أيضاً مطلوب. ما هي وسائلنا لتحقيق ذلك؟ هذه التوجيهات تتعدى سنين الخطة. ولكنني أتساءل ماذا سيجري في نهاية سنوات الخطة؟ ما هو الوضع الذي ستكون عليه التركيبة السكانية؟ الخطة لا تعطي جواباً لهذه التساؤلات.

لو أخذنا هدفاً آخر، هو التنمية الادارية، فإنني أعتقد أن الخطة لا تتضمن من السياسات التي تؤدي الى التنمية الادارية أكثر من العبارات الانشائية التي طالما رددت وسمعناها في قضايا الاصلاح أو التطوير أو التحديث الاداري.

وأعتقد أن كل هذه العبارات أوصلتنا الى ما نحن عليه..

. . . لـرؤية المستقبـل، ومعرفـة غايـات الخطة أرى أن هنـاك قضية رئيسيـة مطروحة يجب أن تتفق أو تختلف السياسات بشأنها: وقد سبق أن طـرحتها وهي أننا يجب أن نواجه في المستقبل قضية الاصلاح الشامل في مختلف جوانب حياتنـا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. هذا الهدف هو القاعـدة التي يجب أن ينطلق منها محوران: الأول محور التخطيط، والثـاني محور الادارة القـادرة على النهـوض بعمليـة التخطيط، وأنـا لا أتصور أن قضيـة التخطيط الاجتـماعي والاقتصـادي تستـطيع أجهـزتنا الاداريـة القائمـة أن تنهض بها. وبـالتالي إذا أردنـا أن نقيس الأمور بقدرات أجهزتنا الادارية ووفق تعامل الحكومة مع هذه الأجهزة علينا أن نكتفي بالاحلام، والدعاء أن تتحقق هذه الأحلام خلال السنوات المقبلة.

التخطيط ليس قضية فنية، وكلما طرحنـا قضية مـا، نعرج للقـول إنها قضية سياسية، يجب أن تكون هناك رؤية سياسية حاسمة، وهذه الرؤيا لمستقبـل هذا المجتمع بعد أن يتم تبنيها.

يعمل المختصون والفنيون الخبراء وكـافة الأجهـزة كل في مجـاله لتحقيق هـذه الرؤية السياسية.

أعتقد أنه تم اعداد الخطة في غياب هذه الرؤيا السيـاسية، وبـالتالي ستضـل الطريق.

أما فيما يخص أدوار السلطات العليا اذا ما تناولناهـا بالتفصيـل، والتي تطرق لها الدكتـور عبد الـرحمن العوضي فـإنني أتفق معه عـلى قبول تـوجهات الخـطة، ولكنني أخالفه في كون الاهداف التي تبنتها الخطة لتحقيق هذه التوجيهـات هي أهداف غير واضحة، وبالتالي، فإن مهمتنا كسلطة تشريعية هي وجوب توضيح هذه الأهداف، ودور السلطة التشريعية الآخر سيكون رقابياً، وهذا ينبع من أن هناك أهدافاً وضعها المشرع في هـذا المجتمع، وعـلى السلطة التنفيذيـة أن تتولى تحقيقها، وإن لم تستطع ذلك، فعلى السلطة التشريعيـة أن تستخدم كـل أدواتها الدستورية في الرقابة البرلمانية. . . ولقد دفعنـا الكثير ثمنـاً لأخطاء المـاضي، ولا أعتقد أننا قادرون على دفع بعض أخطاء المستقبل، إن الرقابة على تنفيذ الخـطة عندما يصـدر القانـون الخاص بهـا ستكون رقـابة صـارمة، وهـذا يتطلب عـدة

تشريعات وكثيراً من التمويل، ودور السلطة التشريعية واضح في هذين المجالين، الآن التشريعات التي يفترض أن تقدمها الحكومة لتنفيذ الخطة لا بد أن تمر وتقر من قِبل مجلس الأمة.

وقد كان أول عمل تقدمت به بعد أن انتخبت عضواً في مجلس الأمة هو مشروع قانون بشأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وهذا من منطلق اقتناعي بضرورة التخطيط، وكان أملي في تعاون السلطتين على تنفيذه، ولكنني فوجئت بصدور مرسوم حكومي بشأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وقد اقتطف المرسوم الصادر بعض المفاهيم المشتركة وترك بعض المفاهيم الأخرى التي حاولت أن أضعها في مشروع القانون، وكان أهم هذه المفاهيم هو أن تكون الخطة أساساً. . . لكل مشاريع القوانين والقرارات التي تصدرها السلطات المختصة أو تنظرها، أي تكون الوعاء الذي لا يغرف من وعاء غيره. كما تضمن مشروع الاقتراح الذي قدمته أيضاً فقرة توضح أنه لو افترضنا وجود نصين متعارضين احدهما في قانون الخطة والآخر في قانون آخر، فإن الأولوية في التطبيق تكون للنص الوارد بقانون الخطة، وذلك من أجل خلق نوع من السيادة لقانون الخطة على القوانين الأخرى التي كانت نتاجاً لسنوات اللاتخطيط.

وأعتقد أن دور السلطة التشريعية يجب أن يتضمن توفير الحماية للخطة، حتى لا تتعرض لعملية افراغها من محتواها من قِبل بعض الذين لا يؤمنون بالتخطيط، وواجبنا هو حماية الخطة من خلال تضمين قانونها عقوبات تمنع المساس بها سواء كان مسؤولاً أو مواطناً.

وباعتبار الخطة قانوناً، فإن أي قرار يصدر عن أية جهة ادارية يتناقض مع الخطة يكون قراراً ادارياً، وبالتالي، فهو قابل للإلغاء، ويمكن لأي صاحب مصلحة أن يتقدم للقضاء بالطعن بأي قرار إداري يرى أنه قرار يتعارض مع نصوص الخطة، وكما أشرنا فإن المكناة ولكن هذه المكنة القانونية المتاحة هي مكنة غير كافية، لأن شرط المصلحة هي رفع الدعوى شرط فني وضيق ومحدود، وهذا يدفعني للتفكير بنوع آخر من الدعوى، مستمد من الفقه

الاسلامي، وهو دعوى الحسبة العمومية، أي أن يكون لكل مواطن الحق في رفع دعوى ضد أي قرار اداري ضمن اطار الخطة العامة حتى لو لم يكن لدى المواطن مصلحة شخصية مباشرة فيه. لأن مصلحة المجموع هي مصلحة الفرد، وعليه واجب حماية مصلحة المجموع. وبهذه الدعوى نستطيع تنمية دور السلطة الثالثة وهي السلطة القضائية في مجال الخطة، وبذلك يتحقق مفهوم التعاون بين السلطات التي نص عليها الدستور.

وهكذا أكون قد ألقيت الضوء على بعض الجوانب التي ترتبط بدور السلطتين التشريعية والقضائية في هذا الموضوع.

المناقشات والتعقيبات

أحد الحضور:

الحكومة حريصة على تقديم خطة للشعب الكويتي، والسلطة التشريعية حريصة على أن تكون خطة ناجحة لها معالمها.

والسؤال طالما هناك سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية، ما المانع من تعاون هذه السلطات، وبما أن رابطة الاجتماعيين نجحت في استضافة ممثل عن السلطة التنفيذية، وممثل عن السلطة التشريعية، فما المانع من اجتماعهما وتفاهمهما معاً لتلافي الأخطاء، وحتى نجنب أنفسنا عملية اصطياد كل سلطة لأخطاء السلطة الثانية، فالجميع حريص على مصلحة الكويت.

وسؤال آخر يتعلق بما قاله النائب حمد الجوعان بأن السلطة التنفيذية وضعت أهدافاً واضحة فما هي هذه الأهداف؟ وهل فعلاً وضعت ثم اعترضت عليها الحكومة؟ ولماذا؟ وطالما قدمت الحكومة مشروع خطة فهناك نقص أو تجاوز لبعض المفاهيم، اذن أين دور الجهاز الرقابي أو السلطة التشريعية؟

أحد الحضور:

السيناريو. . . الذي يعتمد عليه عائدات المال العام الافتراضي في الخطة ٢٧ دولاراً ثمن البرميل. الآن أسعار النفط متدهورة، ومن المحتمل أن يصل سعر البرميل الى ١٠ دولارات.

فهل هناك سيناريوهات بديلة في الخطة لتمويل المشاريع التي تضمنتها.

أما السؤال الثاني هو موضوع التركيبة السكانية، وأنا أتوقع حدوث توازن في التركيبة السكانية مع نهاية القرن نتيجة للظروف الاقتصادية الحالية... ولكن كما هو معروف أن التركيبة السكانية هي نتيجة، وليست سبباً هي نتيجة للنمط الاقتصادي الكويتي الذي يعتمد على الاستهلاك، وهذا ما حدث خلال الأربعين سنة الماضية، وأتوقع أن يكون هناك بدائل للمسار الاقتصادي. فهل هناك تصور للمسار الاقتصادي القادم الذي على أساسه يمكن أن ننمي القدرات الوطنية التي يعتمد عليها وتكون بديلة للقدرات البشرية الوافدة، والتي تشكل ٨٠٪ من نسبة القوى العاملة؟

أحد الحضور:

حتى الآن أتصور أن القرار السياسي، وإن كان قد صدر، فهو غير واضح. فهل التركيبة التنفيذية الموجودة قادرة على اصدار هذا القرار السياسي؟... إذا كانت قادرة على اصدارها هل هي - في تكوينها - قادرة على تنفيذها بكافة المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية؟

د. عبد الرحمن العوضي:

لا أعتقد أن هناك خلافاً، المشكلة كلها اجتهادات وكلنا نستهدف شيئاً واحداً وهو وجود خطة للتصور المستقبلي إذا كان هناك خلاف مع الأخ حمد الجوعان فهو ان القانون الذي قدمه مشابه للقانون المصري، وهذا القانون يدخل في اطار «الشامل الملزم» وبطبيعة الحال هذا ليس سهلاً على بلد ذات اقتصاد حر كالكويت أن تسير على هذا المنهج.

طبعاً ما سمعناه من الأخ حمد حول أحقية المواطن في المطالبة برفع دعوى على أي مسار يخالف الخطة هو أكبر دليل على توجه التخطيط الشامل الملزم. وهذا لا يمكن أن تقبله ومع احترامي للأخ حمد، فإننا في وضع اقتصادي ونمط اقتصادي محدد لا بد أن نتكيف، ولا يمكن أن نغير نهجنا الاقتصادي بالاقتصاد

المسير الكامل، لأنني أعتقد أن هذا أفضل ما يمكن أن نتوقعه، وأعتقد أنه يجب أن نعفي السلطة التنفيذية المركزية من الكثير من الأنشطة، ونحاول أن نذهب الى القطاع الخاص، ونعين دور الكويت الأساسي في القطاع الخاص الذي كان المحرك الأساسي في ذلك الحين، وأصبح الآن قطاعاً ثانوياً، ويتجاوب فقط مع ما تصفه الحكومة في تحريك العجلة الاقتصادية.

أما كيف... ولماذا...

فإنني لم أقل أن لدينا فكراً تخطيطياً وتراثاً تخطيطياً. إذ لو كان لدينا منهج تخطيطي وأكرر كلامي أن ما ينقصنا هو تفهم النهج التخطيطي، وهذا لا يأتي إلا عن طريق التعليم، ونشر الوعي عن طريق الاعلام الصحافة. وما هذا الاجتماع إلا محاولة لطرح هذا النهج، هناك تاريخ تخطيطي ولكنه لم ينجح. قد تكون السلطة التنفيذية جاءت بجمل وغايات بعيدة. وما توصل له الأخ حمد الجوعان في الأخير وقال إنه يجب أن نواجه المستقبل بالاصلاح الشامل بجوانب حياتنا السياسية و... والاجتماعية. ونحن حاضرون لذلك ولكن هل نستطيع ذلك في مجتمع كمجتمع الكويت بتركيبته السكانية الحالية؟

نحن في واقع اجتماعي خاطىء في تركيبة سكانية خاطئة. لأن عدد القوى العاملة ٧٠٠ ألف يشكل الكويتيون منهم ٢٠٠ ألف ومن الـ ٢٠٠ ألف كويتي توجد نسبة ٧٠٪ يعمل بالقطاع الحكومي كاتباً أو مساعد كاتب، أي خدمات غير منتجة.

إذا أردت عمل نظام شيوعي فنحن حاضرون. تريد أن تستعمل العصي والقوة ونحن في الكويت لم نتعود على منهج السير القسري. وإن كنا قد أخطأنا في توقعاتنا، أو أخطأنا في النهج فهذا لا يمنع من أن نقف... ونغير المنهج والمسار، ونعمل نظرة مستقبلية ثانية، نحن لسنا في آخر المطاف نحن في بداية المشكلة، وأعتقد أن ما مر علينا كان مجرد أخطاء، وكل الأمم تخطىء، ولكن الإنسان يدرك خطأه ويحاول أن يغير مساره... وعملية التغيير ليست بهذه السهولة، فهي تحتاج لتعليم وثقافة وتوجيه، وإعادة تدريب الكوادر وهذا يحتاج لسنوات، فأنت تبني نهجاً جديداً ليس من السهولة تغييره بين يوم وليلة.

لن نستطيع السير في أي طريق اجتماعي إلا بالتخطيط وعندما تسلمت وزارة الصحة وضعت لها تخطيطاً. وقد درست التخطيط ونحن مشكلتنا مشكلة اجتماعية، وليست اقتصادية، ومشاكلنا الاقتصادية هي مشاكل اجتماعية، والآن مشاكلنا أصعب لأن التغيير الاجتماعي هو المطلوب. نحن نضع تصورات محددة، ومع احترامي الكامل للسلطة التشريعية... ونقول مثلاً أنه يجب أن نشرك القوى العاملة كلها. ونحاول تطويرها ونأتي ب.... ونجعل المرأة لا تعمل. كيف يحدث هذا؟ هل يعقل أن يكون هناك توافق بين الرؤية التشريعية والرؤية التنفيذية؟ لا يوجد توافق.

تمثل المرأة الكويتية ما نسبته ١٤٪ فقط من القوى العاملة وأكثر من ٨٠٪ من الرجال في سن العمل يعملون. ولم يبق أمامنا سوى طريقة واحدة، وهي أن ندعم الرجال ونخليهم ١٠٠ سنة، واما نشغل المرأة في الكويت.

هذا هو الأسلوب وأرجو أن نكون واقعيين أكثر، واتفق معك تماماً، هذا مجلس الأمة هل يمشي بالأسلوب الذي نتمناه... لا.... لماذا... لأن لكل واحد تفكيراً، هناك قرار سياسي، هناك آراء حزبية، هناك توجيهات عقائدية، يجب ألا نكون بعيدين عنها، ونتجاوب معها، نحن كسلطة تنفيذية أقرب للعمل في المشاكل من السلطة التشريعية.

أنا لا أعتقد بأن أضع قانوناً وأضع المجتمع كله في اطار محدد ومحكم لا يمكن أن ينجح في المجتمع الكويتي، وان اتبعت هذا الاسلوب فإننا نستغرق في الشكاوى والمحاكم.

لا بأس أن نختلف على الوسيلة ونتناقش فيها، ولكن آن الأوان لكي نبدأ السير، ولا يمكن أن نحزم إذا لم نأت بواقع.

ويقولون القرار السياسي غير الأمين يقرر؟ ومجلس الأمة يقرر؟ ما القرار السياسي. هناك قرار سياسي متخذ لا نستطيع بين يوم وليلة اخرج ١٠٠ ألف واحد. فلسنا في مجتمع قهري، نحن في مجتمع مفتوح ونتجاوب بشكل سمح، ولكن يضع بشكل حازم وحاسم، ونتفق أن نصل في سنة ٢٠٠٠ الى تركيبة سكانية متوازنة... وهذا ما نرجوه. وأتمنى ولكن الاحصائية السكانية لن تصل

وهذا مع الأسف، بالتركيبة السكانية لن نصل وهذا ما أقوله وأنا غير مرتاح.

أما بخصوص سؤال الأخ

فإنني أقول نعم لدينا حوارات منذ عام ونصف وذلك على أساس أن سعر برميل النفط ٢٥، ٢٠، ١٥... ولكن يجب أن نكون واقعيين، فماذا نملك من مال... لدينا ايراد النفط، وايراد الاستثمار، ويجب أن تعلم أن ايراد الاستثمار مبالغ به. لدينا نوعان من الاستثمار، احتياطي الأجيال القادمة، والاحتياطي العام، والاحتياطي العام لا يكفي شيئاً ولا يكفي حتى لسد العجز الحاصل بعد تقييم برميل النفط بـ ٢٧ دولاراً...

عملنا نموذجاً اقتصادياً وأدخلنا به كل المتغيرات، خفضنا العمالة، و... و... نحن أمام مشكلة وهي أنه يجب علينا أن نعلم بأن مسارنا الاقتصادي يجب أن يتحول. ولن يتحول بين يوم وليلة، هناك صناعات أصبحت عالة علينا وأخذت تأخذ من مالنا. لأننا تمادينا بما يسمى الاقتصاد الحر، وفي حريات التصرف الاقتصادي، وإلا ما كانت كارثة المناخ تحدث لولا وجود حريات التصرف الاقتصادي.

لا نستطيع أن نصدر قراراً بين يوم وليلة بالاستثناء عن ٥٠ ألف موظف قد نضطر من أجل الاستغناء عن هذا العدد أن نتخذ مراحل أبعد لتخفيض الأجور فليس سهلاً اتخاذ قرار سياسي يحسم الأمر.

وضعت الخطة تصوراً لحجم اليد العاملة المطلوبة، فماذا لدينا من بشر. وما هي تركيبتها؟ من المؤسف أنه ليس لدينا، فعند تخريج ٢٨ ألف كويتي فإن ثمانية آلاف منهم تذهب للقطاع الخاص. وعشرين ألفاً تذهب للقطاع العام. أما تخصص هؤلاء العشرين ألفاً فهي مع الأسف بعيدة عن الناحية العلمية، وأعتقد نحن في أمس الحاجة لوضع بدائل، وهذه تحتاج لتطوير التربية، ونشر الوعي بأهمية التعليم التطبيقي، وقد امتدت فترة مناقشة الحكومة لمجلس الأمة حول مطالبة الأولى بتخفيض عدد المقبولين بالجامعة وذلك لحاجة البلاد الى الأعمال المهنية. وهذا لا يتأتى بقرار سياسي. ويجب الاعتراف بأننا مقدمون على أيام عسيرة جداً. وقد تم اتخاذ القرار السياسي. ولكن تطبيعه ليس سهلاً.

وقد شارك الجميع في اختلال التركيبة السكانية، فكل بيت لا يخلو من مجموعة خدم... وعلينا أن نبدأ فنعمل شيئاً، فلنبدأ التخطيط للوصول لأهداف معينة وإن كانت توجهاتنا خاطئة.

حمد الجوعان:

أسأل بدوري عن دور الأجهزة الرسمية التي أعدت هذه الخطة، وماذا قدمت حول هذه الخطة من برامج اعلامية توضع فيها الايمان الذي شرحه الدكتور العوضي عن التخطيط؟! وكنت أتمنى أن هذه المبادرة الذاتية من رابطة الاجتماعيين قد جاءت ضمن مجهود أوسع تتولاه وزارة التخطيط... هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فإني للأسف أعتب على نفسي حيث ربما لم أكن واضحاً حول بعض الأمور التي تحدثت حولها، لأنني فوجئت بتعقيبات د. العوضي على بعض النقاط التي أثرتها، وللأسف بعض هذه التعقيبات ـ وأرجو ألا يكون قد أسأت فهم ما يشير اليه الدكتور العوضي أيضاً ـ بأنه قد اتخذ أسلوب الاسقاطات في حديثه؟! كقوله «إذا أرادت السلطة التشريعية أن تحكم فدعها تحكم» «وتمادينا في الاقتصاد الحر» «وإذا أردتم شيوعية فنحن لا نريد»، وأننا نحلم، الحقيقة... أعتقد أنني دائماً أحاول أن أكون واضحاً في طرحي من خلال النظام الدستوري الذي يحكم عمل كافة السلطات، فالسلطة التشريعية لا تستطيع أن تحكم، ولا يجوز لها أن تحكم، ولا يسمح لها الدستور بذلك لا في نواياها أو حتى أحلامها أن تتعدى على الدستور، بل كل ما يدور في بالها أن تحافظ على هذا الدستور، وأن تلتزم جميع السلطات بالحدود التي رسمها الدستور لكل سلطة.

أما عن الاسقاطات الأخرى في الموضوع ان وجهة النظر التي طرحتها وجهة نظر لا تأخذ بها الا الدول ذات المنهج الماركسي، فأعتقد أن قدراتي الذاتية لم تصل بي الى هذا المدى، لأنني في كل خطوة أخطوها دائماً لا أعتمد على الذاكرة، ودائماً أعتمد على ما هو مكتوب، فلم يغب عن بالي ما ينص عليه الدستور من أن الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعية وللثورة الوطنية وهي حقوق فردية... فلا يمكن للسلطة التنفيذية

ولا للسلطة التشريعية أن تتدخل على اطلاقها، ولكن الدستور أيضاً اعترف في المادة (٢٠) على أن لهذه الحقوق وظيفة اجتماعية وبالتالي هذه الوظيفة الاجتماعية ينظمها القانون فنطاق تدخل السلطات في هذه الحقوق هو لتنظيم الوظيفة الاجتماعية لهذه الحقوق الفردية التي هي الملكية ورأس المال والعمل، ووسيلته في هذا التدخل هي القانون.

وفي تدليله على بعض ما ذكره الدكتور العوضي، وإن تراجع عنه في الأخير هو ما ذكره في البداية عن تمادينا في الاقتصاد الحر، ثم تراجع عنه ووصفه بهذه الفوضى، إنني أقول: يا ليتنا تمادينا في الاقتصاد الحر، لا أعتقد أن الاقتصاد الحر بمفاهيمه المعروفة يوصل إلى ما وصلنا اليه، انه منهج من ضمن العديد من المناهج، فالقضية اننا لم نتمادى في الاقتصاد الحر. . . ولكننا تمادينا في أمور كثيرة أخرى أحجم عن ذكرها، وهي التي أوصلتنا الى ما نحن فيه.

وأيضاً ـ بصراحة ـ فاجأني التساؤل الذي طرحه الدكتور العوضي وقال إنه من الواجب الإجابة عليه، وذهلت أن الإجابة «ربما» لا تكون موجودة، (وأقول ماذا سوف يصيبني إذا كانت فعلاً اجابته على هذا السؤال غير موجودة؟ وذلك عندما قال يجب أن نعرف من حقه الكويت).

أما ما طرحه الدكتور محمود، فقد افترض أشياء أعتقد أنها غير صحيحة، إذ لا بد أن يكون هناك حوار بين السلطتين في موضوع التخطيط، وان يتعمق هذا الحوار، وفعلاً هناك حوار ولكن هناك اختلاف في وجهات النظر، اتفقنا على بعض الأمور، ولكن لم نتفق على كل الأمور. وأعتقد أن هذه طبيعة الحوار الديمقراطي، وفي النهاية الحكم هو للأغلبية الدستورية، وسوف يتخذ القرار الديمقراطي الذي سنرضخ له ولو كان مخالفاً لما نؤمن به.

أما ملاحظات الأخ. . . فقد أشرت الى أن الركن الأساسي من أركان الخطة ان يكون تمويلها مؤكداً، وخطتنا للأسف تمويلها غير مؤكد، ويقوم على افتراضات أثبتت الفترة الماضية أنها افتراضات غير صحيحة، وبالتالي لا نستطيع أن نمضي مع هذه الافتراضات لأنه يجب أن نتعرف تماماً على مواردنا المالية

المستقبلية، وأما عندما أتكلم عن مواردنا المالية لا أقصد التغيير القانوني الذي وضعته الحكومة للموارد المالية في قانون الميزانية والحساب الختامي، عندما وضعت أن ايرادات الدولة هي مبيعات النفط، أعتقد أن النفط ليس ايراداً وإنما رأسمال، والمجتمع لا يعرف رأسماله وإنما يعرف ايراداته عن رأس المال.

وأعتقد أنه يجب أن يعاد النظر في مفهومنا لإعداد الميزانية... ومفهومنا للايرادات بحيث يكون النفط هو رأس المال، وأن تكون موجوداتنا أو أرصدتنا المالية هي مصادر الميزانية سواء في بعض أصولها، أو ما نستطيع أن نحققه من ايرادات، لكن نأتي ونقول: إنه يبقى القرار السياسي الذي استطاع طوال السنوات الماضية أن يضع هذه الأموال بعيداً عن تناول كافة المهتمين بهذه الأموال من مواطنين ومن سلطات. وبالتالي، فإن هناك توجهاً ـ على الأقل لدى بعض أعضاء اللجنة ـ على أن نتأكد من موضوع تمويل الخطة بعد أن نتعرف على الأهداف التي يتطلب تحقيقها خلال سنوات الخطة ونضع لها الاعتمادات المالية اللازمة أو مصادر هذا التمويل ومقداره، أي هل أن هذه الأهداف التي نسعى لتحقيقها سوف نضطر للاستدانة من أجلها أم لا؟ يجب أن نجيب على هذا السؤال الآن، حتى عندما نواجهها في المستقبل لا نقع في حيص بيص، لأنه ليس غريباً أن تضطر المجتمعات للاستدانة من أجل تحقيق أهداف عليا، فموضوع تمويل الخطة اذن موضوع رئيسي.

وحول السؤال الذي طرحه الأخ وهو «هل التركيبة التنفيذية قادرة على اصدار القرار السياسي؟».

واذا كانت كذلك فهل هي قادرة على تنفيذه؟

أعرف أن الأخ... قادر على استخدام الاصطلاح المناسب، ولكنه عندما لم يستخدم تعبير الحكومة، فإنه قد دفعني للاستغراب، الاجابة على هذا السؤال هي أنه اذا لم تكن التركيبة التنفيذية قادرة على اصدار القرار السياسي، فمن هي الجهة القادرة على ذلك؟... أما حول عما إذا كان هذا القرار السياسي صدر أم لم يصدر؟ فإنك أفصحت عن أن القرار السياسي لم يصدر، وأنا أتفق معك في ذلك، لأن القرار السياسي في اعتقادي ليس مجرد أن نعلن عن نوايانا

ورغبتنا في التخطيط، ولكن أن نتعرف مسبقاً على الثمن الواجب دفعه في قضية التخطيط، ونكون عازمين على دفع هذا الثمن.

بهذا الفهم أنا أتصور أن القرار السياسي لم يصدر حتى الآن، مثلما نتكلم أحياناً عن شعارات كشعار تنويع مصادر الدخل، وكأننا نتصور أن تنويع مصادر الدخل هو مجرد توجه اقتصادي، هو ليس مجرد توجه اقتصادي، هو قرار سياسي يعمل الاقتصاديون على تحقيقه، فالتساؤل الذي أثاره الأخ فيصل هو قضية ترتبط بطبيعة الرؤية للكيان السياسي وهو الكويت، ومن هذا المنطلق فإن القرار السياسي اللازم بالتأكيد لم يصدر، لكن القرار السياسي بتصوري لا تملك ناصيته منفردة التركيبة التنفيذية، لأنني أعتقد أن السلطات في هذا المجتمع أقامها الدستور على ثلاث: السلطة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وهناك سلطة مسلم فيها من قبل علماء السياسة، وهي سلطة الرأي العام.

وأعتقد أن سلطة الرأي العام إذا تمّ توعيتها بقضية التخطيط، فاعتقد أنها تستطيع أن تمارس دوراً أساسياً في صنع القرار السياسي، وهنا أتساءل لماذا الحكومة محجمة حتى الآن عن توظيف كل امكاناتها في التوجه للمواطن وتعريفه بأهمية التخطط، ولأخذ دعمه المعنوي بهذه القضية؟ سؤال آمل أن يجيب عليه الزمن القادم.

أما فيما يخص مقدرة التركيبة التنفيذية على تنفيذ القرار السياسي اللازم الذي نصدره، فإنني أعتقد بأنها عندما تصدر القرار فإنه يجب أن تكون قادرة على تنفيذه، وإلا عرضت نفسها لأمور لا تغيب عن بالها.

ولكن ما كشفت عنه الشهور الماضية ـ على الأقل ـ هو أن التركيبة التنفيذية راغبة في اصدار القرار.

أحد الحضور:

عندي تعقيب على الاقتراح الذي قدمه الأستاذ حمد الجوعان. حول اقتراحه الخاص بالحسبة وهو مفهوم الشريعة الاسلامية في مبدأ عام أود التعقيب عليه، وهو أنه اذا أنت ستأخذ مفهوم هذا الدقيق فقط اما أن تأخذ بالشريعة

الاسلامية ككل، أو لا تأخذ جزءاً من الشريعة الاسلامية أي لا تأتي أنت كسلطة رقابية وتطالب الحكومة بطريقة الذبح الاسلامي. أي أن تأتي من مفهوم الاسلام وتراقبها من خلاله.

لا بد أنت أساساً تحترم دستور الكويت وتحترم القوانين العامة السائدة في البلد بصفتك نائباً في مجلس الأمة والقانون المتبع في البلد هو قانون وضعي وجزء منه فقط الخاص بالاحوال الشخصية مرتبط بالشريعة الاسلامية، والباقي مستمد من قوانين وضعية. وبالنسبة لاقتراحك: إما أنك ترغب بتطبيق الشريعة الاسلامية ككل وهذا شيء يتمناه كثير من الناس.

وإما أن يكون توجهك هذا غير سليم لأنك افترضت باقتراحك هذا التجزئة في الشريعة الاسلامية وهذا لا يجوز قانوناً.

عريف الندوة:

هناك نقطة طرحت، وأعتقد أنها ما غطيت بشكل جيد، وهي طبيعة الوضع الكويتي.

صحيح أن الدستور حدد بشكل دقيق دور السلطات الثلاث. إنما هناك نقطة في الفترة السابقة للانتخابات وهي فترة الدعاية الانتخابية سواء عام ٨٥ أو ٨١ أو ما قبلها. كان هناك نقطة أساسية بدأت تبرز في عام ٨٥.

غير جميعنا نعرف طبيعة تركيبة نظام الحكم في الكويت. إن مجلس الأمة كسلطة تشريعية دوره محدد في الدستور انما شيء أكيد بنوابه الخمسين ليست هناك كتلة معارضة تستطيع أن تسقط الحكومة وتشكل حكومة بديلة. هذا غير ممكن حسب النظام الدستوري الكويتي.

وبالتالي، فإن مجلس الأمة يقتصر دوره منذ تأسيسه وحتى الآن على دور الرقيب والمشرع. ولكن أيضاً هناك ملاحظة أساسية وهي أنه خلال هذه السنوات العشرين التي يحكم فيها الدستور والقانون والسلطات الثلاث نلاحظ أن الجزء الأكبر من هذا الوضع الغريب الذي وصلنا له، سواء بالتجاوز أو

بالتركيبة السكانية، سواء الوضع الاقتصادي تركب في شكله الأساسي خلال السنوات العشرين الماضية التي حكم فيها الدستور، والقانون، وبوجود السلطات لذلك أنا أحد الذين دعيت الى سلطة أثناء الحملة الانتخاية ولا زلت مقتنعاً بها وهي أنه لا يمكن الخروج من المأزق إلا بالتسليم بتشخيص هذا الواقع بكل سلبياته وايجابياته. وعندما نعمل لتشخيصه ـ وقد ذكرت ذلك في الحملة الانتخابية وفي تعقيبي على الخطاب الأميري في الدور الانعقادي الأول ـ لا بد من تعاون السلطات على صيغ الأولويات. وأيضاً على أساليب الحد. ولذلك أنا واحد من الناس لما وضعت الخطة، وأقرت الحكومة مع المجلس بأهمية صدورها بقانون اعتقدت في وقتها ـ ولا أزال اعتقد ـ بأن هذه المناسبة لا يجب أن تفوت، بكل الأحوال. وكما قلنا خلال الجلسات السبع الماضية في مجلس الأمة شرحنا الخطة وكل ما اعتبرناه سلبياً. وأشرنا الى الايجابيات ولكنني أعتقد أنه لا بد إذا أردنا الخروج من المأزق ـ والكويت في مأزق ـ وهذا المأزق تركب على مدى ٢٠ سنة أو يزيد، ولا بد من الخروج منه بقرارات شجاعة وواضحة وتتحمل نتائجها. لأنها قرارات تطبيقها صعب. ولا بد أن هناك فهماً مشتركاً للسلطة التنفيذية لأهمية هذا الوضع.

إذ لا يكفي أن يكون الدكتور العوضي متحمساً للخطة أو لجهاز وزارة التخطيط، لا بد أن يكون الجهاز التنفيذي كله، وعلى رأسه الحكومة والجهاز التنفيذي مؤمن بهذه...

ثانياً، لا بد من صيغة تفاهم واقع بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء على أهمية الأولويات. وأنا باعتقادي ليس صعباً إذا كان هناك وضوح ويمكن أيضاً أن يخرجنا من الدوامة في النقد وتكرار النقد وما الى ذلك.

والنقد كله صحيح، ولكن تكراره جعل المواطن بموقع لا يحسد عليه، ويقول أنه تكرر هذا النقد في العام السابق وما قبله. وكل الناس مشخصة الأمور وعارفة الأولويات. فلم لا يكون هناك اتفاق؟ وأعتقد أننا وصلنا الى حد لا بد من صيغة تفاهم وطني بين الحكومة ومجلس الأمة، وبالتالي نصل التوعية بها الى كل قطاعات المجتمع. إن هذه خطوات وقرارات صعبة لا بد أن تتخذ

وأن نتابعها بالتنفيذ. بدون ذلك أنا في اعتقادي أننا سنظل نتكلم الكلام نفسه بعد سنة وبعده ٥ سنوات والأمور تمشي من سيء إلى أسوأ.

حمد الجوعان:

الأخت فهمت اقتراحي أكبر من المدى الذي طرحته، وأعتقد أن الموضوع المطروح هو أنني اشرت الى قضية الحسبة من مفهومها الفقهي، على أساس أن أي مسلم له حق الحسبة لإقامة فرائض الاسلام وأركان الاسلام، وقد أردت أن أقرب الموضوع الذي طرحته إلى أقرب صيغة فنية وقد وجدتها في الفقه الاسلامي، وقصدي أن تكون هناك دعوى من نوع معين يفتقد لها نظامنا القانوني القائم، تبيح الحق لكل مواطن أن يكون له سلطة رقابية في مواجهة أي انحراف عن أهداف الخطة، هذا قصدي، وهو تبني اداة لتحقيق هدف معين في ظل اطار نظامنا القانوني، فيجب خلق أداة قانونية تتناسب مع أهمية الحفاظ والتمسك بأهداف الخطة التي سيتفق عليها.

د. عبد الرحمن العوضي:

قصدت القول أن النمط الذي تفضل به الأخ حمد الجوعان في القانون قريب من نمط القوانين في الانظمة الاشتراكية. وأعتقد أن هذا النمط الذي هو بكل صراحة طرحه الأخ حمد لدرجة أن يكون كل قانون يخالف قانون الخطة فقانون الخطة هو السائد. طبعاً هذا شيء جديد سيكون، وأصلاً طرح جديد، وهذا معناه نوع من التوجه في الانظمة ذات السلطة المركزية، لتحاول أن تسير البلد وفق تصوراتها وأنا أقول التخطيط ـ ومع الأسف الشديد ـ انه في أحسن أحواله سيء... لماذا... لأنه يحدد مسارك. فلا يوجد شيء اسمه تخطيط مطلق الا إذا كان تسري التخطيط التأشيري هو التخطيط الذي يعطيك الحرية داخ التخطيط التأشيري، واحب أن أورد نقطة أخرى وهي عن تساؤلات الاخوان حول القرار السياسي: أنا اتفق مع الأخ حمد الجوعان على أن القرار السياسي ليس قرار السلطة التنفيذية، والقرار السياسي قرار شامل للدولة بسلطاتها. ونحن كسلطة تنفيذية اتخذنا القرار، وطرحنا اطروحتنا وسنسير في النهج

ونحاول أن نحققه. ونرجو من مجلس الأمة أن يوافقنا ويمشي بهذا النهج، وكما قال الأخ فيصل دعونا نمشي على الأقل بتغيير المسار. لنعمل بهذه الأداة التي لدينا. وقد لا ننجح ولكنني من الذين يؤمنون بأننا إذا عزمنا على شيء أن نفعله. لنحاول وأنا أيضاً، يقول اذا القرار السياسي أو الحكومة... لماذا لا تعمل الدعاية القرار عندكم في المجلس؟ أنا عندما أطرح الأهداف للناس ويأتي مجلس الأمة ليغير الأهداف كلها، فهل أعيد تغيير الأهداف من جديد؟ إذا كنا متفقين على النهج والتوجيهات فلنبدأ، وقد بدأنا مع السلطات التنفيذية. بدأنا باصدار قرارات واجتماعات وطرحنا عليهم الفكرة. لأن ايجاد الفكر التخطيطي يأخذ وقتاً. لأنه يحتاج لأرضية جديدة من نمط التفكير، لأننا لم نتعود حتى على تخطيط حياتنا اليومية لأن أحدنا يعتبر أن لديه ملك الدنيا ويتصرف كأنه يملك الملايين.

ونحن مستعدون، وكأن لدينا خطة اعلامية، وقلنا ننتظر الانتهاء من القانون ونتفق. نحن ملتزمون بأن هناك برنامج حكومي في اطار الخطة الخمسية. وأرجو أن نوفق في تحقيقه. ويكفي أننا استطعنا تشخيص مشاكلنا في أرقام واعداد وتوجيهات. ومن دراسة الخطة أعتقد أنه في كل توجه موجود البرامج والسياسات، ولكن التفاصيل لا توضح أجندة. نحن لا زلنا في بداية نبش المواضيع ولكن بشكل جدي. وهذا ليس سهلاً. كان هناك دراسات وكان هناك توجهات ولكنها غير محددة الهدف قبلاً. في دراسة عن الخدم كان متوفراً لدينا عدد من الخدم. عند كل مواطن ولكن لماذا هذا... لماذا يكون ٦ خدم لكل مواطن. ولكن بالتوجه الجديد للقوى العاملة نستطيع أن نحل مشاكلنا. وأرجو أن يفهم هذا الموضوع بشكل جيد. وأعتقد أن الاسلوب الناجح والناجع هو أسلوب الحوار الذي نمارسه الآن. وحتى لو طال الحوار، فإنني أتمنى أن نحقق الهدف المطلوب.